



174-171 تانون جميات التعاون قانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٥٧ ي قانون نسوية الاراخي والمياء قانون وقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ فانون ميناء العقبة قانون وقم (٤١) لسنة ١٩٥٣ كفانون اصول الحاكجات الحقوقية قانون وقم (٤٢) لسنة ١٩٥٣ . قانون العقوبات العسكري فانون وقم (٤٣) لسنة ١٩٥٢ اعلان بطلان نفاذ قانون موقت *** **** *** ***-**4

TTY

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب

تصادق ــ بالنيابة عن جلالة اللك للمظمــ على القانون الآني وتأمر باصداره واضافته الىقوانين الدولة :

قانون جمعيات التعاون

قانون رقم (۳۹) لسنة ۱۹۵۲

اللهة (١) اسمالقانون

يسمى هذا القانون (قانون جمعيات النماون لسنة ١٩٥٢) وجمل به بعد مرور شهـــر على نشـــره في وبدء العمل به

Illes (Y)

يكون للمبارات والالفاظ التالمة الواردة في هذا القانون للماني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القربة اصطلاحات

يقصد بمبارة (أتحاد مراقبة الحسابات) نقابة جمعيات مسجلة غايتها الرئيسية فحص حسابات الجمعيات السجلة التابعة لها ، فضلا عما تقوم به من رقابة عليها وتدريبها على مبادىء التعاون .

وتهني عبارة (جمعية التمويل الركزية)كل جمعية مسجلة غاينها الرئيسية إصدار قروض للجمعسيان

ويراد بعبارة (الجميةالمركزية)كل جمعية مؤسسةأو أسست لتسهل على الجميات السجلة القيام باعمالها وفاقاً لمبادىء التعاون وتشمل اتحاد مراقبة الحسابات وجمعية التمويل المركزيةوتهني عبارة (لجنة الادارة) الهيأة التي تسيطر على الجمية المسجلة وتتولى إدارة شؤونها .

وتشمل لفظة (عضو)كل من اشترك في التوقيع على طلب تسجيل جمعة وكل من قبلعضواً فبها بعد تسجيلها وفاقاً لنظامها ووفق أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتشاه .

وتشمل عبارة (مفوض الجمية) رئيس الجمية وسكرتيرها وأميين صندوقها ومديرهاومديرهاالمنتدب وأي عضو من أعضاءلجنتها الادارية، وأيشخص آخرمفوض بادارة أشغالها بمقتضى نظامها .

وتعني عبارة(جمعية مسجلة) الجمعةالسجلة أو التي تعتبرمسجلة بمفتضى أحكامهذا الفانون. وتعنى لفظة (السجل) مسجل جمعيات النماون المين بمقتضى هذا الفانون .

وتمني لفظة (الانظمة) الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون.

وَمْنِي عَبَارَةُ (نظام الجُمية) نظام الجمية السجل والعمول به في ذلك الحين ، وتشمل مايدل عليه من

يجوز لوزير الداخلية أن يعين مسجلا لجميات النعاون تتناول صلاحيته اما كافة أنحاء للملكة الاردنية الهاشمية واما أي قسم منها ، وأن يعين مساعدين لهذا السجل ويجوز له أن ينيطباي من هؤلاء الساعدين بأسر خاص مباشرة السلطات الحولة للمسجل بمتضى هذا القانون جميمهاأو بعضها .

مع مراعاة الاحكام التالية من هذا القانون بجوز الكل جمعية ترمي إلى تشجيع التوفير والاعتاد على النفس والساهدة التبادلة بين الإشخاص الدين تشابه احتياجاتهم الاقتصادية لتحسين أساوب معيشتهم وأعفالهم وطرق التاميم وكل جمعة أسست لتسهل لحسساء الجمعيات القيام باحمالها أن تسبعل بمقتض هذا القانون

كجمعية محدودة السؤولية أو غسير محدودة المسؤولية إذا لم تكن مسجلة بمقتضى قانون جمعيات التعاون

وبشترط في ذلك أنه إذا كان من جملة أعضاء الجمعية، جمعية أخرى مسجلة فتعتبر الجمعية محسدودة المسؤولية ، إلا إذا أمر وزير الداخلية بغير ذلك بامر خاص .

١ ــ لا محق لأي عضو ماعدا الجمعية السبحلة أو الهيأة للعنوية التي قبلت عضــواً فيها بمقتضي الفقرة (١) من للادة (٦) ان يملك ما يزيــد على خمس رأس مالها ، اذاكان للجمعية رأس مال اسهمي . ٧ _ أما اذا لم يكن للجمعية رأس مال اسهمي فلا محق لأي عضو ما عدا الجمعية السجلة أوالهـأة الحــكمية

التي قبلت عضواً فيها عقتضي الفقرة (١) من المادة (٦) ان يتملك حصة في رأس المال تزيد على خمسه

١ ــ يقبل في عضوية الحمية للـــجلة :

أ يكل شخص اكمل الثامنة عشرة سنة من عمره .

ب _ كل جمية اخرى مسجلة .

وشترط في ذلك أنه اذالم تكن غاية الجمعيــة الرئيسية اقراض نقود الى اعضائها جاز المسجل ان يوافق على قبول الهيئات المعنوية اعضاء فيها ما عدا الجمعيات المسجلة .

٢ _ لا تسجل جمية بمقتضى هذا القانوناذا كان عدداعضائها أقل من سبعة أشخاص الا اذاكان بين أعضائها جمعية مسجلة واذا كانت غاية الجمعية الحصول على مال لاقراضه للاعضاء فيجب أن يكون هؤلاء

أ ــ نمن يقيمون في المدينة نفسها أو في جوارها القريب او نمن يقيمون أوينوونالاقامة في القرية نفسها أو في أسة قرية من عمروع القرى في المعلسكة الاردنيةالهاشميسة التي انشئت لها الجمعية ،أو

ب _ ممن ينتمون للطبقة نفسهااو يتعاطون نفس الحرفة أو للمهنة الا اذا سمح المسجل بغير ذلك . ٣ ـ مجوز لوزير الداخلية أن يقرر بنظام يصدره عدم جواز انتساب شخص لعضوية اكثرمن جمعيةواحدة

من الجميات التي تكون غاينها الرئيسية تسليف القروض الاعضاء . ٤ ــ لا يجوز أن يسجل أنحاد مراقبة الحسابات الا اذاكان مؤلفا من عشرين حجمية مسجلة على الأقل .

تحديد مكان المادة (٧)

اذا نشأ خلاف فيا اذا كان شخص يقم ، الهاء للغاية القصودة من هذا القانون ، في مدينة أو في جوارها القريب أو يقيم في القرية تفسما أو ينوي الماقاسـة فيها أو في أية - قرية - من جوع القرى في الملسكة الاردنية الهاشية أوفيا يتعلق بالصنف الذي تنتمي البيسه الجمعية أو بنطاق أعمالها أو فيا اذاكان الشخص ينتمي الى طبقة خاصة أو عمرف حرفة خاصة فنفسسلالسجل في ذلك الخلاف ويكون قراره مهائياً .

طلب النسجيل المادة (٨) ١ _ يقدم طلب النسجيل الى السجل ويوقعه :

أ ـ سعة أشخاص على الأقل بمن تتوفر فيهم الشروط للعضويــة للقتضاة في الفقرة (١)من للادة (٢) اذالم يكن أحد أعضاء الجمية جمعية اخرى مسحلة .

ب _ أي شخص فوضته حسب الاصول الجعية للسجسلة الماكان بين أعضاء الجمية جمية مسجلة ، وسبعة أعضاء آخروناذا لم يكن جميع اعضائها جمعيات مسجلة أو جميعالأعضاء اذاكان الأعضاء الباقون

ويشترط في ذلك أنه إذا اشتمل الاندماج أو نقل الوجودات والالتزامات على نقل التراسات الجمعية إلى جمعية اخرى فلا بجوز إجراء الاندماج أو النقل إلا بمد إعطاء مهلة ثلاثسة أشهر فدائني الجمعيتين

ويشترط أيضاً أنه إذا اعترض أحد دائني أية جمعية من هذه الجمعيات أو داثنوها على الاندماج أو على نف ل للوجودات والالبرامات وبانوا اعتراضهم كتابة إلى تلك الحميسة أو الجمعيات قبل الموعد المين للاندماج أو النفل شهر واحد فلا مجوز الاندماج أو النفل إلا بعد وفاء دين ذلك الدائن أو

٣ ــ ينشر في المجريدة الرسمية اعلان بالاندماج المراد إحراؤه فبل وقوعه ثم ينشر إعلان آخر بالاندماج وق تم وافترن بموافقه السجل جد دفع الرسم الذي يعينه رئيس الوزراء .

١ ــ مجوز الجنة الادارة ان تدعو الهمأة العمومية الى الاجتماع في أي وقت تشاء أو خلال شهر وأحد منذ استلامها طلبا خطبًا بذلك من المسجل او من الجمعية المركزية التي تنتمي اليها أو من أيةهيئــــة أخرى معينة في نظام الجمية ، او من عدد من الاعضاء أو من النسبة لعينة من مجموع عدد الاعضاء كما هو مقرر

٢ ــ اذا لم تدع الهدأة العمومية الى الاجهاع بناء هلى طلب كهذا فيحق العسجل نفسه ان يدعوها وتستوفى النفقات التي يتحملها المسجل في سبيل ذلك من الجمية بمقتضى للمسادة (٥٨) كانهما مبلغ مستحق

١ ــ لا يتمنع أي عدو من اعضاء الجمية المسجلة محدوق العضوية ما لم يسمدد المبلغ المستحق عليه بصفته عضواً أو ما لم يكن مالكا في رأسمال الجمية الحصة للعينة في نظامها .

٢ سادى قبول عشو في جمعية بصبح مسؤولا عن النزاماتها الناشئة قبل تاريخ انضهامه اليها .

١ ـ ٧ بجوز ان يكوذللعضوالواحدمن اعضاء الجمية اكثر من صوت واحدفي ادارة اشعاله او يشترط في ذلك : أ_ أن يكون للرئيس صوت مرجع عند تساوي الاصوات .

ب_ أن مجوز اعطاء اصوات اضافية لأعضماء الجعيات التي تقوم بتقديم الحاجيات الى الستهلسكين او التي تنماطى شراء الحاصلات الزراعية أو بيعها وتكون الاصوات وفاقا لأحكام نظامها بنسبة ما أبداه كل عضو من العاصدة للجمعية في السنة للالبـــة السابقة غير أنه لا يجوز ان يكون للعضو الواحد اكثر من جزء من عشرين من مجموع الأصوات .

جـ أن عبوز للجمعية التي استثمرت أي جزء من أموالهافي شراء ادمِم فيجمعية أخرى أو للجمعية التي تنتسب لجعة أخرى ان تنتدب أحد اعضائها ليصوت ويبدي زأه فما يتعلق بشؤون الجعبةالأخرى السجلة وبعطى هذا العضو الأصوات العنة في نظــــام الجعبة الاخيرة غير انه لا مجوز ان يكون له أكستر من جزء من عشرين من مجموع الأسوات.

د .. أن نجوز للجمعية التي تتعاطى أشفالها في مدينة أو في اكثر من قرية واحدة ان تنصفي نظامها على عقد جلسا - محلية في كل قرية أو فلي عقد جلسة في مكان معين محفسرها ممثلون منتخبون انتخابا علياً وبجوز ان يعلى هؤلاء المثلون عدد الأصوات المعين في نظاء الجمعة .

هـ أن يجوز لأي عشو غير مقم في المعلكة الاردنيسة الهاهميسة ان ينتدب عضواً آخر لينوب عنه ، غير أنه لا يجوز للمضو الواحدان ينوب عن اكثر من عضو من آخر من

٧ - يرفق الطلب بنسخت بن عن نظام الجمعية الفسترح وباسم الشخص أو الأشخاص الدين سيفاوضون السجل لأجل الانفاق على صبغة النظام النهائية .

١ ــ أذا اقتنع للسجل بان الجمية قد راعت احكام هذا القانون والأنظمــة الصادرة بمقتضاه وبأت نظامها المقترح لايتمارض مسع هذا القمانون أو تلك الأنظمة فيجوز له اما أن يسجلها واما أن يرفض تسجيلها دونَ أَنْ يَكُونَ مَكَامُاً بِيانَ سَبِ الرفضَ .

٧ - بالرغم عما ورد في الأحكام التالية نسري احكام قانون الشركات على الجمعية التي تقسدم طابا لتسجيلها عِقْتَمَىٰ ذَلِكَ القَانُونَ كَانَ لَفَظَةً ﴿ شُرَكَةً ﴾ الواردة فيه تشمل (جمعيـة تعاون) وكأن عبارة (مسجل أشركات) تشمل (مسجل جمعيات التعاون) .

١ - تُعْنَى مَن رسم التسجيل كل جمعية تتخذنظاماً لها النظام النموذجي الذي يوافق عليه المسجل الجمعيات التي هي من صنفها دون اجراء تعديــل جوهري فيه وينشر اعلانبتسجيلها فيالجريدة الرسمياعجاناً . ٧ ــ تدفع كل جمعية اخرى عند النسجيل رسماً قدره أربعة دنانير بالاضافة الى المبلسخ الذي يعينه رئيس الوزراء بأمر خاص أو عام مقابل اجرة نشر اعلان بتسجيلها في الجريدة الرسمية .

٣ – يُعتبر قرار السجل فيما يتعلق بالصنف الذي تنتمي اليه الجمية وفيما اذاكانت قد انحذت النظام النموذجي نظامًا لها دون تعديل جوهري فيه قرارًا نهائياً .

 ٤ ـ تعطى كل جمعية عند تسجيلها شهادة تسجيل ونسخة من النظام الذي اقسترن بموافقة السجل ممهور تين بختم المسجل الرسمي بلا رسم . (11)

تعتبر شهادة التسجيل الموقعة من السجل بينة قاطعة على أن الجعية مسجلة حسب الاصول الا اذا ثبت

(17) ist

﴿ - لَا يَعْمَلُ بَايِ تَعْدَيْلُ فِي نَظَامُ الْجُمِيةُ لَاسْجَلَةُ اللَّهِ مِنْ مُعْمَنِي القَسَانُونُ وَعِب أَنْ تُرسَل نَسْخَتَانُ

٧ ــ اذا اقتنع للسجل بان التعديل الدي ادخل على نظام الجمية لا ينافي احكام هذا القانونأو الأنظمة الصادرة عقتماً، فله أن يسجل التمديل أو أن يرفض تسجيه، ون أن يكون مكلفاً بيان سبب الرفض.

جد أن تدفيع الرسم المعين وتمتيم هسذه النسخة بينة قاطعةعلى أدِّب التعديل قد سجل حسب الاصول .

١ - مجوز لجميتين أو أكثر أن تندمج معاً بموافقة للسجل، وذلك بقرار يتخذه ثلاثة أرباع الأعشاء في أجماع عام تعقده الهيأة العمومية لكل جمية خصيصاً لهذه الفاية بشرط أن يكون كل عضو قد بلغ كتابة اقتراح الاندماج وموعد الجلسة قبل انتقادها بثلاثين يوما وبجوز اجراء هذا الاندماج دون حل الجميات المندعجة مما ودون تفسم اموالها ويعتبر قرار الاندماج الدي تتخذه هذه الجميات عثابة عقدكاف لنقل حميع موجوداتها، والتزاماتها الى الجمية المؤسسة .

ويشترها في ذلك أن يسمع لمكل عشق عالف بالإنسجاب من الجمعية مع مراعاة أحكام نظامها . ٣ - جول المزة جمعية أن تنقب لدموجوداتها والتراماتها إلى جمعية أخرعك بقرار تتخده طبقاً للاصول فلمينة ﴿ الْفَقْرَةُ ﴿ إِذَا قُبَلَتُ الْجُمَعِيةُ النَّافِيةُ بِهِذَا النَّفَلِ ."

٧ ــ لا تجوز الانابة في غير الاحوال النصوص عليها في البنود (ج ، د ، ه) من الفقرة السابغة .

١ - لا يجوز تحويل الامهم او الحصة التي يملسكها أيعضو في رأس مال الجمية السجلةغير أنه بجوزا منها ان تستهلكها مع مراعاة احكام نظامها وأي نظام صادر ممتضىهذا القانون .

مركز الجمعيات

تتخذ كل جمعية مسجلة مركزًا لها في الملكة الاردنية الهاشمية يسجل وفق الأنظمة لترسل الدجيع التبليغات والراسلات وعلى الجمعية ان تعلم للسجل فعا لو غيرت مركزها . حقالاطلاعطي

نظام الحمية الح

تحفظ كل جمعة مسجلة في مركزها السجل نسخة من هسمذا القانون ومن الأنظمة الصادرة برجا ومن نظامها وقاعة باسماء اعضامها وتسم الاطلاع علمها لمن شاء بلامقابل اثناء الاوقات التي يكون المكب مفتوحاً فيها للعمل .

فحص الحسابات المادة (٢٠)

١ - يجب أن تفحص ، فاتر حسابات كل جمعية مسجلة ، ورة واحدة على الأقل في السنة ، فاذا كانت الجمنا تنتمي ألى أتحاد مراقبة حسابات فيفحص حساباتها مفوض معسـ بن من قبل ذلك الاتحاد على ان يكون أ مسجلا بالصورة القررة في النظام الصادر عقتضي هذا القانون أو مجازاً من قبل الحكومة كفاس حسابات ، أما اذا كانت الجمعة لاتنتمي إلى اتحاد فتعين الهيأة العمومية في اجهاعها السنوي فاحمأ لحسابها مجازاً من قبل الحكومــــة كفاحصحسابات عمومي ويكون هذا النميين في كلنا الحالتين موقوفا في

ويشترط في ذلك انه يجوز للسجل ان يوافق على فحـص دفاتر حسابات أية جمعيةمسجلةمن لبا أحد موظفي دائرته .

٣ -- يشمل فحص الحسابات المشار اليه في الفقرة (١) فيا يشمله فحص الديون التي فاتت مواعيداستخالها وتدقيق رصيد النقد والسندات المالة وتقدير قيمة موجودات الجمية والزامانها .

٣ - محق لاتحاد مراقبة الحسابات أو لفاحص الحسابات المعين عقتضى الفقرة (١) ان يطلع على دفاتر الجنبأ وحساباتها وتسائم الوصولات وجميع الاوراق الاخرى وأن يفحص وصيد النقد والسندات المالية وفل المديرين والمديرين المنتدبين وسائر مفوضي الجمعية ان يقدموالاتحاد مراقبة الحسابات او للشخص للعبن لفحص حسابات الجمية ، كل ما يطلبه مــن الماومات بشأن معاملات الجمية واشغالها .

2 – مجوز لاتحاد مراقبة الحسابات او لفاحص الحسابات للمين بمقتضى الفقرة (١) لفحص حسابات الجميا أن يباشر السلطات التالية اذا دعت الحاجة الى ذلك :

أ ــ ان يستدعي اليه أي مفوض أو وكيل أو مستخدم أو عضــو في الجمعــة اذا وجــد ما يدعوه الى الاعتقاد بأن في استطاعته ان يقدم معلومات مفيدة بشأن معا. لات الجلمية أو ادارة شؤونها . ب ــ ان يكلف أي مفوض أو وكيل أو مستخدم أو عضو بابراز ما في عهدته من الدفاتر أو المستندات التي تتعلق بشؤون الجمعية أو نقودها أو التأمينات التي لدمها .

٥ - اذا لم يُقْنَع للسجل بالتقارير التي وضعها الاتحاد بشأن فحص الحسابات فيجوز له :

أ ــ أن يعين فاحس حسابات واحد أو اكثر لفجس حسابات أية جمعية تنسب الى ذلك الاعماد بالنابة عنه وأن يفرض على تلك الجمية الرسم الذي يستصوبه لقاء هذا الفحص .

ب - أن يوقف الابحاد عن التمتع بسلطية فحص حسابات الجمعيات النقسة اليه على ان لايعمل بهذا التوقيف ما لم يقره وليس الوزراء .

ويشترط في ذلك ان لا يصدر أمر التوقيف ما لم يعط الإنحاد فرصة انقدم ايضاحاته الحُطية في ذلك الشأن .

ر المحمة مجملها شخصاً معنويا بالاسم الذي سجلت به وتنتقل البهــــا على الدوام الحقوق اعتبار الجمعية المادة (٢١) والالبزامات التي كانت لسلفها وبكون لها ختم رسمي وعبق لها ان تمتلكالاموال النقولة وغيرالنقولة وانتعقد القاولات والمقود وأن تكون خصا في الدعاوى التي تقيمها أو تقام علمهاوفي غيرذلك من الاجراءات الفضائية وان تقوم بما تقتضيه الضرورة لتحقيق جميع الغايات التي تألفت من أجلها .

مجوز للجمعية السجلة ان محول نفسها في نظامها سلطة تعريم الاعضاء بنفويض من الهيئة العمومية أو سلطة نغريم من لجنة الادارة أو بأية طريقةأخرى تعينها في نظامها وتعتسبر هسده الفرامات ديونا مستحقة للجمعية . الاعنداء

تعتبر حديم الاموال المستحقة للجمعية المسحلة على أي عضو من اعضائها سواء بمقتضى هذا الفانون أو الديون المنحلة بموجب نظامًا أو بما يتعلق بأشفالها دينا مستحقًا لهما على ذلك العضو وتحصل منه كائمها دين . الجمعة على elie Yl

١ - عَق للجمعة للمجلة وفاء للدين المستحق لها على أي عضو حالي أو سابق ان ترتمهن اسهمه في رأس مالها ار مهان الجمعية وماله للودع لديها او حصته في الارباح أو المسكافأة أو أي مباخ آخر مستحقىله من المال الزافد ويجوز لهما أسوم الاعضاء ان تسقط الدين الذي بذمته عند استحقاقه من أي مباغ مقيد لحسابه أو مستحق له . مقابل الديون ٧ _ لا مجوز لأي عضو من اعضاء الجمعة للسجلة ان يرهن اسهم الجمية لها تأميناً لفرض . المتحناها

استئنار الاسهم استناداً الى قرار من الحكمة أو دوائر الاجراء وقاء أدين او ذمسة مستحقة علسه واذا أفلس أي عضو فلا مجوز لمأ.ور طابق افلاسه ان يضع يده طى اسهمه أوحصته فيرأ ممال الجمعية ولا ان يدعي أو يطالب بها.

١ _ أ _ يحق للجمعية المسجلة ان تسلف قرضا لأي عضو من اعضامُها وفاقا لنظامها للسجل . رهونات ب مجوز للجمعية للسجلة ان تكلف أي عضو من اعضائها عندما تسلفه أو تتفقيمه على تسليفه الجعيات قرضًا أو عندما يكون مدينًا لها ، أن يرهن لديها حسب الصورة المعنة جميع الفلال أو الحاصلات وتنفيذها الزراعية الأخرى أو المنتوجات المائية (بما في ذلك السمك) أو الاخشاب أو الحيوانات او العلف وتسجيلهاوفاء اوالمدد الزراعية او الصناعية أو أدوات صيسد الإسماك او الآلات او الزوارق او الحيال او الشيال لدبونها الح او المواد الحام او الواد التجارية العائدة له وبوجه الاجال جديع منتوجات العمل والاشياء للستعما

الراهن عرزها عندئذ أم لم يكن • ٧ _ أ _ يعتبر الرهن العقود بمقتضى الفقرة (١) منظماحسب الاصول اذا وقع العضو الراهن على نسختين.مو العقد محضور مغوض او مغوضي الجمعية للوكـول اليه او اليهم فرذلك الحين ادارة اشفالها . ب _ محفظ مفوض او مفوضو الجمعية للوكول اليهاو اليهم في ذلك الحسين ادارة اشفالهمانسخة من عق الرهن بعد تنظيمه على هذا الوجه في مركــز الجمعية وتودع النسخــة الثانية منه خلال ٢١ يوماله، المنصرفاو من عنه في القضاء الذي يقع المال الرهون فيه .

فيما يتملق بالانتاج سواء أكانت حين عقد الرهن في عالم الوجود أم لم تكن كذلك وسواء أكار

ج .. عب على المتعرف او من علله عند استلامه نسخة من عقد الرهن والرسم للعسين أن خفظ الله

النسخة في ملف خاص وعفيظ سحيلا يسمى سجل رهو نات جمعيان التعاون حسب النموذج القرر يدون فيه نفاصيل جميع الرهو نات التي يستلمها وبرسل الى الجمية اشماراً بالتسجيل.

د - محق لأي شخص ان يطلع على . لمف الرهونات في مركز الجميـة بلا رسم وان يطلع على سجل رهو نات جمعيات التماون ويأحد أية مستخرجات منسه بعــد . فع الرسم المعين .

٣ ــ اذا افتنع للسجل بأن عدم تسجيل الجمية ضمن للدة السينة فها تقدم كان عرضيا أو ناشئاً عبر اهال او عن سب آخر معفول أو أن عدم تسجلهالا بضر بوضية الدائمين اواعضا الجمعية أو اذا رأى ان من المدل والانصاف عديد مساء القسجيل بناء على أية مساب أخرى فيجوز له بناء على طلب الجمعية او شخص ذي شأن ان يأمر بتمديدالدة عينةالتسجيل الرهن حسب الشروط التي يستصوبها وبراهاهادلة. ع - أ _ يصبح الرهن بعد تسجه له وفاة لأح كام الفقرة (٢) رهنا أولياو تأمينا للجمعية الق أصدرت القرض. ويشترط في دلك ان لا يؤثر حكم هذه المادة :

١ - فيما تدعى به الحسكومة من الضرائب او في أي سلغ موت الله قابل التحصيل باعتبسار انه ضربية أو في ما يدعي به أي مالك مقابل امجار مستحق له او مقابل مبلغ من 'االقابل النحصيل

٧ ــ فيما يكور. لأي شار محسر نية من حق في الحصول على قيمة الثمن الذي دفعه إذا لم يكن عالماً

٣ - ١. حقوق أي مر عين سابق

ب ـ يعتبر تسجيل التصرف او من ينله الرهنشا لاكل شخص له علاقةالمان المرهون باعتباره عالما به.

٥ ــ حالمًا يوفى الفرض أو الدين المؤمل برهن منظم عفتضى هذا القانون بجب على مفوض أومفوضي الجمعية الوكول اليه او اليهم اذ ذاك ادارة اشفالها ان يدونوا قيداً بوقائه في نسخةالعقد المحفوظة في المام في مركز الجمعية وان يشعروا المتصرف او من يمثله بذلك خلال ٢١ نوما من تاريخ الوفاء ، وعندما يستلم التصرف اومن يمثله الاشعار يستحلوفاءالقرضاو الدين في سجل رهونات جمعيات النماون .

تعويلالوهون

١ - يجوز للجمعية السجلة ان تقترض مالا بضانة أي رهن منظم باسمها بمقتضى الفقرة (١) من النادة (٢٩) من هذا القانون اذا كان ذلك الرهن منظاو سجلا وفاقا لأحكام همذا القسمانون وبجوز لها تحقيقا لهذه الغاية ان تعول أي رهن من هذه الرهون .

٧ - يسجل عمويل الرهن الجاري بمقتضى هذه المادة وفافا لأحكام الفقرة (٧) من المادة (٢٩) من هذا القانون وتسري عليه فضلا عن ذلك أحكام قانون الشركات

٣ ـ يصبح تحويل الرهن أنفاري مقتضى هذه المادة بعد تسجله على النحواللذ كور عثابة رهن اول الصالح الحال له مع مراعاة احكام الفقرة (٤) من المادة (٢٩) من هذا القانون .

١ - يُحق للجمعية السجلة مع مراعاة التحديدات[و القبود الواردة في نظامها أن ترهن أموالها النقولة أو غير المُنْفُولَة كُلُمْ أَو بَسْمَها أَوْ أَنْ تَسْمَها بِسَفَّة تَأْمِينَ سواء أكانت عدد الأموال في حيازتها أو قيد التداول مُوْمَوْدة أَوْ مُقْدِلًا بِمَا فِي ذَلِكُ الأسهم السادرة من راسالها والتي لم تدفع قيمتها تأميناً المتزاماتها الحالية أو القبلة أو العارثة وذلك باصدار سيندات دين مفردة أو مسلسلة . ٧ - لَدَمْرِي أَخْكَامُ قَالُونَ النُّمْرَكَاتُ هَى أَي رَهِنَ أَوْ تَأْمَيْنَ يَنظُمُ بَقْتَهُمَى هذه المادة .

اللاة (٢٩)

بالمال الرهون بي و سكل عصوابين أعضاء الجينة بعالى أو سابق مرف أو تعامل أو حاول التصرف أو التعامل باي عال مشمول

في عقد رهن بمة تضى هذا القانون قبل أن محصل على اذن خطى بذلك من اللجنة يعاقب بغرامة لانزيد

٧ ــ ان حكم هذه المادة لا يعفي أي عضو حالي أو سابق من أية عقوبة ولا عنم الجعيسة من إنباع أية وسيلة اخرى منصوص عليها في هذا القانون أو في أي قانون آخر معمول به في ذلك الحين لتأمين حقوقها .

يجوز للجمعية السجلة التي من جملة غاباتها ببيع حاصلات أعضائها الزراعية ونتاج حيواناتهم ومنتوجاتهم عفود بيسع ومصنوعاتهم البدوية أن تتعاقد مع أعضائها اما بمقتضى نظامها واما بعقمد خاص بشأن بيبع جميع حاصلاتهم أو القادير أو الاصناف التي يتفقُّ عليها اما لها نفسها أو بواسطتهاخلال مدة معينة وبمجوز أن ينص العقد على دفع مبلغ معين عن كل وحدةمن الوزن أو غيرهامن القابيس والواذين باعتبار انها عطل وضرر متفق عليه سلفاً بدفعه العدو إذا أخل شروطالعد ويعتبر هذا للباخ ديناً مستحقاً للجمعية .

الاعتاءالنونون المادة (٣١)

١ ـ إذا توفي أحد الاعصاء فمحور للجمعية خلال سنة واحدةمن وفاته أن تنقل أسهمهأوحصته إلى الشخص الذي سماه ، وجب نظام هذه الجمعية إذا قبل حسب الاصول عضواً في الجمعية بمقتضى الانظمة الصادرة بموجب القسانونو نظام الجمعية فاذا لم يكن تمة من مسمى فندفع الجمعية للشخص الذي يظهر للجنة بانه وارثالمضوالتوفي أو ممثله القانوني حسب مقتضى الحال مبلغاً يساوي قيمة أسهم ذلك العضو أو حصته في رأسمالها بعدالتثبت منها بمقنض الانظمة الصادرة بموجب هذا القانون ونظام الجمعية .

ويشترط في ذلك أن مجوز للشخصاللدي مماه العضو للتوفي أولوارثه أو ممثله القانوني حسب مقتضى الحال أن يطاب من الجمعية أن تدفع له خلال سنة واحدة من ناريخ وفاة العضو قيمة أسهمه أو حصته فيرأسمالها بعد النثبت منها على الوجه المذكور فما تقدم .

 ٢ ـ مع مراعاة أحكام المادتين ٢٤ و ٢٦ تدفع الجمعية إلى الشخص الذي عماد المضو المتوفي أو وارثه أو تشملهالقانوني حسب مقتضى الحال أية أموال اخرى مستحقة عليها للعضوالنوفي إلا إذا منعت من ذلك بقرار من عكمة ذات اختصاص.

٣ ـ يعتبركل ما تنقله الجمعية وتدفعه بمقتضى أحكام هذه المادة صحيحاً ونافذاً تجاه اي ادعاء يقدمه اكي

استهال نركات

عجوز استمال تركة العضو المتوفى لوفاء ديون الجمعية المسجلة للوجودة حين وفاته وذلك خلال سنة الاعضاء المتونين واحدَّة من نهاية سنة الجمعية المالية التالية لوفاته .

مدؤو لبة العضو يقى العضو السابق مسؤولا عن ديون الجمعية المسجلة الموجودة حين انفصاله عنها لمدةسنتين من نهاية

سنة الجمعية المالية التالية لتاريخ انفصاله . سمل الأعضاء المادة (٣٤) يتبر أي سبعل تحفظه الجمعية المسجلة او قوائم اسماء اعضائها او حاملي اسهمها بينة اولية على ما يتعلق

بالتفاصيل الآنية للدرحة فيها: ١ ــ تا. ينخ ادراج اسم اي شخص في سجل او فائمة الاعضاء كمضو في الجمعية .

٧ ــ تاريخ انفصال اي عضو عن الجمعية .

الصديق على اللاء (٣٥)

نسخ القبود ١ ـ أن النسخة المأخوذة عن قيــد مثبت في اي دفتر او سجل او عن اية فأمَّة

الاصول اثناء تماطيها اشفالها ومعاملاتها تقبل كبينة على وجود ذلك القيدإذا كانت مصدقة وفاقاً للإمول المعينة في الانظمة وتقبل في معرض البينسة بشأن الامور والعاملات للبحوث عنها في القيد والىالدي نفسه وفي جميع الاحوال الـ في يقبل فيها القيد الاصلي أو أبرز في الحُسكمة لاثبات تلك الامور والعاملان. ٧ - لا يجبر مفوض الجمعية في آية اجراءات قانونية ليست الجمعية فرغاً فيها على ابراز اي.وفتر من دفاتر الجمعية يستطاع إئبات فحواه عقتضي الفقرة (١) او على الحضور كشاهد لاتبات الامور وللماملان والحسابات المحملة في الدفاتر الا بناء على امر تصدره الله الهمكة او القاضي لسبب خاص .

---التعاملءع غير

١ - لا يجوز للجمعية المسجلة ان تقرض غير اعضامها : ويشترط في ذلك أن مجوز للجمعية المسجلة أن تقرض جمعية مسجلة أخرى بعد أن محصل على مواقفة خاصة او عامة بذلك من المسبحل.

ويشترط ايضا ان تجوز للجمعية المسجلة ان توكل عنها أية جمعية اخرى مسجلة في محصيل البوالص وسندات الامر والفيام بغير ذلك من الاعمال وان تفتح لهذه الفاية حسابا جاريا مع تلك الجمية . ويشترط أبضاً أن بجوز لها بموافقة السيحل أن تفرض غير أعضامًا من الأموال التي قدمها خصيصاً

لهذه الغاية أي شخص أو جماعة من الناس ليسوا من الأشخاص الذين ستعطى لهم القروض . ٢ - مجور لوزير الداخلية ان يمنع أية جدمية مسجلة او صنف من الجمعيات حتى اقراض مال برهن اموال غير منقولة أو أن يقيد صلاحتها في ذلك ,

قبول الودائع

يَجُوز للجمعية المسجلة أن تقبل الودائع وأن تقترض من غير الأعضاء حسب الدروط والى للدى الذي واقتراض الاموال من غير الاعضاء

التعامل معغير

تسري أحكام نظام الجمعية المسجلة علىالماءلات التي تجربها مع غير الاعشاء . الأعضاء على أسأس يدنس الشروط

النصرف بالمال

١ - لا يجوز توزيع أي قسم من أموال الجمية السجلة على سبيل المكافأة أو كعصص في الأرباح أو غير ذلك بين الأعضاء بنسبة تتجاوز النسبة المعينة من الأنظمة .

٧ - مجب على كل جمعية يتوفر لديها مال زائد او في وسعها ان توفر مالا زائداً من معاملاتهاأن تحفظانسها

٣ ـ يَمْتَضِي عَلَى جَمِيات التسليف والمنتجين إن تنفل ربع مالها الزائد على الأقل في كل سنةالى المال الاحتياطي اما الجمعيات الآخرى فتنقل في كل سنة عشر مالها الزائد على الأقل الىالمال الاحتياطي ويجوز استعال هذا للال الاحتياطي في أشغال الجمعية كما يجوز استثمار، طبقا للانظمة .

٤ - أن المال الاحتياطي غير قابل التجزئةوليس لأي عضوالحق بمصة معينة فيه الا أذا كانت الجمعية المسجلة في دور النصفية أو تمت تصفيتها وفي هذه الحالة يقسم الال الاحتياطي الباقي بعد دفع الدمم بين الأعضاء كل بنسبة اسهمه أو حصته الى رأس المال الا اذا نص نظام الحمعية على عكس ذلك .

٥ - بحسب المال الرافد في كل سنة قبل دفع حصص الأرباح او المكافات أو قبل اجراء اي خصم سواه

٢ - عند وقع حصص الارياح عن الاسهم يكون نعيب جميع الاسهم في هذه الخصص متساوياولا عيز صنف

سُع مراعاة احكام المادة (٣٩) يجوز توزيع جميع ما تبقى من المال الزائد في أية سنة على الأعضاء بعد رصد للقدار للقنضي منه في المال الاحتياطي بالاضافة الى أي مسال زائمــد متوفر من السنين الماضية وفي حالة جمعيات المستهاكين والننجين يوزع بين الاشخاصالدين ليسو اعضاء فيها حسب الشهروط والى المدى الذي تجيزه الأنظمة الصادرة عقيضي هذاالقانون وانظمة تلك الجمعيات .

برز لأيتجمعية أن تنثىء لأعضائها صندوقاً يسمى صندوق الطوارىء يؤلف من اعانات بساهم في دفعها الاعتناء بمقتضى نظام ضعه الجمعية لهذه الغاية وأن تتبرع لهذا الصندوق من مالها الزائد سد نقل البلخ للقنضى الطوارىء

وشترط في ذلك أن لا يستخدم صندوق الطوارى، في أشغال الجمعية .

ويشترط أيضاً ان لا يعتبر أي جزءمنه بانه من موجودات الجمعية . عُورَ لأَيْ جمعية مسجلة بعد تقل البلغ الذي تفضى المادة (٣٩) بنقله الى المال الاحتياطي أن تنبرع بما لا يزيد على ٥٠ ٪ من رصيد المال الزائدليصرف في أي سبيل من سبل البر أوالنفعة المامة بما يعترف السجل بأنه كذلك فاذا كان رأس للمال الاسهمي للدفوع أو الممال\الاحتياطي لا يقل عن القروض التي استلفتها الجمعة والودائع التي قبلتها من غير الأعضاء فيجوز لها أن تتبرع بمبلغ يتجاوز (٥٠ ٪) من رصيد اللل الزائد الشار اليه .

١ _ بجوز السجل من نلقاه نفسه وبجب عليه اذا ما كلفته بذلك أكثرية أعضاء لجنة الادارة أو هيئة اخرى التحقيق في مؤلمة بمنفى نظام الحمعية أو مالايقل عن ثلث اعضاء أمحاد مراقبة الحسابات الدي تنتمي اليه الحمعية ع أن محقق في تأليف الجمعة والكيفية التي تتعاطى بها اشغالها وحالتهاالمالية اما بنفسه أو بواسطة شخص يعهد اليه القيام بذلك بتفويض خطى ويشترط في ذلك انه اذا لم يقم للسجل نفسه بهذا التحقيق فيجوز له ان يكلفالطالب أو الطالبين بايداع مبلخ يكفي لسدالصاريف التي تقدرها لهذا التحقيق . ٧ ــ ينتفي على جميع مفوضي الجمعية وأعضائها ان يقدمو الدسجل أو للشخص الذي يفوضه بالنحقيق جميع

ما عناج اليه من العلومات فيها مختص بشؤون المعمعية . الكشف على المادة (23

. وقاتر الجمعية ١ _ يجوز المسجل بناء على طلب احد دائني الجمعية ان يكشف على دفاتر الجمعية اما بذائه أو بواسطة شخص يعهد اليه ذلك بفويض خطي .

وشترط في ذلك :

أ ... ان يقدم الدائن السجل بأن دينه مستحق الاداء اذ ذاك وبأنه قد طلب من الجمعية دفعه له ولم مصل على ننيجة رغم انتظاره مدة معقولة .

ب _ أن يودع الدائن لدى السجل الملغ الذي يطلبه تأميناً على مصاريف الكشف.

٧ ـ يبلغ السجل تتبجة السكشف للدائن .

اذا اجري تحقيق ممتنفي المادة (٤٣) أو اجرى كشف بمقتفى المادة (٤٤) فيجوزالمسجل بعد أن يعطي فرصة للفريقين للادلاء بوجهة نظرهما ان يقسم الصاريف او أي قسممنها على الوجه الذي يستصو ا بين الجمعية والأعضاء الدين طلبوا اجراء النحةيق أو الدائن الدي طلب النحقيق او اجراء الكشف علي. دفاتر الجمعية ومفوض الجمعية الحاليين أوالسابقين وأعضائها الحاليين أو السابقين

تصفية الجمعية اللادة (٢١)

﴾ ــ أذا قرر المسجل وجوب حل جمعية تعاون بعد اجراء التحقيق بمقتضى المادة (٤٣) اوبعد المكشف على دفاترها بمقتضى المادة (٤٤) أو بناه على طلب ثلاثة ارباع اعضائهافيجوز له أن يصدر أمراً يشر في الجريدة الرسمية بتصفيتها ."

٧ - بجوز لأي عضو من اعضاء تلك الجمعية أن يستأنف الأمر الذي أصدره المسجل بمقتضى الفقرة (١) وفاقاً للاصول المينة في الماءة (٥٦) خلال شهرين من شره .

٣ - يصبح أمر التصفية الذي يصدره المسجل نافذ المفعول بعد مضي شهرين من شره اذا لم يستأنف

٤ ــ اذا استؤنف أمر المسجل خلال شهرين من تاريخ صدوره فلا يسري مفعوله الاحد اقراره من المرجع الذي استؤنف المه .

تخويل المسجل المادة (۲۷) صلاحية الامر بتصفيه الجمعه اذا

يجب على المسجل أن يأمر بتصفية اية جمعية يثبت له أن عدد أعضامها قد نقص الى ما دون الحد الذي ينطابه تسميلها بمفتضى المادة (٦)

وقف اجراءات

التصفية

خفض عدداعضا شا الحدوث الحدالمين

يجوز المسجل في كل وقت بعد أن يكون قد أصدرا مراً بتصفية جمية ما وقبل الغاله تسجيل جمعة ما عوجب المادة (٥١) ان يصدر أمراً لوقف اجراءات النصفية بشكل نهائي او موقت وبالشروط التي يستصوبها غير أن مثل هذا الامر لا صدو إلا بناء على طاب أحد الدائسين أوعضو أو المصفى وإذا أفتنع السجل بالبينة انه يجب ايقاف تلك الاجراءات.

ملاحية المفي

 إن المدر المحل امراً يتصفية جمعية عقيضى الصلاحية المؤولة له في المادة (٤٦) أو المادة (٤٧) فيصبح الحارس القصائي ، محكم وظيفته ، مصفيا موةنا ، ويستمر في عمله بهذه الصفة الى أن يمين هو أو شخص غيره من ذوي السكفاية مصفيا للجمعية .

ويشترط في ذلك أن يجوز المسمجل بأمر يشره في الجريدة الرسمة إن يمين شخصاً غير الحارس

٧ - أذا عين المسجل شخصا غير الحارس القضائي ليقوم باعمال التصفية وفاقا لما ورد في الفقرة السابقة فتسم في التصفية الإصول المقررة في النظام الوضوع عقتضى هذا القابون ولاتسري علمها أحكام فانون التسركات-وتجري النصفية بمراقبة السيمل وحده وعمق المصفيان يضع بده فوراً على جميع ،وجودات الجمعية ودفاترها وسجلاتها وجميع الاوراق والستندات التعلقة باشغالها وان يدير اشغالها للمدى اللازمانصفيتها على اوفي وسبه بالرغم عما ورد في المادة (٤٦) بشأن للدة اللازمة ليصبح امرالتصفية الذي اصدره المسبحل نافذاً. ٣ - عمق للمصفى الذي عينه المسجل بمقتضى الفقرة (٢) ان يتخذ الإجرامات التاليســة حالما يصبح امر

أ ــ ان يقيم أية دعوى ويتخذ أية اجراءات أخرى بالنيابة عن الجمعية وان يكون خصافي أية دعاوى واجراءات تقام عليها اما صفته الشخصية او سفته بصفيا .

ميت أن يقرر بأمر بمصورة الى أخر الديون السنحة الجمعية والبالغ الواجب دفعها أو الباقية بلادفع على أعضامًا الحاليين أو السابقين أو على تركة الاعضاء النونين أو على الاشخاص السميين من قبلهم أويل بخليهم القانولين أو على مفوضى الجمعة عا في ذلك الديون الستحقة على أي من هؤلاء-

صدره الاشخاص الماز سمين بالدفع والمائع الذي يجب على كل منهم دفعه على ان لا يجحف ذلك بما لهؤلاء من حق في تعرير للبالغ الواجب عليهم دفعها فعا بينهم .

ح _ ان عمل في حميم الادعاءات والطالب الرفوعة على الجمعية وان يقرر الأولوية بين المدعيين باءر

صدره مراعيا في ذلك احكام هذا القانون ويشترط في ذلك أن يكون للديون النالية الموجودة في تاريخ صدور أمر النصفية الأولوية على

١ ـ جميع الضرائب والرسوم الحمركية وزسوم للسكوس وغير ذلك من الاموال للستعقة للعكومة . ٧ ـ جميع الرحوم والعوالد والضرائب للستحقة على الجمعية للمجلس البلدي أو الحبلس الحلي .

د .. ان يفي الديون المستحقة على الحمعية (مع فائدتها لحين تاريخ صدور امر التصفية) حسسب الأولوية اما كلها او اما بالنسبة التي تسمح بها -وجودات الجمعية وان يستعمل ما يبقى من موجودات الجمعية بعد وفاء الديون لدفع فائدة عن تلك الديون من حين صدور امر التصفية بمعدل لا يتجاوز في أي حال المدل النفق عليه في العقد .

هــ ان يعين بامر يصدره الاشخاص الدين يجب ان يتحملوا مصاريف التصفية ونسبة ما يتحمله كل

 ع مراءاة احكام أي نظام صادر عقتضى هــذا القانون ، يتمتع للصفي للعــين عقتضى الفقرة « ٢ » بسلطة دعوة الشهود وأجبارهم على الحضور وطلب أبراز المستندات وأحبار أي شخص على إبرازها بالقدر الفتضىلنمكينه من تنفيذ مةاصد هذه المادة وفاقا للإصول التي تتبعها المحاكم فيهذا الشأن بمقتضى قانون أصول المحاكات الحقوقية .

٥ ـ مجوز لمسن لحقه حيف من جراء أي أمر اصدره الصفي ان يستأنف ذلك الامر الى السجل خلال

٣ ـ تنفسذ الاوامر التي يصـدرها للصفي بمقتضى البنود « ب ، ج ، ه » من الفقرة « ٣ » بتقدم عريضة لتنفيذها الى رئيس الاجراء وفاقا للاصول التبعة في تنفيذ قرارات المحاكم البدائية ، عدا ما نصت عليه

١ - أذا ظهر اثناء التصفية ان شخصا من اللسين اشتركوا في تنظيم الجمعية او ادارتها ان رئيسها او سكر تيرها • ــ ۋوليـة او أحد اعضاء لحنة ادارتها او أحد مفوضها او مستخدمها السابق او الحالي قد اساءاستعمال اموالها او للفوضيين املاكمها او ابقى الديه أي شيء منها او اصبح مازما به او مسؤولا عنه او ثبتت إدانته بارتكاب الحيانة او بسوء استمال الأمانة فما يتعلق باموالو الجمعية او املاكسها فيجوز للمستحل بناء على طلب الصفي او أي دائن مازم بالدفع ان محقق في ساوك ذلك الشخص وان يصدر امراً يكلفه فيه بدفع او رد ذلك المال او اللك او أي قسم منه مع الفائدة التي يستصومها او بأن يدفع لموجودات الجمعية التعويضاللدي يراه مناسبًا لقاء اساءته استمال أموالها أو احتفاظه بأي شوره منها أو خيانته أو اساءته استمال الامانة . ٧ _ ان حَجَ هذه المادة لا يمنع من مقاضاة الحبرم عن أي فعل يؤاخذ عليه جزائمًا .

 إ - عب على الصفي ، حين النهاء النسفية ، إن يعلم السبول بدائله بالاضافة إلى النمر و الذي يرفعه الى الحكة ويشطب السجل من السجل اسم الجمعية حالمًا يصله نبأ انتصاء النصفية أو بعد أن يقلقي تفرير المصفي النهائي ، ان كان قد عميين مصفياً للجمعية بمقتضى الفقرة (٣ ٪ من الملدة (٤٨ ٪) ، وجدالد

ب ـ ان بنقل جميع امواله او اي قسم منها من دائرة اختصاص للسجل . ف معور له ان يأمر بوضع الحجز الاحتياطي على تلك الاموال او على اي قسم منها حسب الضرورة التي يراها إلا إذا قدم ذلك الشخص كفالة كافية ويكون لهذا الحبجز مفعول اي قرار حجز تصدره محكمة نظامية ذات اختصاص بالحجز

ره وهاوه على الرغم مما ورد في هذا الفانون مجوز لوزير الداخلية بأمر خاص يصدره في اية حالةان يستثني اية المستثناء بعض الجمان من احكام جمعة من احكام هذا القانون التعلمة بالتسجيل وفاقاً للشروط السبق غرضها في ذلك الشأن. العالة بالنجيل

 ١ ـ عوز لوزير الداخلية أن يستنى أية جمعية مسجلة من أي حكم من أحكام هــذا القانون وأن يأمر اســــــــــاء لجمات من

تطبيق بعض احكامه على بعض الجمعيات مع النفير والتعديل الذي يعينه ٧ _ مجوز المسجل بعد اخذ .وافقة وزير الداخلية ان يستثني موقتاً اية جمعية سجات قبـــل تاريخ نفاذ احكام الفانون هذا القانون من اي حكم من احكامه على ان لا تزيد مدة الاستثناء الموقت على ثلاث سنوات . بوجــه عام

(تعاون. النج) ١ - بجب على كل جمعية مسجلة انتستعمل لفظة « تعاون» او « تعاونية » كمجزء من اسمها ولا يباح لأية جمعة او هيئة غير مسجلة بمقتضى هذا الفانون ان تستعمل إحدى هاتمين السكلمتين او اية كلمة

عب على كل جمعة مسجلة ومسؤولية إعضائها محدودة ، ان تستعمل كلمة « المحدودة » في آخر اسمها .

٣ ـ لا يجوز لاية جمعية ان تستعمل لفظة ﴿ بنك ﴾ أو ﴿ مصرف ﴾ أو ﴿ صرافة ﴾ كجزء من أحمها إلا

إ-اذا اضافت جمعة مسجلة لفظة (بنك)اومصرف او (صرافة) الى اسمها او رغبت في ذلك فيقتضي ان إذا تسجلت وفاقاً لاحكام الفقرة ﴿٤٠ ٠ تقدم السجل الشركات نسخة من نظامها ونسخة من شهادة التسجيل الصادرة اليها من مسجل جمعيات التعارن مصدقاً عليهار فاقاً لاحكام المادة (٥٣) وعندثذير فع مسجل الشركات نظامها الى وزير الداخلية الذي يحق له أن يجيزتسجيلها أو يوفضه فاذا أجاز وزير الداخلية تسجيلها ، يدون مسجل الشركات اسماني السجل بعددفعها الرسوم المعينة

ه ـ اذا خالفت اية جمعة او هيئة أحكام هذه المايرة تعاقب بفرامة لا تتجاوز عشرة دنانيرواذا استمرت في الحاللة فتعتبر انها ارتكبت مخالفة جـديدة في كل اسبوع تستمر فيه المحالفة .

عقر بذالخالفات المادة (٨٥)

 إلى المعالم عن اعطاء اي اشعار او اخطار او ارسال اي تقرير او كشف او مستند او تخلفت هن القيام باي فعل او امر او لم تسمع باجراء اي فعل او امر ممايقتضه هــذا النانون او الانظمة الصادرة بمتنفاه ار قانون الشركات على الوجه الذي يسري فيسه على جمعيات النعاون بمتنضى المادتين (٦٠

٧ ــ رفضت او اغفلت قصداً القيام باي فعل او تقديم اية معاومات كالمها المسجل او اي شخص آخر مفوض بالقيام بها او بتقديمها ايفاء الغابة المقصود من هذا القانون او من الانظمة الصادرة بمقتضاه اومن قانون الشركات على الوجه الذي يسري فيه على جمعيات النعاون يمتنضى المادتين (٦٠ و ٦٠) ، او س . فعلت اي شيء بحظره هذا التانون او الانظمة الصادرة بمتنضاها و قانون الشركات على الوجه الذي يسري فيه على جعيات التعاون متنضى المادنين (٥٩ و ٢٠) ، او

تفقد الجمعية صفة الشخص المعنوي .

٧ - ينشر المسجل اعلانا في الجريدة الرسميسة بشطب اسم الجمعية ، تدفيع أجرة نشره من\مواليالجمعية. استثنياف

مجوز المنضرر ان يستأنف أي امر او قرار اصدره للسبحل بمقتضى الواد ٩ و ١٧ و ٤٩ الى وزير قرارات السيبل الداخلية خلال شهرين من صدوره او من تاريخ شر الامر العسادر عقتضي المادة ٥٤٦٥ يبد أنه لا عوز وأوامره استثناف أي امر او قرار كهذا الى أبة عكمة أراضي او عكمة نظامية .

التحكيم في

١ - يجوز المجمعة المسجلة ان تنص في نظامها على الفصل فيما يقع من خلافات بشأن اشفالهما عن طريق التعكم بواسطة السجل أو أي شخص آخر ويدخل في نطاق الخلافات التي تنعلق باشفال الجمعية ، حسب مفاد هذه المادة كل خلاف بمع بشأن الطالبة بدين مستحق لهاعي أحد أعضائها الحالمين او السامين او على المشخص المسمى من قبل العضو النوفي اوعلىوريثه اوممثلهالقانوي وكل خلاف قع بشأن الغرامة المفروضة عَمْنَصَى نَظَامُ الْحَمْمِيَّةُ سُواءً أَكَانَ هَذَا الدِّبنِ أَوْ الادعاء مُسَايَا بِهُ أَمْ لَم يكن

٧ ــ اذا كان نظام الجمعية يقضي بان محال الى المسجل جميع الحسلافات التي تقع بشأن اشغال الجمعية أو

أ .. بين الأعضاء الحالميين والسابقين والأشسخاص الذبين ينوبون عن الأعضاء الحالميين والسابقــين

ب .. بين عَضُو حالي أو عَضُو سَابِقَ او شخص ينوب عن عَضُو حالي او سَابِق او متوف وبين الجُمِبّ او لجنة الادارة أو مفوض الجمعية أو وكيلما أو احد مستخدميها ، أو

بين الجمعة ولجنة الادارة واي مفوض او وكيل او مستخدم لديها .

د سه بان جمعية وجمعية مسجلة أخرى .

فمندئذ بجوز المسجل عند إحالة الحلاف اليه :

١ - أن يفصل نفسه في الحلاف ، او

٧ ــ ان محله إلى محكم واحد أو أكثر الفصل فيه مع مراعاة احكام اي نظام صادر بمقتضي هذاالفانون. ٣ - مع مراعاة احكام اي نظام قد يصدر بمقتضى هذا الفانون ، مجوز للمسجل ان يسحب اي خلاف احبل للتَّحَكيم بمقتضى البند (٧) من الفقرة (٧) وان يفسل فيه وفاقاً للاصول للقررة في تلك الفقرة .

 إذا إحال المسجل اي خلاف إلى محكم او محكين وفاقاً للبند (٢) من الفترة (٢) فيجوز له: أ ... اما ان يصدق على قرار المحكمين ، واما

ب ــ ان يعيد النظر في ذلك القرار خلال عشرة ايام من صدوره اما من تلقاء نفسه واما بناء على طلب اي فريق في التحكم واما ان محيل اية مسألةوردت في الفرار الى الهسكم او الحكمين لاعادة النظر فيها . ـ يكون القرار الذي يصدره المسسمل عقتفى البند (١) من الفقرة (٢) والقرار الذي يصدره الحكم

أو الحسكمون بمقتفى البند (٧) من الفقرة (٧) واقترن بموافقة السمجل بمقتضى الفقرة السابقة مفعول اي قرار تصدره عمكة بدائية من حيث عدم قابليته للاستثناف وينفذ بالصورة التي ينفذ فيها قرار المحكمة

وضع الحبين للادة (١٥) الاعتباطي على

الإملاك

إذًا أقتاع السبعل بأن شخصاً ما رغبة منه في مقاومة أو تأخير تنفيذ أي قرار صدر مجمّه بمقتضى الفقرة (٣) من للادة و ١٨٤ او للادة و ٤٤٩ او اي قرار انخذه عند الفصل في اي خلاف بمقتفى المادة و ٥٠٣ .

أسبوهك الأبين جميع امواله أو اي قسم منها ، أو

تحصيل المبالغ

لا يسري قانون التحكم على الاجراءات القائمة بقتض الفقرة (٣) من المادة (٥٣) . المادة (۱۲)

رانظ ١٠٠٠ منبركل جمعة موجودة قبل تاريخ نفاذ هذا القانون ومسجلة يقتضى فانون جميات إلتعاون انها مسجلة يمقنض هذا القانون ريبقى نظامها على الرغم مماورد في هذا القانون معمولات لفاية تطبيتي هذا الفانون ما لم يعدل او يبلغ بمنتضى احكام المادة (١٢) ويبقى معمولا بنظامها الى ان يعدل او يلنى على الوجه المذكور ما دام لا يتنافى مع احكام هذا التانون الصريحة اوالانظمة الصادرة بمتنضاه. ٧ _ تعتبر جميع التعبينات التي جرتُ بمقتضى القانون المذكور إوالانظميسية والاوامر والاشعارات والاعلانات والاخطارات التي صدرت بمنشاه والدعارى والاجراءاتالتي انحذت بموجبه انهااجريت وصدرت بمقتضى هذا القانونُ بالقدر المستطاع .

لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يصدر انظمة لتنفيذ غايات هذا القانون . المادة (١٢) وضع انظمة

رئيس الوزراء ووذير الداخلية مكافان بثنفيذ احكام هذا القانون .

1904-0-41

وزير الداخلية سعيد المفتى

ر الما. او اية حقوق متعلقة بها:

الد هيأة النيابة

يمقنضي المادة (۴۱) من الدستور وبناء على ما قرره عجلسا الأعيان والنواب تصادق ـ بالنبابة عن جلالة اللك المعظم ـ على القانون الآتي وتأمر باصداره واضافته إلى قوانين الدوله

قانون تسوية الاراضي والمياه

قائون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى عذا القانون (فانون تشويةالا زاخي والمياه لسنة ١٩٥٢) ويعملبه من تاريخ نشره في الجريدةالرسمية . لعني كلمة (الارض) الاراضي الاميرية والمرفوفة والمماوكة والابنية والاشجار وابي شيء آخر ثابت

و تعني كلمة (المياه) اية انهار او جداول أو بجاد او برك أو عيون أو بجيرات أو ينابيع أو آبار أو شلالات أو سدود إنه غزائات أو اي فلاة از تصدق او بجرى ماء از يجفف او ضفة او جسر أو عبارة أو بناء لتنظيم الماء الريخويله أو بأو (أيور هول) أو والسطة لاستبغرانج الماء الورفعة أنو دفعه أو حمل فرعي من اي ترخ مستميل للخصول على الماء وزفعه وثقة واستعاله من الحل غايات الري أو التلهف الاولية

 ٤ - قدمت قصداً تقارير او كشوفاً او معلومات كاذبة او غير وافية ، تماقب بغرامة لا كريد على خمسة دنانير واذا أستمرت المحالفة نعتبر انها ارتكبت محالفة حمديدة كل اسبوع تستمر فبه الهالفن

١ - تحصل جميع المالغ المستحقة للحكومة من جمعات التصارن او من اي مفوض من مفوضها او المستحقة للعكرمة من عضو من اعضائها ،حالي اوسابق بسبب عضويته وجميع المبالغ المحكوم ما كمصاريف بمقضى المادة (٤٥) وفاقاً للاصول المعينة لتحصل الفيرائب المناخرة، يتنضى قانون تحصيل الفيرائب كأن ذاك القانون يسري عليها وذلك بتقديم طلب من السجل الى متصرف الاواء لتحصلها .

٧ - يجوز تحصيل المبالغ المستحة، على جميات النعاون والمشهولة باحسكام الفقرة (١١) من اموال الجمية في الدوجة الاولى ثم من الاعضا. وفاقاً لمدى مسؤولينهم ، اذا كانت مسؤولية اعضائها محدودة والا فمن الاعضاء كافة .

سربان قانون

١ - لا تسري احكام فانون الشركات على الجميات المسجلة ما عدا في الاحوال المذكورة في الفقرة (٢) الشركات من المادة به والفقرة (١) من المادة (٦١) من هذا القانون ســوى فياينعلق بالامور التالية : أ ــ سندات الدين و الرهونات والنأمينات

ب ـ تصفية جميات النعاون حينا يكون الحارس القضائي مصفياً موقداً بحكم وظيفته. حـ تقديم طلب للمحكمة لاقرار الصالحة .

ويشتوط في ذلك انه اذا لم يكن الحارس القضائي هو القائم بشؤون التصفية فلانظر المحكمة في طلب كردا الا بعد صدور شادة من المسجل .

٧ - تسري أحكام قانون الشركات المشار اليها في الفقرة (١) على جمعيات النعاون كأن لفظة (شركة) نشمل جمعية تعارن وعبارة (مسجل الشركات) تشمل مســــجلجميات التعارن .

الجعبات السي تتعاطى اشغال

١ - مع مراعاة الشروط التالية بجبعلي كل جمعية مسجلة تتعاطى اشغال التأمين او ترغب في تعاطبها ان التأمين تقدم الى مسجل الشركات نسخة من نظامها مرفقة بالشهادة التي اصدرهالها مسجل جمعيات النقارن بتسجيلها والمصدقة بمقتضى المادة (٤٤) من هــــذا القانون وعندئذ يرفع مسجل الشركات نظامها الى وزير الداخليــة الذي يجوز له اما ان يجيز تسجيلها واما ان يرفضه فاذا اجاز التسجيل فيتنفي على مسجل الشركات بعداستفائه الرسم المعين ان يدون اسمها في سعله كجمعة من حقها ان تتعاطى أشفال النامين واعتباراً من ذلك الناريخ تسري على نلك الجمعية الالتزامات الفروضة على شركات التأمين كما لوكانت شركة مسجلة بمقضى قانون الشركات وتسري عليها ايضاً احكام الفقرات (١ - ٤) من المسادة (١٠٠) من ذلك القانون مع أحِراء التعديل الذي نقتضه الضرورة.

٢٠٠٠ كلي جمعية تشرع في تعاطي اشفال التأمين قبل ان يسجل مسجل الشركات اسها في سجله كجمعة و المامن وتحلف عن المعالم المسقال النامين وكل جمية لعارن لتعاطى الان اشغال النامين وتخلفت عن القيام بما تقتضيه الفقرة (١) خسلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذهذا القانون تعتبر انها ارتكبت بخالفة تنطبق على الماء (٨٥) .

بوت لا فيسري أحكام هذه الماءة على الجعمة اللي لتعاطى أو ترغب في تعاطي اشغال التأمين بدون ربح وينعص ما غادسه مير هفه الإينفال في تأميد اعشاء الجيه أن أمو الهم أو امتعتهم تأسيناً متبادلا ضد المفرعة أفر الحوادي العرضية أو ضد الإضرار والحسمائر الناشئة عن الحريق إد الموت أو المرض الوالي سيليد المورايا كالأوروب والمراجع المراجع المراج

المادة ٩ ــ بجرز للمدير أو الشخص الفوض من قبله باجراء عمليات النسوية أن يقوم بما يأتي : --ر . ١ ـ ان يرسم حداً حديداً عوضاً عن الحد القديم الفاصل بين احواض أو قطع أراضي مختلفة أذا كان الحد ملتريًا ار معرجًا وله أن يسوي اي حديرًاه مناسبًا لطبيعة الأرض بقصد نحسين الاهمال فيها المايماه لتها بارض ماوية لحامن من القيمة أو باعطاه النعويض اللازم المتفرو من جراءهمل كهذا و يكون قراره قطعاً. ٧ _ ان يفتح ومخطط ابه طريق جديدة او قديمة سواء اكانت الطريق عامة او خاصة وان مخطط اي حق مسبل أو حق درور من أجل توصيل أية أرض بالطريق العام وله أن يقرر مقدار التعويض الواجب دفعه للتضرر من جراء أعمال كهذه ويكون قراره بذلك قطعياً .

٣ ـ جم ع الطرق العامة والحاصة التي تخطط الناء أعمال النسوية تمسح ونشبت على حرائط المساحةوتعمبرهذه المُرازَالِ الرَّنَةَ الرَّحِيدَةِ التي يُرْجِعِ السها في حالة حدوث اي نزاع أو زمد يقع على تلك الطريق

٤ _ اذا اهملت أية طريق مسوحة ومشبتة على الحرائط جاز لمجلس الوزراء أن يقرر الغاءها وتعتسبر عندئذ رقبة الارض لنلك الطريق ملسكا للحكومة اذا كانت وأقعة خارج المناطق السلدية وملسكا السلدية أذا

المارة ١٠ _ عندما ينتهي النحفيق في الادعاءات يقوم الرظف المنتدب بتنظيم قائمة تسمى (جدول الادعاءات) يشمل جميع الادعاءات سواء اكانت معترفاً بها ام منازعاً فيها وعليه ان يقدم الى المدير نقارير عن كل قضيــــة

المادة ١١ - ١ - عندما ينتهي المدير من تدقيق جدرل الادعاءات والتقارير المنعلقة بالمنازعات ينظم قائمة تسمى (جدول

٢ ـ ينظم جدول الحفوق بالشكل الذي يعينه المدير ، وبعد ان يوقعه تعلق نسخة منه في دائرة تســــجيل

المادة ١٢ ـ كل شنص بدنت صاحب حق تصرف ار حق تملك او حتى منفعة في الارض او الما، او ابة حقوق متعلقة بها:

٢ ـ ادرج حق تصرفه او حق تملكه او حتى منفعته في الحدول بصورة معاوطة .

٣ ـ نسب حق تصرفه او حق نملكه او حق منفعته بكامله او حزء منه الى شخص آخر خطأ .

} _ قدرت قبمة ارضه او حصص الماء بصورة غير صحيحة

ه ـ مس حق تصرفه او حق تملكه او حق منفعته باي شكل آشور . بجوز له خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعليق جدول الحقوق في دائرة تسجيل القضاء ان يعترضعليـــــه باستدعاء خطي يقدمه الى المدير رأساً أو بواسطة مأمور تسجيل الفضاء يدين فمه وجه اعتراضه ، وعلى المدير ان يحيل الاعتراضات المذكورة مع جدول الحقوق الى عكمة تسوية الاراضي .

يجوز ان يكون احد الشركاء خصا في الدعرى التي تقام بالمال غير المقول المقيد في جـــدول الحقوق

المادة ١٣ ـ ١ ـ تنحصر صلاحة سماع الاعتراضات على جدول الحقوق والبت فيها بمحكمة تسوية الاراضي والمياه التي تسمى فيا بعد (محكمة النسوية) تتألف من قاض منفرد يعين وفق احكام قانون تشكيل الحسساكم النظامة وعند مرض القاضي او عدم استطاعته القيام بوظيفته ينتدب وزير العدلية من يقوم مقامه . تعقد الحكمة جلساتها في الغربة أو البلدة المختصة في الزمان الذي يعينه قاضي محكمة التسوية وفي الحالات التي يتعذر فيها عقد الحلسات في القرية أو البلدة تعقد جلسانها في اي مكان آخر يعينه قاضيه

عكمة النسوية بموافقة المدير .

يقصد بعبارة (تسوية الاراغي والمياه) تسوية جميع المسائل والاختلافات المتعلقة باي حق لصرف ار حق غلك في الارض ار المباه او حق منفعة فيها ار اية حقوق متعلقة بها وقابلة للتسجيل . وتعني كلمة (المدير) مدير الاراضي والمساحة او من يقوم مقامه .

المادة ٣ ــ لتناول نسوية الاراضي والمياه بحسب تعريفها الوارد في المادة السابقة جميع الاشخاص والهيئات والجعبان الذبن لهم حق النصرف أو حق السلك أو حق منفعة في الاراض، والمياه الكائنة في المملكة الاردنية الهاشمية سواء اكان هذا الحق معترفاً به ام متنازعاً فيه .

المادة ٤ - ١ - تجري اعمال النسوية تحت مرانعة المدير واشرافه وعارسها الاستخاص الذين ينسبهم عنه . ٢ – يعود للمدير أقرار البدء في عمل التــوية ونعين أصول العمل بها والمواقع التي سيشرع بها فبها .

المادة ٥ ــ عندما يقرر المدير البد. في عمل تسوية الارانسي او المياه في منطقة معمنة نعرف بــ ١ منطقة التسوية) ينشر في الجريدة الرميمة أمراً يسمى (أمر تسوية) يتضمن أن حمل نسوية الاراضي أو الميساء سيشرع به في الْمُنطَقَةُ المَدْكُورَةُ فِي تَارِيخِ يَعَلَنُ عَنْهُ فَيَا بِعَدْ .

المادة ٦ ـ عندما يعين المدير الناريخ المشار اليه في امر التسوية المنصوص عليه في المادة السابقة يبلغ بالصورة التي يرالها مناسبة ، اهالي منطقة التسوية اعلانا يسمى (اعلان التسوية) نعلق نسخة منه في مكان بارز في القرية ار البلدة أو العشيرة ويتضمن هذا الاعلان البيانات التالية : ـــ

١ ــ اسم القرية او البلدة أو العشيرة أو الموافع المنوى الشروع في تسوية أراضيها أو المياه السكائنة فيها .

٢ ــ التاريخ والمكان الذي سبدأ فيه باعمال التسوية .

٣ ـ اخساراً بان اعمال التسوية نشاول جميع الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك اوحق سنعة ٧ ـ الارض او في الماء او اية حقوق الحرى متعلقة بها سواء اكانت. هذه الحقوق معترفاً بها اومنازعاً فيها. تشموم الاشغاص الذين يدعون باي حق من الحقوق المذكورة في الفقرة (٣) من المادة السابقة ان المادة (٦١).عاماتهم والوثائق المؤيدة لها الى المدير أو الموظف المفوض من قبله بقبول الادعاءات في الزمان الجميات الري ٩ ــ مع مراللذين بعينا لهذا الفرض ويحقق في هذه الادعاءات علانية على الاصول التي يقررها المدير . تتعاطى اشغال تقدم، يصدر من حين الى آخر تعليات بين فيها طريقة تخطيط حدرد الاراضي ونقديم الادءاءات

ما تكون الاشجار لغير صاحب الارض فللمدير او الموظف المفوض من قبله صلاحة أجراء نسوية بين الفرقاء وتجري هذه التسوية بالشكل الذي يتفق عليه الفرقاء وعند عدم الانفاق بجوز للمدير أن يأمر باجراء التسوية بالشكل الذي يراه مناسبًا وفق احكام هذا القانون .

٧ ــ للمدير "ن يأمر باستثناء اية قطعة ارض او اية مياه من النسوية اذا رأى ان المصلحة تقضي بذلك واية معاملة او نزاع مجدت على هذه الارض او المباه ينظر البه في جميع الاحوال كأنه لم يصدر بشأنه امر تسوية وبرجع عندئذ أمر النظر فيه للمعاكم ذات الاختصاص ودوائر التسجيل .

٣- الاراضي المستعملة لاغراض عامة بما يقع نحت نوع الاراضي المتروكة تسجل باسم الحزينة وبالنبابة ممن

٤ - اي حق في أرض او ما الا يثبته اي مدع يسجل باسم الحزينة .

ه ـ هندما نجري التسوية في المياه بجب على المدير ان يعين حصص الماء التي بجب تدوينها في جدول الحقوق بالنسبة لجموع مساحة اراضي السبني إلى تستى عادة من المياه الجاري عليها النسوية شريطة أن لدون هذه اللميص بالنسة لعدد دوغات أراضي السني ، وإذا ظهر أن لشخص حصصاً في الماء زائدة عن وجاملة واعطيت مله المغمص لبقية المالكين بجب على المستغيدمل للك الحصص ان يدفع تعويضاً عادلاً يعينه الملير لمالك للك الحصور.

٢ ـ اذا تخلف احد الفرقاء عن الحضور امام محكمة النسوية بعد أن بلغ حسب الاصول تجري محاكم:
 غيابياً أذا كان معترضاً عليه ويرد اعتراضه أذا كان معترضاً ، ولمن يحكم عليه غيابياً أو يرد اعتراضه أن
 يعترض على ذلك الحسكم خلال عشرة أيام من تاويخ النبليغ .

٣ ـ تكون الاحكام الصادرة من حكمة النسوية قطعة اذاكات قيمة المدعى به المدونة في جدول الحقوق
 لا تؤيد على مائني دينار وفي الحالات الني لا تكون المدعى به قيمة مدونة في جدول الحقوق تقــــدر
 حكمة النسوية قيمة له .

كيجوز استثناف الاحكام الصادرة من محكمة النسوية الى محكمة الاستثناف اذاكانت قيمة الهكوم،
 تريد على مائتي دينار خلال خمسة ،شر بوماً من تاريخ صدور الحكم اذاكان وجاهباً ومن تاريخ تبليفه
 ان كان غيابياً ويكون حكم محكمة الاستثناف قطعياً وفي جميع الحالات المار ذكرها لا يجوز للمعترض ان يسقط دعواه موقتاً واذا اصر على الاسقاط ترد دعواه نهائياً .

م كل قضة ارض ار ماء مقامة في اية محكمة نظامية عند بده التسوية وكل قضة من القضايا المذكورة
 تقام اثناء التسوية في اية منطقة تسوية معينة بجب ان تحال على محكمة التسوية ، وعلى محكمة التسوية
 ان ننظر في هذه القضايا اذا تقدم احد الفرقا. بالاعتراض على جدول الحقوق ضمن المدة القانونية .

٣- في اي وقت بعد شهر امر التسوية والى ان تكون التسوية فد غت يكون لهحكة التسوية صلاحية اصدار فرار بوضع اليد موقتاً على اية اوض او ماه شملها امر التسوية او تناولتها ابة قضة محمالة علمها و ذلك لصالح اي شخص ادعى بوضع اليد على تلك الارض او الماه او قدم ادعاه مقابلا بوضع اليدعلها و تغيير هذا القرار او فسخه دون النقيد باحكام فانون حكام الصلح ، على ان يقدم طالب نزع البدكالة تضن عطل وضرو من نزعت يده عن الارض فيا اذا ظهر ان الطالب غير محق في طلبه .

٧ - لمحكمة النسوية صلاحية اصدار قرار بتوقيف اية معاملة تسميل تنعلق بالارض او الما، في اية منطقة تسوية .

يكون لهذا القرار مفعول حكم محكمة وينفذ بنفس الطريقة التي تنفذ فيها احسكام المحاكم ويبقى ذلك القرار معمولاً به الى ان تصدر محكمة تسوية الاراضي والمياه قراراً نهائياً في القصة .

٨ - في اي وقت بعد نشر امر التسوية والى أن تكون النسوية قد تمت يكون لهكمة التسوية صلاحسة
النظر في دعاوى الشفعة والاولوية على أن تراعى المدد القانونية لاقامة الدعوى وأن يراعى في ذلك
التقييدات الواردة في الفقر تين ٣ و ٤ من هذه المادة.

٢ - يقطع النظر عن اي حكم بخالف ذلك في الجلة أو في قانون أصول الحاكمات الحقوقية أو في اي قانون متعلق بالاراشي والمماه ، يكون له كمة السوية صلاحية طلب أية بينة شفوية أو خطبة قد يستسازما المبت عن الاعتراضات التي لا يكون في وضع الفرقاء أبراز أية بيئة خطبة على تصرفهم أو ملكيثهم و خلفك أبراز أن تكون هذه البينة صادرة من دائرة السبيل .

ع .. لا تعجم دغوني الاعتراض على خدول الحلوق بن الزراة لاسترداه ارض او حق يتعلق بماه موروثة من لخلت مشترك بعد التضاء المدة المعينة في الدانون لإلحالة الدلوري

تبتدى. هذه المدة من ابتداء التصرف دون موافقة بقية الورثة وإذا كان المدعي قاصراً أو فاقسداً الاحلة القانونية فتبتدى. من التاريخ الذي يبلغ فيه المدعي سن الرشد أو من التاريخ الذي يسترد فيه

فاقد الاهلية اهليته القانونية .

إ ـ اذا احرز بعاريق الغش اي حق في جدول الحقوق النهائي المنصوص عليه في المادة (١٦) من هـ ذا العرز بعاريق الغش اي حق في جدول الحقوق .

القانون فيحق الشخص الذي لحق به الغيرران يدعي لدى محكمة النسب وبه بطلب تعويض من الشخص المدوول عن الغش على شرط ان تقدم خلال ثلاث سنوات من تاريخ تصديق جدول الحقوق .

المدوول عن الغش على شرط ان تقدم خلال ثلاث سنوات من تاريخ تصديق جدول الحقوق .

و ـ اذا ثبت لهكمة النسوية ان حكما من احكامها اكتسب الدرجة القطعة بنا، على تبليغات مزورة فلها ان تحكم باذعويض المحمالة كوراع في شرطان بقدم الاعتراض ان تحكم باذه ويض اصاحب الحق على الشخص المستغيد من الحكم المذكور اعلى شرطان بقدم الاعتراض النسبة التعرف المستغيد المحمالة كوراع في شرطان بقدم الاعتراض المستغيد المستغيد

على النبلغ خلال سنة واحدة من تاريخ صدور الحكم القطمي .

الله دا - ١ - اذاكان لاي شخص اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اية منطقة او مناطق تسوية الاراضي ذلك الشخص متما في احدى البلادالمجاورة للمملكة الاردنية الهاشمية في وقت ابتداء عمل تسوية الاراضي ذلك الشخص متما في احدى البلادالمجاورة للمملكة التسوية وفاقاً لاحكام هذا القانون خلال المادة الدارات على جدول الحقوق الى محكمة التسوية وفاقاً لاحكام هذا القانون خلال المادة الدارات من هذا القانون .

سنة راحدة من تاريخ صدور اعلان النسوية المشار اليه في المادة (١٦) من هذا القانون . اما اذا كان الشخص مقيا في بلادغير البلاد المجاررة للمبلكة الاردنية الهاشمية فله ان يقدم اعتراضه على جدول الحقوق الى محكمة النسوية وفق احكام هذا القانون خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور

اعلان النسوية المد دور . ٧ ـ بحق اكمل من كان ـ حين البده في اعمال النسوية ـ قاصراً او فاقداً الاهلية الفانونية ان يقدم اعتراضه على جدول الحقوق الى محكمة النسوية خلال سنة واحدة تبندى، من التاريخ الذي يبلغ فيه القاصر سن على جدول الحقوق الى يحكمة النسوية خلال سنة واحدة المنتدى، من التاريخ الذي يسلغ فيه القاصر سن الرشد او التاريخ الذي يسترد فيه فاقد الاعلمة الهانونية .

ارسد و العاريج الذي يسترد من المحدول الحقوق و فأقاً لاحكام هذا القانون لتفييه عن منطقة السوية بسبب الحرب أو لانه من أفراد قوات احدى الدول الحليقة فأنه يعطى مهلة لتقديم ادعائه السوية بسبب الحرب أو لانه من أفراد قوات احدى الدول الحليقة فأنه يعطى مهلة لتقديم ادعائه يقرر أمدها المدير شرط أن لا تزيد هذه المهلة في أبة حالة على خس سنوات من تاريخ أنها الحرب في جميع الحالات المذكورة أعلاه ، يجوز لحكمة النسوية أذا أقتنعت بصحة الدعوى ، أن تصدر قراراً بتصحيح جدول الحقوق أذا لم يكن المقار أو حصص الماء قد انتقلت الى شخص آخر بالفراغ أو البيع فيعوز أو البيع ، أما أذا كان المقار أو حصص الماء المدعى بها أن المقار أو حصص الماء المدعى بها في جدول الحقوق ويجوز أيضاً أن تصدر قراراً بالحجوز الاحتماطي أذا كانت الارض أو حصص الماء للدعى بها في جدول الحقوق ويجوز أيضاً أن تصدر قراراً بالحجوز الاحتماطي أذا كانت الارض أو حصص الماء للدعى بها في جدول الحقوق ويجوز أيضاً أن تصدر قراراً بالحجود في جدول الحقوق .

او حصص بنه و افرال مسجد بهم من هند المسلم على المسلم المسلم على المسلم على المسلم على المسلم على المسلم المسلم المسلم على المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم على المسلم المسلم المسلم على المسلم على المسلم المسلم

ر حدد استلام المدير جدرل الجنوق النبائل از حدول الأفراز المشار اليه في الفيرة (٤) من المادة (١) من المادة (١) من هذا التانون عب غلب أن يعمل على تنظم خدول يسمى (خدول تسجيل) ويودع و دائرة التسجيل المنتمة وعلى مأمور تسجيل الدائرة ان يعمل على فتع سبحل جديد المرئة أن المسجول الدائرة ان يعمل على فتع سبحل جديد المرئة أن المنتقق والافراذ السبح المستقد المستقدة على أعمال التسوية وقعدر سندات تسبحيل بها بعد المستقاة الرسوم أو النقات الى التحري المستقد على أعمال التسوية المستقدة على أعمال التسوية المستقدة على أعمال التسوية المستقدة على أعمال التسوية المستقدة المستقدة على أعمال التسوية المستقدة المستقد

Spirit il

بعد ان اتم معاءلة التسجيل على الوج، المذكور لا بحق لاية محكمة في المملكة الاردنية الماشية ان تسمع اي اعتراض على صحة قبود ذلك السجل الا في الحالات المنصوص عليها في هذا اللتازن. ٣- في الاماكن التي قت النسرية فيها ، لا يعتبر البيع والمبادلة والافراز والمقاسمة في الارضاو الماه صعماً الا اذا كانت المعاملة قد جرت في دائرة النسجيل.

كل من كان فريقاً في معاملة أجريت خلافاً نا ذكر يكون عرضة بعد الادانة من قبل المحكن التي تنظر في القضة لدفع غرامة لا تتجاوز خسة دنانير .

٤ - عقود المفارسة وعقود الايجار المنظمة المتعلقة بارضةت السوية فيها بموجب هذا القانون تسجل في دوائر
 التسجيل وكل عقد نظم خلافاً لما جا، في هذه الغقرة لا تسمع الدعوى به في المحاكم.

عند، أيشت للمدير و فوع خطأ في جدول الحقق النهائي نشأ عن سهو كتابي او سهو في المساحة او خطأ في ربط الحدود على الحرائط اثناء عمليات المساحة يقدم المسألة الى فاضي محكمة التسوية وعندغيابه الى قاضي صلح ليصدر فراراً نهائياً فيها.

٦ - عندما يشب آلدير وقوع خطأ في قيد من قبود سجل الاموال غير المنقولة نشأ عن سهو كتابي او سهو
 في المساحة، يجوز له ان يعمل على تصحيح ذلك الحطأ بدون الرجوع الى اي شخص آخر او هيئة الحرى.
 ١١ - ١ - في المحلات التي تمت فيها لسوية حقوق المياه بقنضى قانون تسوية الاراضي نسته مل قائمة الحقوق المدونة المحادث السوية المياه المذكورة.

٧- يعتبر من أجل جميع المقاصد ، صاحب أو أصحاب قطع الاراضي التي خصص لها ماه بموجب سجل المياه حائز ا أو حائز ين على حق تملك في المياه المخصصة لاراضهم بهذه الصورة ولا يصح نحويل أي حق تملك في الماه أو في أية حصة منه منفصلا عن الارض المخصص لها ولا يسمح باستممال المياه ألا للارض التي خصص لها ما لم يوافق المدير على ذلك خطياً ، غير أنه يجوز أن يدخل في سجل المياه أي حق في الماه أثبتته الحكومة بمقتضى المادة (٨) من هذا القانون دون أن يكون مخصصاً لا ية قطعة معينة .

٣ ــ يجوز المدير أجراء نغييرات في سبعل المياه من رفت لآخر عندما :

أ ــ يثبت بما يقنعه وقوع خطأ في التسجيل ناشى، عن سهو كنابي او سهو في المساحة . بـــ يكون قد اجرى في دائرة تسجيل الاراضي انتقال الارض المخصص لها الماء .

ج ـ يجري تقسيم الارض بشرط ان يقسم عنى ملكية الماء بالنسة الى الارض ما لم يكن قدقر رخلاف ذلك . د ـ بجري استملاك حقوق الماء .

المادة ١٨ – ١ – عندماً يُكُون التصرف في ارض مشاع ار بقسم منها في اية منطقة تسوية نفرز تلك الارض بين الاستخاص المدرجة اسماؤهم في حدول الحقوق النهائي بقنض الحقوق المستة فيه

٧ - أذا أمكن الحصول على اتفاق على كيفية الافراز بمتضى هذا القانون بين أصحاب ثلثي الحصص على الافل من الحصص التي يتضمنها جدول الحقوق النهائي ، ويجري هذا الافراز في غضون مسدة يعشها المدير أو من ينتدبه ويستوني من أصحاب الحصص التي يجري افرازها بعد المدة الممينة رسوم بمتشفى الخيول الملحق بقانون رسوم تسجيل الاراضي عن جميع أمال المساحسة المتعلقة بوضع العسلامات الحديدة.

٣- أذا لم يتلق على كيفية الافراز اصحاب ثلثي الحص على الافل من الحص التي يتضيئها جدول الحقوق النبائي ؛ يجوز أجراء الافراز بالصورة التي يعينها المدير

- قسيم قطع الاراض النائجة عن الافراز وينظم ما جدول تسجيل يصدق غليه المدير ويمل محل جدول الملقوق النهائق

ه بد للمدين ملاحدة أصدار أمر يقضي بعدم تسعيل أية قطعة أرض أو أية حصة مشاعة ضين أية منسطقة المسوية المستوين أي المستوين أو المنظمين أو المنظم أو المنظم أو المنظمين أو المنظمي

فيا بعد .

يطلق على مثل هذه القطع أو الحصص التي تكون اصغر من الحد الادنى المعين في الاءر المذكور .

يطلق على مثل هذه التنف الحارض أو حصص ماءن يدفع اعلى ثمن لها من المتصرفين الجاورين. .
اسم (نفف) و تضاف هذه النف الحارض الزيد بذلك المساحة عن الحد المعين في الامر المذكورفان القطعة وعندما عكن جمع تنفين أو اكثر المزيد بذلك المساحة عن المجدوعة .

النانجة عن هذا الجمع تطرح في المزاددة بين اصحاب تلك النف المجموعة . المادة ١٩ - جميع الوثائق والاوراق المتعلقة بابة معاملة لها اتصال بتنفيذ احكام هذا القانون مستثناة من رسم الطوابع . المادة ٢٠ - بعد ان يكون قد فتح في دائرة التسجيل سجل حديد بموجب جداول التسحيل التي تمت بنتيجة عمل التسوية ، المادة ٢٠ - بعد ان يكون قد فتح في دائرة التسجيل سجل حديد بموجب جداول التسحيل التي المدير فتح طريق توصل بعد بدر لعاحب ابة قطعة ارض لم تحدد لها طريق على خارطة المساحة ان يستدعي الى المدير فتح طريق توصل

ارضه بطريق عامة او خاصة .

المادة ٢١ - تحدد الطريق بالشكل الذي يواه المدير او اي شخص ينتدبه بعد ان يدفع المستدعي وسوم الكشف والمساحة عند الطريق بالشكل الذي يواه المدير او اي شخص ينتدبه بعد العرب التي تقتطع من اجل الطريق من قبل عقت عند احكام فانون وروم اسيحل الاراضي وتقدر فيمة الارض التي تقتل عن الفرقاء تعين خبير ثلان خبرا، يعين احدم المدير ويتتخب كل واحد من الفرقاء خبراً واذا رفص اي من الفرقاء تعين خبير فيقوم المدير بتعينه من اصحاب الاراضي المجاورة ، وفي حالة عدم تمكن الحبراء من الوصول الى قرار بالاجاع ديا يتعلق بالتعويض فيعتبر المملغ الذي تقرره اكثرية الحبراء انه هو مقدار التعويض ويجوزلاي بالاجاع ديا يتعلق بالتعويض فيعتبر المملغ الذي تقرره اكثرية الحبراء العراضاً على القيمة المقدرة من الفرقاء ان يقدم الى المدير خلال شهر واحد من تاريخ تبليغه قرار الحبواء اعتراضاً على القيمة المقدرة من الفرقاء ان يقدم الى المدير خلال شهر واحد من تاريخ تبليغه قرار الحبواء اعتراضاً على القيمة المقدرة من الفرقاء ان يقدم الى المدير خلال شهر واحد من تاريخ تبليغه قرار الحبواء اعتراضاً على القيمة المقدرة المنافية عليات من قرار الحبواء المدير خلال المدير خلال المديرة المنافية المناف

على هذا الرجه يكون قرار المدير نهائياً .
المادة ٢٢ - في الترى التي تمت النسوية فيها رتوجد فيها عبون ماء او آبار يستعملها اهاني القرية كمنافع عامة ولم يكن قد عدد لها على خارطة المساحة حرم مع طريق الوصول السهاء يجوز المهابير بناء على طلب العدد الذي يراه ملائماً من الاهالي ان يخبص حرماً وطريقاً الوصول الى العين او البئر بشرط ان يقوم الاشخاص الذين منافعة من الاهالي ان يخبص حرماً وطريقاً الوصول الى العين المساحة التي تؤخذ لهذه الغاية، ويقدر التعويض ينتغمون من العين او البئر بشرع السبحبل الواجب تأديتها عن على الرجه المبن في المادة (٢١) من هذا القانون ، ويجوز تحصيله مع رسوم النسجبل الواجب تأديتها عن المامة من الاسخاص الذين ينتغمون من العين او البئر وفق قانون جباية الاموال الاميرية بنسبة مايدفعه

كل منهم من ضريبة الاراضي . المادة ٢٣ ـ في القرى التي تمت التسوية فيها يمتنفى أحكام فانون تسوية الاراضي ، بجيوز لكل شخص دون اسميه في جدارل التسجيل العائدة لهذه القرى انه صاحب اشجار في قطعة يملكها شخص آخر ان يطلب افراز القطعة ويجري مثل هذا الافراز رفق احكام الفقرة (١) من المادة (٨) من هذا القانون .

المادة ٢٤ ـ في المواقع الني اعلنت الرتمت تسويتها . ١ ـ يجوز اصاحب بثر او كهف او مفارة يقمع في قطعة بتصرف شخص آخر ان يطلب الى المدير تحديد طريق وحرم لذلك البئر او الكهف او المغارة على ان يقدر التعويض عن المساحة المقتطعة ويؤد كاو فق احكام المادة (٢١) من هذا القانون .

سعوم ۱۵۰ (۱۱) من مداللوس . ٢ ـ يعوز لصاحب أنه قطعة لم يعين لما (حتى مبسل) أن يطلب ألى المدير تعين هذا الحتى من أقرب قطعة مجاورة على أن يقدر التعويض الواجب دفعه لصاحب القطعة المجاورة عن منح هذا الحتى وفاقاً لاحكام المادة (٢١) من هذا القانون .

المادة ٢٥ ـ يجوز تحصيل اية رسوم او ففقات لتعلق بتسوية الاراضي والمياه يمتنض احكام قانون جباية الاموال الاميرية المادة ٢٥ ـ تطبق استكام المواد ١١ و ١٣ و ١٣ و ١٥ من قانون تحديد الاراضي ومسعها ولتسينها كبنة ١٩٥١. على جميع الاجمال التي تجري بموجب علما القانون .



الله ٢ - يكون الالفاظ والمارات النالية الواردة في هذا الفانون للعاني المخصصة لها أدِّناه ، إلا إذا دات القرينة طي غير ذلك. ته كلمة والبضائع، جميع أنواع السلع التجارية بما في ذلك الحيوانات والنتوجات والواد الحام وكافة

ي وتنني عبارة (الوزير المحنص) الوزير الذي يتم تعيينه بقرار من عجاس الوزراء . لاغراض هذا القانون رم و منى كلمة (السلطة) سلطة مينا، العقبة

وتعني كلمة «المفينة» أي مركب صالح للدحة مهما كان مجموله وتسميته ويشمل ذلك أجزاءه وفروعسمه

ناادة ٣ _ توخياً للفرض القصود من هذا القانون تحدد عنطقة للينا، بالحط الأرضي للمند من حدود المدكمة الاردنية الهاشمية الفرية من حدود المماحكة العربية السعودية وتشمل المياه الاقليمية التابعة لهذا الحط ، كما يمتد في كل الاعجاهات

البرية الى بعد (٢٥٠) متراً من أعلى خط لمنسوب للياه . الله: ٤ ــ أ ــ نؤسس لفاية انشاء اليناه وإدارته والقيام بكافة الاعمال التعاقد به سلطة باسم (سلطة ديناء العقبة) تؤلف من الوزير الهنتس وموظفين كبرين من موظفي الحسكومة وممثل عن للصالح التجارية ينتخبهم عبلس الوزراء وممثل تنتخبه السلطة التي تدين/لادارة للبناء ويوافق عليه عجلس الوزراء . تجتمع هذه السلطة برئاسة الوزير المنتص وبدعوة منه وفاقاً للانظمة التي توضع لهذه العاية .

ب _ مدة أعضاء الداطة (a) سنوات وعندانتها، هذه المدة أو قبل ذلك إذا اقتضى الأمر ، يعاد تأليفها بالطريقة النصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٥ ـ تعتبر السلطة شخصاً معنوياً له أن يقاضي وان يقاضي بهذه الصفة ولها أن تنب عمها في حجميعالاجراءاتالقضائية أحد موظفي النباية العامة أو أي شخص آخر تعينه لهذا الغرض وتسكون لهما الصلاحيات النصوص عليهافي هذأ القانون أو في أية أنظمة أو تمامات تصدر بموجبه .

للادة ٦ _ الملطة الوظائف والصلاحات النالية : أ _ إنشاء الميناء وتنميته واستفلاله وإدارته مباشرة أو عن طريق أشخاص آخرين يعينون لهذه الغاية بموافقسة عِلْسَ الوزراء أو اقرار أي ترتب آخر للقيام بهذه للــؤوليات .

ب ــ تنسب استملاك أبة أرض واقعة ضمن منطقة للبنــاء أو خارجها ومباشرة الاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك بمفتيا النشأ .

جـ القيام باي عمل تراه السلطة ضرورياً لانشاء المناء وإصلاحه وصيانته وتحسينه أو باية أشفال أخرى تنعلق مُذَلَكُ شَرِيطَة أَنْ لاتنجاوز في الانفاق على هذه الاعمال المُصصات التي ترصد لهذه الفاية في موازنة سلطة اليناه د ــ شراء او استنجار أو استمارة أية سفية عا في ذلك أية تفرعات ضرورية الاستمارها .

هـ. يبع أو تأجير أو استبدال أية أموال منقولة أو غير منقولة احتازتها السلطة باية صورة كانت نما تقتضيه

و - تحويل طريق استيراد أو تصدير البضائع من أي ميناء أو مرفأ أو معبر آخر إلى ميناء العقبة كلما تشت

ز ـ تنظم والاشراف على تنظم عمليات نقل البضائع من ميناء العقبة إلى أية جمة داخل النملسكة أو بالعكس - ا حَمْدُ انشاء مُنطقة عِارِية حرة في المناء ووضع الأنظمة اللازمة الذلك عوافقة على الوزراء .

ط ... وضع الانظمة والتعلمات اللازمة لتمكين السلطة من القيام؛الامور التي تطلب مُنتها أو التي يكون من صلاحيتها مَا يَهُ مَا يَهِ مَا أَنْ أَقْوَعُ مِهَا مُقْتَفَى هِذَا القَانُونَ أَوْ أَيْ نَظْامُ فِللَّاسِ عُوجِهِ وجوز أَنْ عَتَوْيِ الْأَنظَمَةُ المُذَكَّورَةُ بِالنَّسِيَّةُ للا.ور التي تتناولها أحكاماً تنص على فرض أية رسوم أو «يكاليف أخرى أو دُفع تعويض لأي . يُمنعن فيها

المادة ٧٧ _ لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يصدر انظمة بشأن الامور التالية · _

١ _ الوسوم الواحِب استيفاؤها عن الدعاوى التي نقام لدى محكمة تسوية الاراضي والمياه . ٢ ــ الرسوم الواحب استيفاؤها عن تسجيل الحقوق المدونة في جدول التسجيل في السجلات .

٣ ـ طريقة العمل في دو أثر التسميل فيا مختص بالمعاملات المتعلقة بالاراضي والمياه التي تمت التسوية فمها .

٤ _ الاراضي المخصصة للمنفعة العامة كالسيادر والمراعي وامثالها .

ه ــ الطريقة الواجب اتباعها في اجراء معاملات تسجل الاراضي او المباه في اية منطقة تسوية اعتباراً من نشر أمر التسوية المنصوص عليه في المادة (٥) من هذا القانون الى أن يفتح سجل جديد بمقتضى المادة (١٦) من هذا القانون .

المادة ٢٨ ـ تلغى القوانين والانظمة التالية : ـ

١ ـ قانون تسوية الاراضي رقم (٩) لسنة ١٩٣٧ .

٢ - ذيل قانون تسوية الاراضي رقم (٣٤) لسنة ١٩٤٣.

٣ ـ النظام الصادر بمتنضى المادة (١٢) من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧ .

٤ ـ نظام نسوية الاراضي رقم (١) لسنة ١٩٣٩ .

٥ - نظام تسوية الاراضي رقم (١) لسنة ١٩٤٣.

٣ ـ نظام تسجيل الاراضي رقم (١) لسنة ١٩٤٠ .

٧ ـ قوانين وانظمة حقوق ملكية الاراضي وتسجيلها الفلسطينية .

٨ ــ المواد من ١ الى ١٥ من قانون تسوية الساه رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٦ .

٩ ــ نظام تسوية المياه رقم (١) لسنة ١٩٤٦ .

١٠ ـ كل تشريع اردني او فلسطيني آخر صدر قبل سن هذا القانون الى المدى الذي تــــكون فيه تك التشاريع معايرة لاحكام هذا ألقانون .

المادة ٢٩ ــ وئيس الوزواء ووزيرا العدلية والهالية مكافون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1904-0-47

توفيق أبوالهدى

رئيس الوزراء

توفيق أبو الهدى

وزير العدلية

عبد الحلم الحود عارف عنبتاوي

بمقتضى المادة (٣١) من المستور

وبناء على ما قرر. عجلسا الأعيان والنواب

صادق سـ بالنيابة عن جلالة اللك العظم ب على القانون الآني وتأمر باصداره وإضافته إلى قوانين الدولة :

قانون ميناء العقبة

ء حود عضا لهاست الرجيد - مريدا يا المارد الون رقم (٤١) لسنة ١٩٥٢

المالة) .- باسس علمًا القائون (كانون ميناء النقية لسنة ١٢٥٧) ويتسل بدعن الماريخ عبره في الجريدة الرحمية . ـ

يتعلق مخدمات الميناء كما مجوز أن تنص على عقوبات تفرض على من يخالف أحكامها بالسكيفية التي تعين فيها وعلى الحصول على نفقسات أو ببويضات عن أضرار لحقت بالمناء أو باي من فروعه من جراء هذه المخالفات ولا يعمل مهذه الانظمة إلا بعد أن يصدق عليها عجلس الوزراء وتنشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٧ م تنظم السلطة موازنة خاصة لشؤون الميناء يوافق عليها مجلس الوزراء وتصرف واردات الميناء لنفطية نفقاته العادية وفي حالة وجود عبعز يفطى من حزانة الدولة شرط أن لا تنجاوز المبلغ الذي تنحمله خزانة الدولة ما يرصد لهذه الغالة في الموازنة العامة . وأما الاعمال الانشائية فوق العسادة للميناء فترصد المبائغ اللازمة لها في الموازنة العامة وفق امكانيات الدولة المالية .

المادة ٨ ـــ رثيس الوزراء والوزير الهنس مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

1904-0-41

بق الوالهمكا وليس الوزداء ووزير الحارجية	، الوزراء أداخلية	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية		عبداللہ الک وزیر العدل والقائم باعمال قانو عارف عنبتاوی	وزير العارف ووحي عبد الحادي	وزير النجارة والاقتصاد سلبان سكر
توفيق أبو الهدى وزير الانشاء والتعمير السطاس حنانيا	فتي وزيز المواصلات هاشم الجيوسي	سعيد الم وزير الدفاع دالرزاق،طوقان		وزير المالية	وزير السحة والشؤون الاجتاعية خلومي الحبري	- وزير الزراعة أسمدالطراونه

بمقتضى للادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجاساً الأعيان والنواب

تصادق ـ بالنيابة عن جلالة الملك المظم ـ على فريمتم الآني وتأمر باصداره واصافته الى توانين الدولة :

قانون اصول المحاكات الحقوقية

قانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٢

وسعى هذا القانون (قانون إجول الحاكات الجقوقية لسنة ١٩٥٧) ويسل به من تاريخ شره في

وعفتيط فوظك إن تعبركل الدعادى والاجراءات القناب بدعاء بها قبل العبل بوكيا القانون ووثق الاسوله

مري احكام هذا الفانون على جميع الفضايا الحقوقية التي ترفع الى محاكم البداية والاستثناف والتميير المادة (٢) تطبيق الفائون والهمكة الحاصة ،

الفصل الاول الاجراءات الحقوقية

١ _ تقام الدعاوى الحقوقية في المحكمة البدائية التي يقع ضمن دائرة اختصاصها المحكان الذي : مرجع رؤية المادة (٣) أ _ يتم فيه الدمى عليه او يتعاطى اعماله فيه، او

ب. تم فيه النعهد ، او

جـ حرى فيه تسلم المال ، أو

د ـ يعين لتنفيذ التعيد ، أو

هـ وقع فيه الفعل المسبب للدعوى

 بـ اذا عين أحد التماقدين لمسلحة الماقد الآخر في نص المقد مكانا التداعي عند حدوث خلاف بينها من جراء هذا النقد يكون العاقد الآخر عدراً في اقامة الدعوى في محكمة السكان الذي يقم فيه خصمه او في

عكمة المكان الذي اختاره هذا الحصم في العقد . اما اذا كان القصود بتميين المسكان المختصار تقبيد المتعاقدين كليهما به فأية دعوى تنشأ عن هذا

المقد لا تفام الا في عكمة للسكان الذي اختاراه في العقد للذكور. ٣ .. اذا تعدد المدعى عليهم مجوز اقامة الدعوى في محكمة المسكان الدي يقم فيه اي واحد منهم .

 إ - السعاوي التعلقة بالاموال غير للنقولة لا تقام الا في المحكمة التي تقع ضمن اختصاصها تلك الاموال. ه .. تمام الدعاوى المتملقة بالشركات والجميات القاعة او التي في دور التصفية والمؤسسات في المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مركز الإدارة سواء أكانت الدعوى طىالشركة أو الجمية أو للؤسسة أمين الشركة

أو الجماعي أحد الشركاءأو الاعضاء او من شريك أو عضو على آخر وبمبوز رفع الدعوى الى الحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها فرع النمركة أو الجمعية او للمؤسسة وذلك في للسائل للنصلة بهذا الفرع-ترى الدعوى الا في الحل المتخذ مركزاً لتجارتها .

١ .. إذا أقست دعوى تتعلق بموضوع واحد بين الفرقاء انفسهم في محكمتين وسارت كلناها في الدعوى الدة (١) المادة (١)

أو فررت كلنا الحكمتين أن النظر في الدعوى القائمة خارج عن حدود صلاحيتها فلسكل من الفريقين ان بقدم لائحة يطلب فيها حسم الاختلاف _ امجابياكان أم سلبياً _ الى الهنكمة الآني بيانها : أ - اذا كانت اله كمتان اللتان اقيمت لدمها الدعوى بدائيتين البينين لحكة استثناف واحدة فلمحكمة

الاستثناف هذه ان تعين الحكمة التي يرجع اليها النظر في الدعوى . ب اذا كان الحلاف بين عكمتين بدائيتين تابعة كل منها الى عكمة استثناف غير الاخرى أو كان بين

عكمة بدائية وبحكمة استئناف ، او بين محكمتي استئناف ، فتهكون الحكمة التي يعود اليها النظر في حبم الاختلاف محكمة التميز دون غيرها سي

٧ - مق ابرزاي من الفرقاء اشعاراً غيد انه قدم لافحة بطلب تعيين الرجع عب ان وقب السرق الدعوعة . ٣ .. تنظر عبكة الاستثناف والتمسير في جللب تعيين المرجع تدقيقا دون ان تدعو الفرقاء للشول إمامها مهج

4 - تقديم طلب تعيين الرجع غير مقيد باية مدة من مهلو الاستثناف والتميد

211 2 3

اقامة الدعوى

المادة (٥)

على الدعي أن يقدم لأعمة الدعوى باسم الحكمة وعدداً آخر من النسخ بقدر عدد المدعى عليهم الا اذا كان احد المدعى عليهم قد فوض مدعى عليه آخر بالدفاع عنه ، ففي هذه الحالة لا حاجة الى تقديم نسخة باسم من فوض غيره . المادة (۱۲) نباغ للدعى يجب تبليغ المدعى عليه نسخة من لاعجة الدعوى Leyele الدعدوى اسقاط الدعوى المادة (١٣) عِوز للمحكمة ان تقرر اسقاطالدعوى في الحالات التالية : ١ _ اذا كانت اللائحة لا تنطوي على سبب الدعوى • عينتها فتخلف عن القيام بذلك . المدعى بان يدفع الرسم المعين خلال مدة عينتها فتخلف عن القيام بذلك . اذا قررت الحسكة اسقاط الدعوى يترتب عليها ان تدون الاسباب التي استدعت هذا الاسقاط . اسفاط الدعوى الاسقاط لاعنع (10) مدن تقديم دعوى جديدة. مبنية على سبب الدعوى ذاته . عَنَى الاحوال خَطِيًّا لَوْدِ الفَضِّيةِ الرَّفُوعَةُ عَلَيْهِ بَنَاءً عَلَى أَحَدُ الاسبابِ التَّالَيَّةُ : ١ - كون القضية قضية محكمة . ٧ .. عدم الاختصاص . ٣ ـ مرور الزمن .. فاذا قررت الحسكمة قبول الطلب تُرد الدعوى بالنسبة المدعى عليه . الفصل الثالث في المحامين،

مسامحسون المادة (١٧)

٢ ــ اذا كانت الحقوق المطاوبة مقدرة بادني من قيمتها فكلفت الحسكمة المدعي بان يصحح القيمة خلال مدة ٣ ـ اذا كانت الحقوق المطلوبة مقدرة تقديراً مقبولا واسكن الرسوم التي وفعت كانت نافصة فكلفت الحسكمة ان اسقاط الدعوى لأي سب من الاسباب المنقدمة لا عنع في حد ذاته المدعي من تقديم دعوى جديدة عِوزَ للدعى عليه في أية دعوى وفي أي وقت من الاوقات بعد تبليغه مذكرة الحضور ان يقسدم طلباً او بالاستناد الى أي سبب آخر قد يتراءى المحكمة انه يستوجب رد الدعوى قبل الدخـول في الإساس

المحامين عمله ١ ـ كل ما مجوز للفرقاء عمله او الفيام به امام الهـكمة عجوز ان يعمله ويقوم به المحامي للمين تجوجب صك

الاصول بكل ما عكنها أن تقوم به بموجب هذا القانون .:

وكالة منظم حسب الاصول إلا اذا ورد نص صريح في أي قانون يقضي بغير ذلك .

٧ ـ. اذا كان احد الفرقاء شركة أو جمعة أو هيئة بجوز أن يقوم أي موظف من موظفيها المفوضين حسب

ب ــ الحمل الذي يتعاطى فيه محاميه مهنته اذا كان له محام ، أو ح .. محل اللمة الشخص الدي عينه لفبول النبليغ كما هو مبين في المادة (٢٢) من هذا الفانون او الحل الذي يتعاطى ذلك الشخص عمله فيه . اللادة (٢) بيان قيمة الدعى به

اذا كأن الدعى يطلب الحكم عباغ من المال ينبغي ان تتضمن لائحة الدعوى بيان المباغ للدعى بالضبط. وإذا كان الدُّعي قد أقام الدعوى لاسترداد ابراد اموال غير منقولة او للحصول على مباغ من المال ليس في وسعه تعبين المقدار الذي يستحق له الا تصفية الحساب بينه وبين المدعى عليه ، يترتب عليمه ان يضمن لائحة الدعوى مقدار المباغ الذي يدعي به على وجه التقريب .

الفصل الثاني

اشروع في الدعوى

اختصاصها ، وتنضمن لائحة الدعوى الا.ور النالية :

د ــ أسم المدعى عليه وشهرته ومهنته ومحل اقامته .

أ _ عمل اقامته اذا كان هو الذي يدعي بنفسه ،او

جـــ اسم المدعي وشهرته ومهننه ومحل اقامنه وعنوان النبلسغ .

هـ الامور الواقعية التي نشأت عنها اسباب الدعوى ومتى نشأت.

و ــ الادور الواقعة التي تبين ان المحكمة صلاحة النظر في الدعوى .

ح - اذا كان الدعي قد سمح باجراء تقاص او تنازل عن قسم نما يدعه .

ط ــ اذا كان الدعى او للدعى عليه فاقد الاهلية ننبغي ذكر ذلك .

أ _ اسم الحكمة الفامة لدمها الدعوى.

ب موضوع الدعوى . .

ز ـ ما يطلبه المدعي بدعواه .

٢ - يضمن عنوان التبلغ المدعى : -

١ - تقام الدعاوي بتقديم لائحة دعوى الى الهـكمة الهنصة او بواسطة المحكمة التي يقيم الدعي ضمن

اذاكان موضوع المادة (٧)

اذا كان موضوع الدعوى مالا غير منقول ، ينبغي ان تنضمن لائحة الدعوى وصفا المال المدعى به يمكن وغير منقول ﴿ المُعَمَّدُ عَنْي غَيْرَهُ وَذَلِكَ بِتُذَكِّرُ حَدُودَهُ وَمُسَاحِنَهُ مَا أَمَكُنَ أَو بِيانَ رقم سند التسجيل ،

للتداءون

عالوكالة عند إذا كان المدعى أو المدعى عليه صفة الوكالة عن النبر عب أن يبين في لأعمة الدعوى نوع هذه الوكالة غيرهم وصفتها .

اللقوق البنية اللادة (١)

أَذَا كَانَتُ الْحُقُوقُ التي يطلبها الدَّعي مبنية على عسدة مدعيات او اسباب قائمة على اسس متفرقة مستقلة يترتب عليه أن يبسط هذه للدعيات والاسباب بوضوح وجلاء . (1.) 210

عامة بالمستندات المساحلة الدعم مستندات تؤيد دعواه (سواء أكانت في حيازته او بوسمه الحسول عليها) يترتب عليه أن يد حريها في ذيل الاتحته أو يدرجها في قائمة ملعقة البرز في معرض البيئة أثباتا ما يدعيه .

تبليغ الاوراق المادة (١٨)

كلُّ ورقة أضائية بلفت الى محامي أي فريق من فرقاء الدعوى أو أحد مستخدمي مكتبه حال وجرود القضاليسة المستخدم (بفتح الدال) في المسكتب تعتبر انها بلغث بصورة قانونية الى الفريق الذي يمثله ذلك المحاسي . المحمامين

1116 (19) يجوز المدوكل

ان يغير محاميه ١ - يجوز لأي فريق ينوب عنه محام مدعيا كان أم مدعى عليمه ان يعزل محاميه في أي دور مس ادوار المحاكمة وذلك بايلاغ المحسكة اشعاراً بهذا العزل تبلغ نسخة منه الى الفرقاء الآخرين .

٢ ــ لا يجوز المحامي ان ينسحب من الدعوى إلا باذن الهكه .

الفصل الرابع في التبايـــغ

> Wes (++) تسليم الاوراق

القضائية للتبليغ اذا أصدرت الهـ كمة ورقة قضائية للتبليغ :

١ – تسلم الى المحضر لاجل تبليغها .

٧ ــ اذا كان المطاوب تبديمه يقيم في منطقة عكمة أخرى ترسل الاوراق الى تلكالحكمة لنتولى تبدينهاواعادتها الى الهمكمة التي اصدرتها مرفقة بمعضر بفيد ما انحذته ، بشأنها من الاجراءات

كيفية التبليغ liles (17)

يتُم تبليغ الاوراق القضائية بتسليم نسخة منها الى الفريق للراد تبليغه واذا تعدد المدعى عليهم تبلغ لكل منهم إلا اذا ورد نص خلاف ذلك . تعين وسعيل

١ – بجوز لأي هخص ان يعين آخر يقبم في دائرة اختصاصالهـ كمة وكيلاءنه لقبول تبليغ الاوراق القضائية. لقبول التمليغ ٧ – بجوز أن يكون هذا التعيين خاصا أو عاما ويجب أن يتم بصك كتابي يوقعه الوكل محضور رئيس الكتبة اللَّذي يصدق على صحة هذا التوقيع وبمفظه بين اوراق الدعوى .

تبليغ ااعنركاء المادة (٢٣)

اذا اقيمت الدعوى على عدة اشخاص بصفتهم شركاء باسم محلهم التجاري تبلغ الاوراق القضائية الى أي واحد منهم أو الى الشخص الذي يكون في وقت التبليغ متولياً ادارة أعمال فرع الشركة المقامة علىهالدعوى أو الى الشخص الذي يكون متولياً ادارة اعمال المركز الرئيس الشركة ، وبعتبر هذا التبلغ مع مماعاة هذه الاصول تبليغاً صحيحاً للشركة للدعى علىهاسواء أكان بعضالشركاء يقيم داخل دائرة اختصاص الحكمة امخارجها.

تبليغ الحصم

مع مراعاة أحكام هذا القانون ينبغي ان يباغ الدعى عليه شخصه حـث يكون ذلك ممكنا .

تبليغ الوكيل

الدي يواسطته اذاكانت الدعوى تتعلق بعمل بمجاري أو أي عمل آخر وأقيمت علىشخص لا يقيم ضمن دائرة اختصاص الحسكة التي صدرت منها مذكرة الحضور فيعتبر تبليغ أي مدير أو وكيل يتولى بنفسه شؤون ذلك العمل مذبر المسددي

ضمن دائرة الاختصاص الشار اليها تبليغا صحيحا .

تبلغ السدعي Wes (77)

الها تعلم تبليغ للدهي عليه بالدات عبور اجراء النبلغ في محل المامته لأي فرد من افراد عائلته يسكــن عليه يو أسطلا ميمه والدل ملاعمة على أنه ياخ عاني عشرة سنة من العمر . أحدأفر ادعاللته

للادة (۲۷) النهوقيسع على

اذا سلمت نسخة من الورقة الفضائية المراد تبليغها الى المدعى عليه بشخصه أو الى وكيله او الى شخص آخر يقوم مقامه يترتب على ذلك المدعى عليه أو وكله أو الشخص الآخر اللدي يقوم مقامه ان يوقع على أسخة

من نسخ ثلك الورقة القضائية اشعاراً بوقوع التبليغ . على انه إذا افتنات الهـ كما أن المدعى عليه قد تمنع عن التوقيع مجوز لهما أن تفرر أن التبليغ قسد تم

> اللاه (۲۸) النابغ عند

اذًا لم يعتر المحضر بعد بذل الجهد على المدعى عليه أو على أي شخص يمكنه تبليمه بالنيابة عنـــه فعليه ان يعلق نسخة من الورقة القضائية المراد تبليفها على الباب الحارجي أو على جانب ظاهر للميان من المحل اللُّذي يسكمه المدعى عليه المذكور أو يتماطى فيه عمله عادة ، ثم يعيد النسخة الإصلية الى المحكمة التي اصدرتها مع شرح وافعة الحال عليها ، ومجوز المحكمة ان تعتبر تعليق الاوراق على هذا الوجه تبليغا صحيحاً .

النابغ بواسطة

١ _ اذا اقتنعت المحكمة بانه لا سبيل لاجراء التبليغ وفق الاصول المتقدمة لأي سبب من الاسباب مجوز لها

أ ــ بتعليق نسخة من الورقة القضائية على موضع نارز من دار المحكمة ونسخة أخرى على جانب ظاهر للعيان من المحل المعروف انه آخر محل كان يقيم فيه المدعى عليه أو يتعاطى فيه عمله إن كان له محل كميذا ، او ب _ بنشر اعلان في الجريدة الرسمية أو احدى صحف الاخبار .

٧ .. إذا أصدرت المحكمة قراراً باتباع طريقة التبليغ هذه فالى الرغم نما ورد في هذا القانون عب ان يعسين في القرار اللذكور موعد لحضور المدعى عليه أمام المحكمة وتقدم دفاعه اذا دعت الحاجة الى ذلك كما

يَرتب على المحضر في جميع الحالات التي عجري فيها التبليغ على أحد الوجوه للبينة في للواد السابقة ان يدرج فور وقو ع التبليخ ، على الورقة القضائية الاصلية او نسختها أو في ذيل يلحق بها بيانا بتاريخ النبليغ وكيفية اجرائه وان يشهد على ذلك شخصاً على الاقل .

متى اعيدت الاوراق القضائية إلى المحسكمة مبلغة على أحد الوجوء البنية في أية مادة من الواد السابقة الدعوى بعد تسير في المدموى اذا رأت أن التبليخ موافق للاصول والا فتقرر اعادة التبليسخ النبايخ

> تبليغ الهيئات للادة (۲۲)

مع مراعاة احكام أي قانون يتعلق باجراء النبليسغ بجوز تمليغ اية ورقسة قضائية تصدر محق أحسسد المجالس البلدية أو أية هيئة أخرى إلى رئيس البلدية أو نائبه أو رئيس تلك الهيئة أو سكر تيرها أو أي

تبليدخ القاصر المادة (٢٣) اذا كان للدعى عليه قاصراً أو فاقد الاهلية تبانغ الاوراق القضائية الى وليه أو الوصي عليه . اوفاقدالاهلية

الادة (٢٤) تبليغ السجان اذاكان المدعى عليه معتقلا ، ترسل الاوراق القضائية الى الموظف السؤول عن الحمل المعتمل فيه ليتولي.

190

الفصل السادس في فرقاء الدعوى

اللادة (٤٢) اللادة (٤٢) عددوا في دعوى واحدة بصفتهم مدعين واذا كان الحق الذي يدعون به اعدادهم بصفة بحوز لا كثر من شخص ان يتحدوا في دعوى واحدة بصفاحة واحدة أو سلسلة واحدة من الماملات مدعين متعلقاً بفعل واحد أو مجموعة واحدة من الافعال أو ناشئاً عن معاملة واحدة أو سلسلة واحدة من الماملات مدعين عنوز لهم ان يتحدوا في الوكانوا قد أقاموا دعاوي على انفراد ثم ظهر أن بين هذه الدعاوي مسألة قانونية أو واقعية مشركة بينهم .

ملاحة الحكمة المادة (٤٣) المحكمة أن تطاب من للدعين أن مختاروا فيما بينهم تفريق الدعوى اذا ظهر لها ان اتحاد للدعين في في مر راجراء محاكمات من شأنه أن محدث ارتباكا أو تأخيراً في رؤيتها كما مجوز لها أن تقرر من تلقاء نفسها اجراء محاكمات عاكمات. من شأنه أن محدث ارتباكا أو تأخيراً في رؤيتها كما مجوز لها أن تقرر من تلقاء نفسها .

الحم ابن المادة (٤٥) الفرقاء تصدر الهمكمة حكمها لواحد او أكمشر من المدعين الذين شبت استحقاقهم في الدعوى ،وهلى واحمد أو أكمشر من الدعى عليهم كل محدار ما شبت عليه من التزام.

ادخال برقاء في اللادة (٤٦) المعرب ورئيم عجوز للدعي أن يدخل في الدعوى الواحدة أي شخص أو أشخاص يتحملون منفردين أو مجتمعين. ناشئاعن مدؤولية ناشئة عن عقد واحد ويشمل هذا الادخال بصورة خاصة الفرقاء في البوالس وسندات الاءر معدواحد

نورض احسد المادة (١٤) المدعون اكثر من واحد بجوز لواحد منهم او اكثر ان يفوضوا الباتين في حضور الحاكمة المدعن ارالمدى والرافعة واجراء العاملات في جميع الاجراءات كما يجوز للمدعى عليهم ان يفوضوا واحداً منهم أو المرافعة عنهم اكثر فيا ذكر

٢ ... بنبغي أن يمكون هذا التفويش خطياً وموقعاً من الفريق الصادر منه بمضور رئيس كنبة المحسكة
 وان محفظ في اضبارة الدعوى .

الفه ما الحدل المادة (٤٨) أو عدم الفم لا تبطل دعوى ما بسبب انفجام قريق كان ينبغي عدم انضامه اليها ، أو بسبب عدم انضام أي فريق. اليها ، وللمبحكة أن تنظر في المسألة الدائرة حولها الحسومة في كل دعوى عقدار ما يتعلق بالحقوق العائدة

الفرقاء اللاثلين امامها بالفعل . المامة الدموى المادة (٤٩) باسسم مخمى اذا اقيمت الدعوى باسم شخص ليس بالمدعى الحقيقي ، أو كان هناك شك في ان الدعوى قسد اقيمت

م شعص اذا اقيمت الدعوى باسم شعص ليس بالمدعي الحقيقي ، أو كان هناك في ان الدعوى قسد اقيمت م م بالمدعى المدعى الحقيقي في الدعوى فللمحكة ان تطبيعه بصفة مدع وذلك اذا اقتامت بان الدعوى اقيمت خطة الحقيقي بنية حسنة وانه من الضروري اجراء ما ذكر للفسل فيها : تبليغ موظفي للادة (٣٥)

الحسكومة ١ ــ اذا كان المدعى عليه من موظفي الحسكومة أو مستخدماً لدى إحدى السلطات الهلية بجوزالمعكة ورجال الدين ان ترسل الاوراق القضائية الى رئيس المسكت او الدائرة النابع لها ذلك الوظف ليتولى تبليغه إياها

٢ - اذا كان المدعى عليه من الحكهنة او الرهبان مجوز المحكمة ان ترسل الاوراق القضائية إلى الرئيس
 الديني التابع له ليتولى تبليغه اياها .

٣ ـ اذا كان المدعى عليه مستخدما في شركة ينطبق عليها قانون الشركات مجوز المحكمة أن ترسل الاوران
 القضائية الى سكر تبر تلك الشركة أو إلى أي شخص آخر يدير مكتبها المسجل ليتولى تبليغه إياها.

واجبات المادة (٢٦)

الشخص الذي السكل شخص تسلم اوراقاً فضائية أو ارسلت اليه ليتولى تبليغها وفاقاً لهذا القانون يترتب عليه ان يقوم ترسل اليه بتبليغها واعادتها موقعة بامضائه مع شرح من للطلوب تبليغه يشعر بوقوع التبليغ اليه وتعتبر الأوراق اوراق قضائية المفائية المبلغة على هذا الوجه انها بانت وفق الاصول .

٢ - أذا تعذر أجراء التبليغ لاي سبب من الاسباب تعاد الاوراق القضائية إلى الحسكمة مع شـــمرح وأف
 بواقعة الحال .

الفصل الحاس

في صوغ اسباب الدعوى وتوحدها

وجوب احتواء المادة (٣٧)

الدعوى على حجب ان تكون كل دعوى شاملة لجميع ما يحق للمدعى المطالبة به بالنسبة الى اسباب الدعوى . حجيع الدعى به

توحيد اسباب المادة (٣٨)

الدعوى عبور لأي مدع ان مجمع بين اسباب عديدة في دعوى واحدة ما لم يرد نص على خلاف ذلك.

مطاليب المثل المادة (٢٩)

القانوني لا يجوز الجمع بين مطالب يدعي بها المثل القانوني أو يطلبها الحصم منه بصفته عثلا قانونياً وبيت مطالب يدعي بها هو أو يطلبها الحصم منه بصفته الشخصية إلا إذا كانت المطالب الاخيرة تنطق بتركة يداعي بها أو يدافع عنهما المدعى عليه بصفته التمثيلية ، أو كان المثل القانوني يشترك في حق الطالبة أو المثان مع الشخص الذي عنله .

تفريق المادة (٤٠)

الدعوى اذا كانت الدعوى الواحدة تنطوي على عدة اسباب وظهر المحكة انه لا يسعما ان تفصل فيها مجموعة على وجه مناسب جاز لهمسا أن تقرر رؤية كل سبب من تلك الاسباب على حدة أو أن تصدرالقرار الذي تستمنوب اصداره.

قصر الدعوى المادة (٤١)

على اسباب دون اذا ادعى المذى عليه أن المدعى قد جمع في دعواه أسبابا متعددة لا يمكن الفصل فيها مجموعة على وجه أخرى اخرى الفسل فيها مجموعة على وجه مناسب ورأت أن الطلب في محله ، قررت اخراج بعض الاسباب من الدعوى واجراء التعديل الذي يقتضيه خلك الاخراج ،



للمحكمة ان المادة (٥٠) تضيف فريقا

 عوز المحكة في اي دور من ادوار الحاكمة أن تقرر بناء على طلب أحد الفريقين ووفق الشروطائق تراها عادلة حذف اسم أي فريق دخل في الدعوى صفة مدع أو مدعى عليه دخولا في غير عله ،أو يصفة مدعى إدخال أي شخص تعتبر حضوره ضروريا بصفة مدع أو مدعى عليه لتتمكن من البت والفصل في جميع عليه السائل التي تنطوي عليها الدعوى بصورة منتجة .

٧ ... لا يضاف شخص فاقد الاهلية الى الدعوى بصفته مدعيًّا ما لم يكن لهوصي أو ولي ، ولا يضاف شخص الى الدعوى بصفته وصياً أو ولياً بالنبابة عن مدع فاقد الاهلية بفير موافقة ذلك الوصي او الولي الحطية

اضافية مدعى

اذا ادخل مدعى عليه في دعوى لم بكن طرفا فيها حين اقامتها وجب أن تعدل لاثحة الدعوى فيالوجه عليه وتعديل لائحة الدعوى الدي تتطابه الضرورة ما لم تقرر الحسكمة غير ذلك، وان تباغ نسخة من مذكرات الحضور ولالحة الدعوى هد التمديل الى ذلك المدعى عليه واخرى الى للدعى عليه الاصيل اذا رأت الهــكمة ضرورة للـلك.

(10) طلب أضافة ذر فاء وحذف اسمأتهم كل طلب يتعلق بإضافة مدعى عليه أو حذف اسمه أو استبداله بجوز ان يقدم باستدعاء قبل الهاكمة أو بدون استدعاء اثناء رؤية الدعوى .

> الفصل السابع في لاثبحة الدفاع والدعوى التقابلة والرد عليهما

> > المادة (٣٥) الدقساع

يترنب على المدعى عليه ان يقدم لائحة دفاعه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه لائحة الدعوى الا اذا امرت الحكمة علاف ذلك .

النقسساس

والدعوى مجوز المدعى عليه أن يقابل أي إدعاء من إدعاءات الدعي بدعوى تقاص او دعوى متقابلة سواء أكان هذا التقاص أو الادعاء التقابل يتعلق بطلب تعويضات أم لا ، ويكون لمثل هـــــذا التقاص مفعول الدعوى المتقابلة في عسكين المحكمة من اصدار حكم نهائي في الدعوى نفسهــــــا فما يتعلق بالادعاء الاسلي

> الانكار (00) isil

> > للطسالية

والادعاء التقابل معاً .

كل ادعاء بامر واقعي ورد في لائحة الدعوى اذا لم ينسكر انسكاراً صريحاً أو ضمناً أو لم يدكر الحصم أنه لا يسلم به ، يؤخذ كأنه مسلم به الا ازاء الشخص الفاقد الاهلية .

ويشترط فيذلك انه بموز للمحكمة ان تطلب اثبات أية امور واقعيةمسلم بها طيهذا الوجه بطريقة اخرى.

بالتعويضيات بالرغم ما ورد في المادة السابقة لا يـكون الانسكان او الدفاع ضروريا فما يتعلق بمباخ التعويضات المدعى به أذ أن هذه النعويضات تعتبر في جميع الحالات من للسائل الهناف عليها إلا إذا تم التسليم بها صراحة.

السسير ق

الدعوى التناية اذا أصدرت الحسكمة قراراً باسقاط دعوى المدعى يجوز لها بالرغم من ذلك انتشير في الادعاء المتقابل. الادغاءالنقابل (OA) Balli

الذا أراد مدعى عليه أن يستند إلى أمباب متعددة لتعزيز دفاعه أو ادعائه المتقابل وجب عليه النياد كل هُدر الأمكان تلك الأساب لـ كل من الدفاع أو الأدعاء المثنابل بسورة مفصلة وواضحة .

إذا بعي المدعى عليه رصيد بعد ثبوت الادعاء المنتمابل واجراء التقاص يجوز للمحكمةان تحكم له بذلك المادة (٥٩) المكم بالرصيد الرصيد أو بأية حقوق أخرى وفق ما تقتضيه اعتبارات الدعوى.

ر من المامة الدعوى أو بعد تقديم لاحدة الدفاع المنضمنة إدعاء متقا بالسبب جديد من أسباب الدفاع الذاع غديم الباب يجوز لـكل من للدعي والمدعى عليه أن يتقدم بذلك السبب بلاثعة .

١ _ اذا تضمنت لاُعة الدفاع ادعاء متقابلا بترتب على المدعي ان يقدم رداً على ذلك خلال حمسة عشر يوما تقديم الر دعلى

أو خلال اللدة التي تحددها الهكمة من يوم تسلمه لا عمة الدفاع . ٧ _ اذا لم تضمن لائحة الدفاع ادعاء منقابلا محق للمدعى ان يقدم رداً خلال خمسة عشر يوما مسن تسلمه لاعة الدفاع ، فاذا تخلف عن ذلك تعتبر جميع البينات الواقعية والجوهرية المدرجة في لأنحة الدفاع غير

٣ _ لا مجوز تقديم لوائح بعد تقديم الرد إلا إذا أذنت المحكمة وعندثذ تقدم اللائعية على اساس الصمروط

المسل الثامسن في المواليم على وجه العموم

جُبِعُ اللوائح التي تقدم للمحكمة ينبغي ان تكون مكتوبة بالحبر أو بالآلة الكاتبة وطى ورق ابيض مسن المادة (۲۲) الفطع الكامل وألا يستعمل من الورقة إلا صفحة واحدة مع ترك هامش فيها .

١ - تنضمن كل لاعدة إشارة الى : أ _ رقم الدعوى .

ب _ نوع الدعوى وموضوعها . ج _ التاريخ الذي قدمت فيه اللائحة .

٧ _ عب ان يوقع اللائمة الفريق الذي قدمها أو وكمله .

يقتصر مصمون اللوائح على بيان موجز للوقائع الجوهرية التي يستنسد اليها أي مسن الفرقاء في اثبات للادة (١٤) ذكر الوقائع دعواه أو دفاعه حسب مقتضى الحال ، الساواثع

ابراز الحرائط المادة (١٥)

اذا لم تكن الارض التي هي موضوع الدعوى مسجلة في دائرة التسجيل عب على مسن يدعي باي حق فيها قابل التسجيل ان يقدم خارطة مصدقة من دائرة الاراضي والساحة تأييداً لطلبه إلا اذا أمرت الحكمة

واذاكانت مسجلة مجوز للمحكمة ان تستغني عن ابراز خارطة وتكنفي بابراز سند التسجيل

مع مراعاة احكام اللدة السابقة : اذا ابرزت في قضية قائمة امام المحكمة خارطــة مصدقة حسب الاصول عليم الحارطة الادة (٢٦)

لاثبات الادعاء ينبغي تبلغ نسخة منها إلى الفريق الذي يعارض في تسحيل الارص المبنة معدودها في الخارطة

144

القصل التأسع في التخلف عن تقديم الدفاع

اذا تخلف المدعى علمه عن تقديم لا تحة دفاعه خلال المدة المعينة الذلك تمين المحكمية بناء على غنى الدعىءاب الادة (٧٦) طلب المدعي يوماً للنظر في دعواه وفي النوم المعن تسمع الدعوى وتصدر حكمها عبابياً وفق البينات من للديم لا لحا دفساع

التي يكون قد قدمها.

اذاكان المدعى علمهم اكثر من واحد وتخلف واحد منهم أو اكثر عن تقديم لوائح بدفاعهم خلال تعسدد المدعى المدة المعنة الذلك تجري المعاملة في حق المتخلفين وفق ما هو مبين في المادة السابقة ثم تسير في الدعوى عابهم وتخلف بحق المدعى عليه الذي قدم لا يحة بدفاعه وفق الاصول . تديم دفاع

النخلف عـن

اذا قدم المدعى عليه ادعاء متقابلا وتخلف المدعي عن تقديم رد على الادعاء المتقابل في التاريــــخ المعن لذلك تسري على المدعي احكام هذا الفصل التي تسري على المدعى علمه في حالة تخلفه عن تقديم الا دعاء المنقابل

المادة (٢٩) نعيب بن يوم لهاع الدعوي للفرقاء بمذكرة حضور .

الفصل العاشر

في الاجراءات المختصرة

جميع الدعارى التي ينحصر فيها طلب المدعي في استيفاء دين أو مبلغ منفق عليه من المال مستحق الاجدراءات المادة (٨٠)

١ - عقد صريح أو ضمني (كالبوليصة والكمبيالة أو الشيك مثلا) ، أو

٢ ـ سند نعبد أو عقد مكتوب يقضي بدفع مبلغ من المال منفق علمه ، أو ٣ ــ كفالة اذا كان الادعاء على الإصل يتعلق فقط بدين أو مبلغ من المال متفق عليه .

يجوز اقاسها بنقديم لائمة دعوى مظهرة بعبارة (اجراءات مختصرة) يذكر فيها المدعي انه بحسب اعتقاده لا يوجد دفاع ضد الدعوى ويطلب عدم تبادل اللوائح .

لدى تقديم لا يحة الدعوى مظهرة بالزجه المبين في المادة السابقة تبلغ المحكمة المدعى عليه نسخة منه مع مذكرة حضور لسماع الدعوى في يوم معين .

طلب الاذن المادة (٨٢)

يجُوزُ للدين عليه الذي بلغ مذكرة الحضور ان يقلم الى الحكمة قبل اليوم المعين لسباع الدعوى لتديم دفاع طلبًا يبين فيه أن لديه دفاعًا وجهمًا ويطلب تأجيل يوم الجلسة ليقدم لا لعة دفاعه ، فاذاقررت المحكمة اجابة هذا الطلب تعين وقتاً آخر لسماع الدعوى وتبلغ المدعي ذلك .

المادة (٢٨) الاحرال الى أذا لم يقدم المدعى عليه طلبًا وفاقًا للمادة السابقة ولم يحضر الى الحكمة في اليوم المعين أو ألها حضر يعد عكم الحكمة سواء أكانت المارضة واقمة على تسجيل كل الارض أو قسم منها والمحكمة حيبًا نفصل بادعاء التسجيل ان تقرر ما تراه مناسبا من جهة تكاليف اعداد الخارطة وللصادقة عليهاوتبليغها .

تقديم لأعية الادة (١٧) اوني

يجوز المحكمة في جميع القضايا ان تقرر وجوب تقديم لائحة أخرى أوفى فبها يتعلق ببسط الادءاء او الدفاع توضيحاً لأية مسألة وردت في المرافعة .

أسباب الدفاع

على المدعى أو المدعى عليه ان يذكر في لانحته جميع النقاط التي يتبدين منها ان الدعوى أو الدعوى والرد في المنقا لة غير مقبولة وسائر أسباب الدفاع أو الرد التي ان لم تذكر في اللائحة على هــذه الصورة عنمل ات السلوائح يفاجأ الحصم بها أو ان تتولد منها مسائل تنعلق بامور واقعية غير واردة في اللوائح السابقةوذلك كالاحتيال ومرور الزمن والابراء وقضاء الدين أو تنفذ النعهد أو الوقائع التي تثبت محالفة القانون.

فڪر اسباب جديدة او أمور

لا بجوز أن تنضمن اللوائع الاضافية أبة أسباب جديدة الدعوى أو أي ادعاء با.ور واقمية غير متفقا واقعية لاتتاق.م اللاثعة الدابقة معماأورده الفريق الذي قدمها في الأعمة السابقة إلا ما كان من قبيل التمديل .

الانكار المجمل

لا يكفي ان يُنكر المدعى عليه في لائحة دفاعه جهات الدعوى أو ان يُنكر المدعي في رده جهات الادعاء المنقابل انكارًا مجملا بل على كل فريق ان يتناول بالبحث على حـدة كل ادعاء بامر واقمي يدعيه الحصم ولا

الاستشهياد Illes (14)

اذا كانت محتويات مستند ما من الأدلة الجوهرية ينبغي ادراج نصوص ذلك المستند أوالانسام الجوهرية بمحدويات منه في اللائعة المختصة أو إلحاقها بها . مستند

> المقد أوالملاقة (YY)

فاستفادة ضمنا اذا كان مرد الادعاء وجود عقد أو علاقة بين الفريقين مستنجنين ضمنامن سلسلة رسائل أو محادثات او من ظروف أخرى ، يكفى الادعاء بذلك العقد أو تلك العلاقة كأمر واقمي وتكفى الاشارة إلى تلك الرسائل والظروف الاخرى بوجه الاجال دون ايرادها بالتفصيل .

Illes (44) تعديل اللوائح

يجوز المحكمة في كل دور من ادوار الاجراءات ان تسمح لاي فريق بان يعدل في لائحته على اسساس الشروط التي تتوفر فيها العدالة وتجري حجيع هذه التعديلات بمقدار ما تنطلبه الضرورة لتقرير للمسائل الحقيقية للتنازع عليها .

(34) التديلات التديلات

إذا سمعت المحكمة باجراء تعديل في لائعة ما ولم تحدومدة لتقديم اللائعةالمدلة يجب ان تقدم هذه اللائعة خلاله خمسة عشمر يوما مرفقة بالنسخة او النسخ اللازمة النبليغ واذا لم تقدم خلال هسمده المدة فلا يسمح بالتمديل معد ذلك ما لم تمدد المحكمة ذلك الاجل بناء على طلب قدم قبل انقضاء للدة للعبلة . المرد عمل

July 14 Mil

إذا عدل أريق لائحته وفق هذا القانون فللفريق الآخر ان يرد على هذه اللائحة خلال خمسة عشريوما من كاربيخ للايمه أو استلامه اللائمة المصدلة إلا إذا أمرت المعكمة بغير ذلك واذا لم يقسدم لائحة معدلة-المتناء لله لا المتناول النوا يعتم أنه استبد الى لا عمَّه الاساسية في الرد على ذلك التعديل .

ان رفضت المحكمة طلبه نكلف المدعي اثبات دعواه ثم نسير في رؤية الدعوى حسب الاصول . الحكيقسممن اذا اعترف المدعى عليه بقسم من الادعاء بحق للمدعي ان بحصل فوراً على حكم بذلك القسم رنسم الإدعاء والدناع

الفصل الحادي عشر الحجز الاحتياطي

الحجز Illes (OA)

١ - يجوز للمدعي سوا، قبل اقامة الدعوى او عند نقديمها او اثناه رؤيتها ان يطلب الى المحكمة بالاستناد الى ما لديه من المستندات والسيات وضع الحجز الاحتياطي على أموال المدعى عليه المنقولة وغمير المنقولة وأمواله الموجودة بمبازة شخص ثالث لنتبجة الدعوي .

٧ ــ تقرر المحكمة الحبوز بناء على استدعاء بطاب الحبعز مشفوع بكفالة نضين ما يلحق بالمحبورز عليه من عطل وضرر اذا ظهر ان طالب الحجز غير محق في دعواه .

٣ ـ عندما براد ايقاع حجز على مال ما بجب ان يكون مندار الدين معاوماً ومستحق الاداء وغـير مند بشرط واذا كان مقدار الدين غير معلوم تعين المحكمة مقداره بقرارها على وجه التخمين . الاموال التي Illes (PA)

تستثنى الاموال التالية من الحبوز : _

٢ ــ الالبسة والآسرة والفرش الضرورية للمدين وعياله .

٢ ـ بيت السكن الضروري المدين وعياله .

٣ ـ أواني الطبخ وادوات ألاكل الضرورية للمدين وعياله . إلكتب والآلات والاوعبة والامتعة اللازمة لمزاولة المدين مهنته أو حرفته .

ه .. مقدار المؤونة التي تكفي المدين وعباله . ومقدار البدور التي تكفي لبدر الارضالتي اعتاد زراعنها

٣ ـ الحيوانات اللازمة لزراعته ومعيشته اذاكان زارعاً .

٧ ـ علف للحمو انات المستثناة من الحجز يكفيها مدة لا تتعدى موسم السدر . ٨ ــ اللباس الرسمي لمأموري الحكومة ولوازمهم الرسمية الاخرى .

٩ - الاثواب و الحلل و الادوات الكنسية الي تستميل خلال أقامة الصلاة .

ه ١- الحصة المستحقة للحكومة من الحاصلات سواء اكانت محصودة أو مقطوفة ام لم تكن . ١١- الاموال والاشباء الاميرية والمختصة بالبلدية سواء اكانت منقولة ام غير منقولة .

١٣- روائب الموظفين الا اذا كان طلب الحجز من أجل لفقة .

يصطعب مأمور الحجز الذي انتدبته المحكمة لهذا الغرض شاهدين لا علاقة لهما بالطرفين ويباشر معاملة العجز بمضورهما وبعد أتمامه ينظم محضرآ يدون فيه الاموال والاشباءالتي الغى علىباالحجزونوعها وقيستها ولو على التغمين والمعاملات التي قام بها في سبيل القاء العجز ويوقعه هن والحاضرون ويقدمه

وضعالاموال (AA) Sall

.... اذاكان للمدين في يد شخص ثالث نقود أو أموال أو اشياء اخرى وطلب حجزها يبلغ الشخص المادة (٨٩) راج_مات الناك قرار الحجز وينه الى انه اعتباراً من الوقت الذي تسلم اليه ورقة الحجز يبجب عليه أن لا يسلم الى المدين شيئًا من المحجوز وانه بجب عليه ان يقدم الى الحكمة خلال غانية ايام بيانا يذكر فيه النقود او الاموال أو الاشياء الاخرى التي عنده للمدين ويوضح حسبها ونوعها وعددها ما امكن وان يسلمها الى الحكمة أو أي شخص تأمره بتسلمها الله

اذا ادعىالشخص الثالث بانه لم يكن عنده نقو دو لا مال للمدين أو لم يجب عن شيء فللدائن العق في ازارة الدعوى اقامة الدعوى علمه في المحكمة ذات الاختصاص و اثبات دعواه والزامه بالنقود المذكورة. على الشخص ال__الث

اذا سلم الشخص الثالث الى المدين او الى أي شخص آخر شيئاً من النقود او الاموال التي بلـغ (91) ist مه وراب الأ__ال ورقة العجز بها يضمن ما سلمه على أن يكون له العتى في الرجوع على المستلم منه .

يبلغ الدائن صورة مصدقة عن البيان الذي يقدمه الشخص الثالث سواء أكان هذا البيان يتضمن الادة (۹۲) نباغ الدائن الاعتراف بوجود مال عنده للمدين أم لا . ولا حاجة لدعوة الشخص الثالث لحضور المحاكمـة الاصلية القائة بين المدعي والمدعى عليه اذاكانُ بيازيه يتضمن الاعتراف الا اذا رأت المحكمة ازوم حضوره

اذا نفى الشخص الثالث ان يكون عنده للمدعى عليه مال ورفض الحجزكاء او بعضه بداعي أنه سلم تلك الاموال للمدعى علمه أو قضى له الدين قبل الحجز يعب علمه عندئذ ان يسلم الى المحكمة على سبيل الامانة ما في يده من اوراق أو مستندات تثبت صعة هـذا النفي مع اللائحة التي ينظمهــا بهذا المحكم الحصوص ويقدمها الى المحكمة .

> المكمبشبيت المادة (١٤)

اذا اثبت المدعي دعواه الاصلة تقرر المحكمة مع الحسكم بالدعوى الاصلية تثبت العجز . واذا أدعى الشخص الثالث ان له في ذمة المحبوز عليه مطلوبا وأثبت ذلك فيحكم له به مع الدعوى الاصلية .

الحبز مسلي المادة (٩٥) يتم الحجز على الاموال غير المنقولة بوضع اشارة الحجز على قيدها في دفاتر التسجيل وعلى ذلك وبموجبها يمنع مالك الاموال غير ألمنقولة الهجوز عليها من بيعها والتصرف فيها ولا يرفع هــذا العجز

> ثقديم الدعوى الادة (٩٦)

اذًا وقع الحجز قبل اقامة الدعوى بجب على طالب الحجز ان يقدم دعواه لاحل اثبات حقه خلال \$انست ايام من تاريخ قرار الحجز ، ثم بجري تبليخ اللوائح ومذكرات الحضور للطرفين والشخص الثالث وفق أحكام هذا القانون واذا لم تقدم الدعوى خلال المدة المذكورة يصبح الحجز ملغى

لعسين القسم المادة (٩٧)

١ - في كل قضة يقدم فيها طلب لتعين وكيل او فيم على مال او تفرر فيها الحجز: على سَــال فرطلب

196

تعيين قيم عليه مجوز للمحكمة اذا رأت ان هذا الطلب عادل ان تقرر : _

أ ... تعيين قيم على ذلك المال سواء اكان الطلب قدم قبل صدور القرار بالحبور ام بعده . ب رفع يد أي شخص عن التصرف بالمال او اخذه من عبدته ,

ح ـ تسليم المال الى القيم او وضعه في عهدته او تحت ادارته .

د ـ تخويل القيم ممارسة جميع أو بعض الصلاحبات التي يحق لصاحب المال ممارستها بنفسه .

٢ - يجب على المحكمة قبل ان تصدر قرارهابتعين فيم ان تأخذ بعين الاعتبار فيمة المال المطارب تعين قيم عليه ومقدار الدين الذي يدعبه مقدم الطلب والنفقات المحتمل انفاقها بسبب تعيينه .

المكافية

تحدد المحكمة المبلغ الواجب دفعه للقيم كمكافأة علىخدمانه وكيفية دفعه والشخص المكانسبدنيه.

تخلف القيم عن

القيام بواجباته يترنب على القيم أن يعطي النأمين الـكمافي الذي تستصوبه المحكمة يتعهد بموجبه : ـــ ١ ـ تقديم الحساب عن كل ما يقبضه في المواعبد والكيفية التي تأمر بها المحكمة .

٧ ـ أن يدفع المبالغ المتحصلة حسيا تأمر المحكمة .

٣ ـ ان يكون مسؤولا عن ابة حسارة ناحق بالاموال بسبب نقصيره المتعمد او اهاله الشديد . المادة (١٠٠)

قيام القيم

١ _ نخلف القيم عن نقديم حساباته في الميعاد وبالكيفية التي امرت بها المحكمة ، ار

٢ ـ تخلف عن دفع المبلغ المستعق عليه رفق ما تأمر به المحكمة ، او ٣ ــ أوقع خسارة بالإموال بسبب تقصيره المتعبد أو أهاله الشديد .

يجسوز للمحكمة ان نأمر بالقاء الحجز على امواله وبيعها على ان يسدد من تمنها مايئبت استحقافه علم وما تتلافي به الحسارة التي سببها وان يدفع له ما يبقى بعد ذلك .

(1.1) istl منع أحسد

أذا اقتنعت المحكمة بناء على ما قدم اليها من بينات بان المدعى عليه أو المدعي الذي أقيمت ضده الفرقماء من دعوى متقابلة قد تصرف بجميع أمواله أو هربها الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية وأنه على وشكان يغادرها وذلك رغبة منه في تأخير دعوى الحصم او عرفلة تنفيذ اي قرار قد يصدر في حقه _ جاز لما ان تصدر مذكرة تأمره بها بالمثول امامها في الحال ــ لبيان السبب الذي يحول درن تكليف ان يقدم كفالة يتمهد بها أن يدفع ما قد مجكم به عليه وأذا تخلف عن بيان السبب أو أمتنع عن تقديم الكفالة تقرر منعه من مفادرة البلاد لنتيجة الدعوى .

> الفصل الثاني عشر أبراز الستندات والاطلاع عليها

> > ابرازالستندات المادة (١٠٢)

But But But

المحكمة ان تأمر أي فريق ان يبرز ما في حوزته أو عن تصرفه من مستندات متعلقة بأية مسألة كلى موضوع البحث في الدعوى لدى إبراز هذه السندات لها أن تنصرف بها بالصورة النيار اها عادلة .

" هَـقَ لَكُمْلُ فَرِيقٌ فِي الدَّعْوَى انْ يَطْلُبُ إِلَى المُحكَمَّةُ انْ تَبَاغُ إِنْمَاراً لأَي فريق آخر تكا_مُه فِيه إبراز أي مستندأ عار اليه في لاتحته ولم يقدم نسخة منه ليطاع عليه وأن يبيح له أخذ صورة عنه ، وكل فريق لا

عنال لهذا الاشعار لاعق له فيا بعد أن ببرز ذلك المستنسد كبيئة له في تلك الدعوى إلا اذا اقنع المحكمة بوجود سبب أو عذر كاف لعدم امتثاله للاشعار .

معاد الاطلاع المادة (١٠٤)

على الفريق الذي بلغ اليه الاشعار المبين في المادة السابقة ان يعطي الفريق الذي بلغه إياه خلال سبعة أيام من تاريخ تبايغه إشعاراً جوادياً يمين فيه موعداً لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تبليغ إشعاره اليه يتبيح له فيه الاطلاع على المستندات أو على «ناز يعترض على إبرازه منها في مكتب معاميه أو في أي مكان آخرو إذا كانتهذه الستندات دفاتر مصرف أو دفاتر حسابات أخرى أو دفائر تستعمل في أية حرفة أو تجارة بجب ان يتضمن الاشمار إشارة إلى أن في الامكان الاطلاع عليها في المسكان المحفوظ له فيه عادة وأن بسمين المستندات التي

يعترض على ابرازها مع بيان الاسباب التي يستند اليها في ذلك . ايس في هذه المادة ما يعتبر أنه بمنع أي شخص طنب البهان يبينح الاطلاع على دفاتر مصرف من تزويد الشخص الذي بامه الاشعار صوراً عن قبود تلك الدفاتر مصدقة من مدير ذلك المصمرف أو مسدير الفرع المحفوظة فيه تلك الدفاتر بدلا من السماح له بالاطلاع على الدفاتر نفسها .

إدردار قرار المارة (١٠٥)

اذا أغفل الفريق الذي بلغ اليه إشعار بمقتضى المادة ﴿٣٠٠٥ مِنْ هَــذَا القَانُونَ العمل بمقتضاه مجوز المحكمة بناء على طلب الفريق الراغب في الاطلاع على المستندات ان تصدر قراراً بوجوب الاطلاع عليها في المكان وبالصورة التي تستصوبها ولها أن تمتع عن إصدار مثل هذا القرار إذا رأت أن أصـــداره غـــير ضروري للفصل في الدعوى أو للاقتصاد في المصاريف .

الاطـلاع على المادة (١٠٦)

إذا طلب أحد الفريقين الاطلاع على مستندات ، وجودة في حيازة الفريق الآخر أو في عهدته ولم يمس سڌ_دات لم تذكر في البها في لائحته بجب علمه أن بين المستندات التي عن له الاطلاع علمها وللمحكمة ان متنع عن إصدار قرار بالاطلاع على هذه المستندات إذا رأت ان إصداره غير ضروري للفصل في الدعوى أوالاقتصاد في المصاريف.

إذا قدم طلب للاطلاع على دفائر مصرف أو دفائر تجارية مجوز للمحكمة بدلًا من إصدار قرار بالاطلاع على الدفائر الاصلية أن تأمر بتقديم نسخة من أي قيد من القيود الثبنة فيها مصدقة من مدير المصرف أو الشخص المسؤول عنها بشرط ان يذكر هل فيها محو او تحشية بين السطور او تغيير ، ويشترط في ذلك انه بالرغم من تقديم هذه النسخة مجوز المحكمة ان تأمر بالاطلاع على الدفتر الذي تفلت عنه النسخة .

الادعاء عصانة

إذا قدم طلب لاصدار قرار بالاطلاع على مستند وادعى بالحصانة فما يتعلق به فيحتى المحسكمة فحص المستند الذكور للنشت من صحة الادعاء بالحصانة ومع ذلك فانه ليس في هذه المادة ما ينتقص من أي حق من الحقوق المخولة المحكمة في رفض ابراز اي مستند يطلب ابرازه .

> المادة (١٠٩) عسدم الامتثال

اذا تخلف اي فريق عن الامتثال للقرار الصادر بوجوب الاجابة على ابراز مستند أو اباحة الاطلاع عليه وكان ذلك الفريق هو للدعى فانه بعمله هذا يعرض دعواه للاسقاط على اساس وجود نقص في تعقبها واذا كان ذلك الفريق هو الدعى عليه فانه يعرض دفاعه للشطب ان كان قدم دفاعاً وتصدر المحكمة قرارها بالاسقاط او الشطب بناء على طلب الفريق الذي طلب الاطلاع على ذلك المستند .

أيرازالستندات

ليس في هذا الفصل ما يوجب على النائب العام أو على أي موظف آخر من موظفي الحكوبة إبرالأأيُّ

للقسامسة إعلى مستندات في المدعوى تقام على الحكومة أو على دائرة من دوائرها أو على موظف من موظفيها بشأن عمل قام به الحسكومة بصفته الرسمية غير أنه يجوز للمحكمة - معمراعاة أحكام هذه الادة - أن تأمر أي موظف من موظفي الحكومة بان ينظم ويسلم إلى الفريق الآخر قائمة بالمستندات المتعلقة بالمسائل المبحوث عنها والوجودة لدى أية دائرة من دوائر الحسكومة أو السن كانت موجودة في حيازة أو عهدة أو عمت تصرف إحسدى دوائرها إلا إذا كانت من المستندات التي أصدر بشأنها رئيس الوزراء شهادة موقعة بامضائه تشير الى ان افشاههايتاني

الفصل الثالث عشر في استدعاء الشهود

ستدعاءالشهو د

مع مراعاة احكام أانون البينات بجوز لاي من العرقاء في أي وقت بعد اقامة الدعوى ان يطلب ال لاداء الشوادة المحكمة اصدار مذكرات حضور الى الاشخاص الدين يطلب حضورهم لاداء الشهادة او لابراز مستندان او ایراز مسئند

نفقات الشهود المادة (١١٢)

اذا حضر شخص ما الى المحكمة اجابة لطلب أي من الفرقاء من أجل اداء الشهادة مجوز للمحكمة مواء أأدى ذلك الشخص شهادة ام لا ان تأمر بدفع نفقات سفر البه مع نفقات اخرى عمدل لا يزيد على المدل المبين في الذيل الملحق مهذا القانون مع ملاحظة الصنف الدي تقرر المحكمة انهاءه اليه .

دفع مصاريف

على الفريق الذي يطلب إصدار مذكرة حضور الى شاهد ان يدفع الى المحكمة قبل إصدار مذكرة الحضور وخلال المدة التي تعينها المباخ الذي تراءكانيا لتسديد مصاريف السفر وغيرهما من النفقات الن يتحملها الشاهد في ذهابه وآيابه .

إذا كان المبلغ

الشهود الى

المحكمة عند طلب اصدار مذکرات حضور

١ – إذا ظهر للمحكمة أن المبلغ المدفوع لا يكفي لتبسديد نفقات الشاهدوالنعويض عليه مجوز لها أن أمرر المدفوع عير دقِع أي مبلغ آخر يكفي لهذا الفرض وينفذ هذا الفرار عن طريق دائرة الاجراء اذا لم يدفع المبلغ

٣ - آذا استانيم الأمر إستبقاء الشاهد اكثر من يوم واحــد يجوز للمحكمة أن تأسر الفريق الدي صدرت مذكرة الحصور اجابة لطلبه أن يدفع اليها بالامتاقة الى ما دفع سابقاً مبلغاً آخر يكنفي لتسديد نفقات ذلك الشاهد عن للدة التي استبقى فيها .

د كر موعد (110).

المشوب يجب أنَّ يعين في مبذكرة الحضور الزمان والسكان الذان ينبغي حضور الشاهد فبهما وان ببين فيهسأ هل هو مطاوب لاداء شهادة أم لايراز مستند أم للامرين مماً ، وأن تذكر فيها بالتفصيل أومناف المستند الطاوب ابرازه .

بليغ مذكر: (117) il

كبلَّتُ مِذِكُراتِ الْحِيشُورِ التي تصدر بمقتفى هذا الفسل، وفق الطريقة للنبعة في تبليغ مذكرات الحضوو

(11V) ... تقرم مري

الرومية على كان الله مدركمة استبور لاداء شهادة أو أيراز مستند أن عشر الى المسكمة في الزمائه

والمسكان للمينين لذلك في المذكرة واذا تخلف عن الحضور وكان في اعتقاد المجكمة إن اداء الشهادة أي ابراز المستند هو أمر جوهري في الدعوى وانه إلى تكن للدلك الشاهد معدرة مشروعة في عُلفه أو أنه عنب النبايغ عمداً، مجوز لها أن تصدر مذكرة إحضار محقه تنضمن تفويض الشرطة اخلاصديله بكفالة. ٧ ــ اذا احضر الشاهد ولم تقتنع المحكمة ععدرته مجوز لها أن تفرض عليه غرامة لا تزيد على خمسة دنائير واذا نخلف عن دفع هذه الفرامة عبوز لها أن تفرر حسه لمدة لا تزيد على اسبوع ويكون قرارها قطعيا.

الشاهد أن ينصرف بعد إداء شهادته إلا إذا أمرته الهركبمة بالبقاء وإذا انصرف خلافا لامر المحكمة دون للادة (۱۱۸) انمراف أن يكون له عذر مشروع تطبق عليه احكام المادة السائمة .

اذا احضر الشاهد في اليوم للمين السحاكمة ولم يتمكن بسبب غياب الفريق الذي طلب دعوته من إداء اخد الدسيل الشهادة أو ابراز السنند وفق ما كلف به في أ مذكرة الاحضار تنحلي للحكمة سبيله وتبلغه اليوم الذي عسين عدم عمكنه من الشهادة

ملاحية اللدة (١٢٠) ١ - اذاكان الشاهد على وشك أن يفادر الملكة الاردنية الهاشمية أو تقدم بسبب آخر اقتنعت معه المحكمة وجوب اخد شهادته على الفور مجوز لها بناء على طلب أحد الفرقاء أو بناء على طلب الشاهد نفسه ان استحواب الشاهد على

٧ ـ يلغ الفرقاء اشمارا بالوقت البين لساع شهادة الشاهد اللذكور قبل الميعاد المذكور بمدة ترى المحكمة

٣ _ تؤخذ شهادة الشاهد للذكور بالطريقة التي تؤخذ بها الشهادة في المبعاكة العلنية وتشلى عند استماع الدعوى وتعتبر لجميع الفايات أنها أخلت في محاكمة علنية .

٤ ـ اذا رجه اعتراض على سؤال من الاسئلة يدون في المحضر السؤال والاعتراض وكل حجة يدليبها لنابده او دحضه وجواب تلك الحجة اما البت في الجواب هل هو مقبول او غير مقبول فنعود الى المحكمة حين النظر في الدعوى .

> الغميل الرابع عشر رد القضاة

> > اسباب رد المادة (۱۲۱)

يترتب على القاضي الإيمناع عن حضور حلسات الدعوى والحكم بها ولو لم يطلب أحد الفرقاءرد. وذلك في الاحوال الآنية :

١ _ ان يكون له منفعة مالية تتعلق رأساً بنفس الدعوى او بسبها.

٧ ـ ان يكون من أصول أو فروع أحد ألخيسين ، أو نينه وبين أحدهما قرابة أو مصاهرة من الدرجة

٣ _ ان يكون بينه وبين اجد الجمين عداوة .

¿ _ ان يكون له _ والدعوى قائد امامه _ دعوى مع احد الحصين، ه ـ اذا سبق ان ابدى رأيه في الدعوى بصفته قاضباً آر ممثلًا النبابة او محكماً او وكيلًا .

عند حدوث احد الاسباب الحسَّة المذكورة في المادة السابقة يترتب على القاضي ان عُسَــبُّ وَقَفَّاكُمْ



196

الجلسة او رئيس المحكمة ببذلك السبب وبعد تدرينه في محضر خاص بحفظ في المحكمة يعتزل النظر في باعتزاله النظر في الدعوى

طساب رد الادة (۱۲۳)

يطلب ود القاضي باستدعاء يقدم الى رئيس محكمة البداية اداكان البطاوب رده قاضي صلم ار احد قضاة البيمكمة البدائية او الى رئيس عكمة الاستثناف اذاكان قاضي استثناف او رئيس محكمة بداية او الى وئيس محكمة التمييز اذا كان قاضاً فيها او رئيساً لمحكمة استثناف ، ولا يقبل طاب الرد أذا لم يقدم قبل الدخول في الدعوى ان كان المتقدم به المدعي وقبل الدخول في المحاكمة ان كات المتقدم به المدعى عامه ، ١٠ لم يكن سبب الرد متولداً عن حادث طرأ بعــد الدخول في الدعرى او المحاكمة ، فيشترط عندئد لفبول طلب الرد ان يقدم في أول جلسة نلي هذا الحادث .

تقديم وسائل الائــات

يجب أن يشتمل أستدعا. طلب الرد على أسبابه ووسائل أنباته وأن يرفق به وسائل الاثبات من أوراق مؤيدة له ورصل يثبت ان طالبه اودع المحكمة خمسة دنانير اذا كان المطلوب رد. فاضي صلح او محكمة بدائية وعشرة دنانير اذا كان استثناف وعشرين ديناراً اذا كان فاضي تمييز .

على طلب الرد

يبلغ الرئيس القاضي المطلاب رده صورة مصدقة عن استدعاء طلب الرد وبعد ورود الجواب منه تقرر الحكمة بدون حضور الفرقاء والقاضي المطلوب رده ما تراه بشأن هذا الجواب

تعبسين وقت للنسظر في

ومبلغ التأمين

اطلاع القاضي

الطلب

اذا ظهر المحكمة المرفوع اليها طلب الود ان الاسباب التي بينها طالبه تصلح قانونا للرد او لم يجب عنها القاضي المطارب رده في ألمعاد الذي عشته له تعين بوما للنظُّر في الطلب المذكور مجضور الطرفين دون استر ألئ القاضي المطاوب رده وتفصل فيه و فق الاصول فاذا ثبت للمحكمة وجود سب من اسباب الرد نقرر تنجة القاضي عن النظر في الدعوى والا فتقرر رد الطلب ومصادرة مبلغ التأمين واشتراك الناضي الذي طلب رده في المحاكمة والحكم .

استثناف ار ارد (YY)

أذا فررت المحكمة رفض طلب الرد ، يجوز لطالبه ان يستأنف هذا القرار ويميزه مع الحكم الذي يصدر في نهاية الدعوى .

الفصل الحامس عشر في تأجبل المحاكمة واسقاط الدعوى

تأجيل المحاكمة المادة (١٢٨)

١ - يجوز المحكمة ان تؤجل المحاكمة من وقت الى آخر كما يجوز لها ان تقرر رؤيتها في مكان آخر يقع ضمن منطقة اختصاصها اذا رأت أن ذلك ملائم وفيه تحقيق للعدالةوبيعب عليها في هذه الحالةان تُدُونَ الاسبابِ التي ارتأمها لتقرير هذا الامر .

٧ ـ اذا لم لكن المحاكمة قد اجلت لوقت غير معين بترتب على المحكمة الانعين بوماً لاستثناف المحاكمة

٣ ــ أذا اجلت المحاكمة الى وقت غير معين يجوز لاي من الفرقاء أن يُطلب أعادة قيسد الدعوى في قائمة الدعاري المعينة

طلب أصادة (١٢٩)

طلبًا لمتابعتها يجوز يجوز للمحكمة ان تبلغهم اشعارًا تكلفهم فيه بيان الاسباب التي تحول دون اسقاط الدعوى. واذا لم يبين سب نقشع به المحكمة تصدر قرارها باسقاطها .

يعوز للمدعي او المدعى عليه في الدعوى المتقابلة ان يطلب في اي وقت اسقاط دعواه بحق ايمن الفريق الآخر أو أن يسيم أي قسم مما يدعه من أساب الدعوى على أن يكون له ألحق في تجديد الادعاءالتقابل دعواه بعد ان يدفع المصاريف التي تأمر بها المحكمة .

الفصل السادس عشر في استاع الدعوى والشهود

نجري المرافعات لدى المحكمة بصورة علنية الا اذا قررت من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد علية الحاكة المادة (١٣١) الفرقاء أجراءها سراً مراعاة للاداب أو دفعاً لمحذور .

للمحكمة ان تسمع اقرال الفرقاء والشهود الذين يجهلون العربية بواسطة مترجم بعد حلفهالسين . استخدام مترجم المادة (١٣٢)

(177) ·s() الدخلف عن

في البوم المعين لسماع الدعوى : -- ١-١٠ اذا لم بحضر احد من الفرقاء يجوز للمحكمة اما أن تؤجل الدعوى وأما أن تسقطها مع مراعاة حذور المحاكمة

٧ _ اذا حضر المدعي ولم بحضر المدعى عليه بعد تبليغه الموعد المعين الممحاكمة حسب الاصول تقرر الممكمة السير في الدعوى عنه غرابياً ، بناء على طلب المدعي الذي يكون له الحق في ان بثنت

دعواً ومن ثم نحكم له وفق البينات التي يكون قد قدمها . ٣_ اذا نقرر أجراء بما كمة المدعى عليه غيابياً وحضر فيجلسة من الحلسات النالية وقدم عذراً مشروعاً النسبه فعلى المحكمة ان نقبله في الجلسة وان تعلمه بالاجراءات التي جرت في غيابه ولها ان تكرر

هذه الاجراءات في حضوره أذا رأت ان ذلك ضروري لتعقيق آلعدالة . ٤ ـ اذا حضر المدعى عليه ولم بحضر المدعي بجوز للمحكمة أذا لم يكن للمدعى عليه دعوى متقابلة ان تقرربناء على طلب المدعى عليه القاف الدعوى .

اما اذا كانت له دعوى مثقابلة فيجوز له ان يثبت دعواه رمن ثم مجكم له وفق البينــــات التي بكون قد قدمها.

> الادة (١٣٤) حق البيده

للمدعي حق البدء في الدعوى الا اذا سلم المدعى علمه بالاءور المسنة في لائحة المدعي وادعى ان ني الدعـوى هنالك اسبابا قانونية أو وقائع اضافية تدفع دعوى المدعي فيكون عندئد حق البد في الدعرى للمدعى عليه .

المادة (١٣٥) مرد الدعوى

١ ـ الفريق الذي يملك حتى البدء في الدعوى ان يسرد دعواه وان يقدم بينة لاثباتها . ٢ ـ الفريق الآخر بعدئذ ان يسره دفاعه و ان يقدم بسنته لاثباته .

٣ ـ للفريق الذي بدأ في الدعوى ان يورد بينته لدحض بينة الحصم ثم يسردالفريق الآخر اقوالهودفاعه الاخير وبعدها يدلي الذي بدأ في الدعوى برافعته الاخيرة .

بين الشاهند المادة (١٣٧)

يستبع الشاهد بعد حلف اليشين دون حضور الشهود الذين لم تسبيع شناوتهم

(144) july) الاستمالة نؤدى الشهادة شفاعاً ولا يجوز الاستعانة بمفكرات مكتوبة الا فيا يصعب استظهاره . بملكرات

أستجو ابالشاهد

ومنافشته تم للفريق الذي استدعى شاهد] ان يستجوبه ، ثم يجوز للفرقاء الاخرين حينتُذ ان ينافشو- وبعدلًذ يجوز الفريُّق الذِّي استدعاه ان يستجوبه ثانية في النقاط الناشئة عن مناقشة الحصم له ويشترط في ذلك استجو ابه ثانية ان لا يخرج الاستجراب والمنافشة عن موضوع الدعوى . كيفية ضبط

المادة (١٣٩) الشهادة

على كانب المحكمة ان يدون في الضبط اقوال الفرقاء وشهادة كل شاهد حسب روايتها ويوقعه، ع

حواز تسمل (16.) isll

على رئيس المحكمة بناء على طلب اي فريق ان يأمر بتسجيل اي سؤال وجواب معـين اذا ظهر اي سؤال او جو أب معين ان هناك سبباً يستوجب ذلك .

> 1 W 15 المادة (١٤١)

اذاً ابدي أي اعتراض على سؤال التي على شاهد فعلى المعترض أن يبين سبب اعتراضه ومن نميره المعترض عليها الغريق الذي القي السؤال على الاعتراض وعلى المعكمة أن تقرر بُعدئذاذا كان من الجائز توجيهالسؤال ام لا ، ويترُّنب عليها ان تسجُّل في المعضِّر السَّوَّال والمنافشة التي دارت حوله والقرار الذي اصدرته في صدده اذا طلب البعا اي فريق ذلك .

الزام الشخص (187) ist!

اذا طلب احد الفرقا، دعوة شغص للشهادة وظهر انه حاضر في المحكمة جاز لها أن أـــكلفه اداً بتأدية الشادة الشهادة او ابراز اي مستند يكون عندئذ في حيازنه او تحت تصرفه . ار ابر از مستند

للمحكمة ان

للمحكمة في اي دور من ادوار المحاكمة ان تلقي على الشاهد ما تراه ينفق مع الدعوى من الاسئة تستدعي الشاهد وعلى رئيس الجلسة بعدانتهاء الشاهدمن شهادته ان يسأل القضاة اذا كانوا يريدون توجيه اسئلة له، والمحكمة مرة الغدري في أي وقت أنْ تستدعي أي شاهد سمعت شهادته من قبل لاستجوابه مرة ثانية . لاستجو ابه

تدوين مايطلبه المادة (١٤٤)

يتوتب على رئيس الجلسة أن يأمر بتدوين كل ما يطلبه أو يعرضه أي فريق من الفرقاء أثناء استاع اي فريق الدعوى وخلال الاجراءات المتخذة فيها .

حلف رحال (110) ist!

اذا كاف احد رجال الدين يتأدية الشهادة في دعوى وطلب ان مجلف بين يدي اسقفه او رئيســـه الديني فعلمه أن يتوجه في الحال الى استفعار رئيسه الديني ويؤدي البين امامه مقسباً انهسجب بالصدق عن جميع ما يلقى عليه من الاسئلة التي تجيزها المعكمة ثم يعرد بشهادة من ذلك المرجع الذي ادى البيين أمامه تشعر باله حلف البيين المطلوبة ومن تم تسبع شهادته . (117) ist!

الغسامات

الْمَاكَانَ مِنْ الْصَرُورِي سَمَاعَ شَهَادَةَ أَي رئيس دوحي أعلى لاية طائفة مِنْ الطوائف الاغرى تأخذ الدسة المُعَكِّمة شَهَادَته بحضور الطرنين في عل اقامته ار في غرفة القضاة ار في عل آخر تستنسسه او تنبب اخذ قضاتها في ذلك و الشهادة التي تسمع على هذا الوجه نتلى اثناء النظر في الدعوي .

الغصل السابع عشر الشغص الثالث

١ _ اذا ادعى المدعى عليه أن له حقاً في الرجوع بمبلغ من المال على شخص ليس قريقاً في الدعوى (ويسمى فيا بعد بالشخص الثالث) يجوز له ان يقدم طلباً الى المحكمة ببين فيمه ماهية الادعاء

واسبابه ريطلب ادخال ذلك الشخص فريقاً في الدعوى .

٢ ـ ننظر المحكمة في هذا الطلب مجضور المستدعي دون حضور الشخص الثالث فاذا قررت ادخال ذلك الشخص كغريق في الدعوى تبلغه صورة عن الطلب مع مذكرة الحضور وفق الاصول.

> Illes (A31) غب النخس

على الشخص الثالث الذي بلغ البه الطلب ومذكرة الحضور ان يقدم لا ثمة دفاعه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه الطلب ، وأذا تخلف عن تقديم تسري عليه الاحكام القانونية المتعلقة بتخلف المدهى المفور عليه عن نقديم لا نحة الدفاع .

> المادة (١٤٩) الدعرى للعلقة

أذا أمكن رؤية الدعوى المتعلقة بالشخص الثالث والحسكم بها مع الدعوى الاصلية تفصل الاثنتان معا ، بالشخص واذا لم مكن نفريق احداهما عن الاخرى تفصل الدعوى الاصلية أولاً ثم دعوى الشخص الثالث ويمكم فيكل الثالث

طلب ذي العلاقة المادة (١٥٠) عبور لمن له علاقة في دعوى قائمة بين طرفين ويتأثر من نتيجة الحسكم فيها ان يطلب دخاله في الدعوى بصفته شخصا ثالثًا ، فإذا اقتنعت للحكمة من تأثره مما ذكر تقرر قبوله.

> الفصل الثامن عشر النثبت منصحة المستندات

> > إمكار الخيط للادة (١٥١)

إنكار الحط او الامضاء أو الحتم أو بصمة الاصبع انما يرد على الوثائق وللستندات غسير الرحميسة ، أما إدعاه النزوير فيرد على حميع الوثاثق والمستندات الرسمية وغير الرسمية . بالتروير

تقرير اجراء المادة (١٥٢)

اذا أنكر أحد الطرفين أو ورثته ما نسب اليه من خط أو امضاء أو ختم أو جسمة اصبع في سند عادي أو أصر هو أو ورثته على السكوت عند السؤال منهما أو قال الورثة لا نعلم ان كان ذلك الحسط أو الامضاء أو التوقيع أو البصمة للمورث أم لا وكان للستند أو الوثيقة ذا أثر في حسم النزاع فيترتب على للحكمة بناء على طلب مبرز السند أو الوثيقةأن تقرر اجراءالنحقيق بالمضاهاة والاستكتاب وسماع الشهودحسباتكون الحالة. الظيم عفرس

تنظم الهكمة محضراً تبين فيه حالة الوثيقة وأوصافها بيانا وافيا بوقعه قضاة الجلسسة مع الكاتب كما توقع الوثيقة نفسها من رئيس الجلسة وكاتبها . انتخاب الحراء المادة (١٥٤)

١ ـ تنتدب الهـ كمة أحد قضائها للاشراف على معاملة التحقيق والاستكتاب وسماع الشهود اذا أفتضت الحالة و ٧ ـ. تطلب المحكمة الى الفريقين انتخاب خبير أو اكثر للقيام بالمهمة البينة في الفقرة السابقــة. واذا لم يتفقا



196

196

تولت هي بنفسها أمر الانتخاب والحبراء الدين تنتخبهم المحكمة من تلقاء نفسها تجري عليهم الامكر

٣ ـ تعين الحكمة موعداً لمباشرة التحقيق فيما ذكر أو تترك الفاضي المنتدب أمر تعبين هذا الوعد. ٤ ــ تأمر الحكمة بتسليم الوثيقة أو الستند المطاوب التحقيق فيه الى قلم المحكمة بعد ان تكــون قــدونن للعاملةوفق أحكام المادة «١٥٣» .

الاوراق

الصالحة يجتمع الحبراء في الزمان وللكان اللذين عينتها للحكمة أو القاضي المنتدب وبعد ان عملنوا اليمسين في للنحقيق ان يؤدوا عملهم بصدق وأمانة يباشرون النحقيق والمضاهاة نحت اشرافه وعضور المدعى وللدعي على بل

٨ ــ اذا اتفق الطرفان على الاوراق التي ستنخذ اساساً ومقياساً للتحقيق وللضاهاة عمل باتناقهما بوالانتدج الأوراق النالية صالحة لما ذكر:

أ ــ الاوراق الرحمية التي كتبهــا المنسكر أو وقعهــا بامضائه أو خنمها مجتمع أو بصمها باصبع بحذر الموظف المختص أو بمحضور للحكمة فيدخل فيها الاسناد اارسمية التي نظمها ااسكاتب العدل وعمامر المحاكم والحجيج الشرعية وسجلات التسجيل في دوائر تسجيل الاراضي .

ب - الاوراقالق كتبها أو وقع علبهاأو ختمهاأووضع بصمة اصبعه عليها خارج الدوائر الحكومية واعزن الهام إحدى المحاكم أو السكانب العدل أو الدائرة الحكومية الهنصة بالحطالق كتب فيهاأوالزنب أو الحتم أو البصمة الموقعة به .

إلاوراق الرسمية التي كتبها أو أمضاها وهو يشغل وظيفة من وظائف الدولة .

د ــ السندات العادية والوثائق الاخرى التي يعترف للنكر بحضور القاضي المنتدب والحبراء أن خلم أو النوقيع أو الحمّم أو بصمة الاصبع للوقعة به هو خطه أو نوقيعه أو ختمه أو بصمة اصبه .

 لا يتخذ أساساً التحقيق والضاهاة الامضاء أو الحتم أو بصمة الاصبع الوقع به أو المختوم به سندعائه انسكره المدعى عليه وإن حكمت إحدى المعاكم في دعوى سابقة بناء على تقرير الحبراء أنه توقيه أز

> المادة (٢٥١) المسدعي هدو

الدي يقددم على المدعى أن يعين الاوراق التي يدعى انها صالحة للتحقيق والشاهاة وعِلْبِها الى لجنة الحبراء فيالزمان الاوراق الصالحة والكان العينيين لاجتماعهم والقاضي النندب أن يقرر ما اذاكانت صالحة لذلك ، واذاكانت هذه الاوراق في التعقيق والمضاهاة يد أحد الناس أو في دائرة رسمية واظهر عجزه عن احضارها تولى القاضي طلبهما بالطرق الرسمية .

> عقدالاجاعل عدل وجود

> > الاوراق

أذا تعذر نقل الاوراق الى محل اجتماع الحبراء ينتقل القاضي مع الحبراء والطرفين الى محل وجودها.

الاستكتاب Illes (No/)

اذًا تُعَدَّرُ الحَصُولُ فِي اوراقُ بمكن أنخاذها اساساً للتحقيق والضاهاة أو حصل على هكذا اوراق.واسكها لم نكن كافية لدلك يستكتب المسكر عبارات عليهما عليه الخبراء ثم يقابلون ماكتبه بخط السند ووقيه ابروا وجه المائل أو التخالف بينهما.

(104) mm.

المعتبرا وأن يستمعوا الى افادات من ذكر لهم أنهم وأوا النسكر وهو يكتب الوثيقة أو السند النسكراد الى الشهود

شاهدوه وهو يضع المضاءه عليه أو وهو مختمه مختمه أو بيصمة اصبعه ، والى كل من يعتقد أن له علماً محقيقة الحال ويدونوا افاداتهم في محضر خاص يحفظ للاستثناس به عند ابداء الرأي في صحة الحط أو الحتم أو تراعى في أخذ الافادات مقتضى هذه للادة القواعد القررة لاستدعاء الشهود وسماع شهاداتهم.

بعد الانتهاء من التحقيق وللضاهاة والاستكتاب وسماع الافادات مجب على الحبراء ان ينظموا تقريراً تنظم التقرير المادة (١٦٠) بوضعون فيه اجراءات التحقيق الذي قاموا به ويقررون من حيث النتيجة ما اذا كان الحيط أو الحتم أو الأمضاء أو بصمة الاصبع هو المدعى عليه أم لا، معززين رأيهم بالعلل والاسباب ثم يوقعونسه مع القاضي النتدب الذي علمه أن يرفعه مع المستند النازع فيه الى المحكمة .

بَعد تقديم النقرير الى الحكمة تبلغ كلا من الطرفين نسخة منه وتعين يوما المحاكمة حيث ينلى فيه النقر برعلنا ، تبليغ النقرير واذاطاب أحدالطر فين مناقشة الخبراء تستدعيهم للحضور فيجلسة تعنها لهذا المرض وبعدان تستمع إلى أقوال الى الفرقاء الطرفين ومناقشة الخبراء محكم يموجب هذاالنقر وأوتقر واعادته الى الحبراانة سهم ليكملوا ما ترى فيهمن نقص أو تمهد اعادة النحقيق والمشاهاة الى خبراء آخر بن ينتخبهم الطرفان اذا اتفقا وإلا تنولى هي نفسها امر انتخامهم .

على مرز السند الذي انسكر فيه الخط أو التوقيع أو الخم أو بصمة الاصبع ان يدفسع سلفاً ما تقرر تسليف نفقات النحقيق الحكمة انه يكـ في لنفقات التحقيق والضاهاة .

تأخير رؤية

إذا إدعي أن السند المعرز مزور وطلب الى للحكمة التدقيق في ذلك وكان هناك دلائل وامارات تؤيد وجود التزوير تأخذ المحكمة من مدعي التزوير كفيلا يضمن لحصمه ما قد بلحق به من عطل وضور إذا لم تثبت دعواه ثم عبل أمر التحقيق في دعوى النزوير الى النيابة العامةو تؤجل النظر في الدعوى الاصلية الى أن يفصل في دعوى النزوىر الذكورة على أنه اذا كان السندالمدعى تزويره يتعلق بأكثر من مادة واحدولا يؤخر النظر في بقية المواد التي تضمنها بل ترى ويفصل فيها .

الفصل الناسع عشر في الكشف

المحكشاب المادة (١٦٤)

١ ــ المحكمة في أي دور من أدوار الدعوى أن تفرر الكشف عرفة خبر أو أكثر على أي مال منقول أو غير منقول أو أي شيء قد ترى لزوما للكشفعليه فاذا انفق الفرقاء على انتخاب الحبير أو الحبراء وافقت المحكمة على تعيينهم والا تولت انتخامهم بنفسها .

٧ - تدعو اله كمة الحبير أو الحبراء والفرقاء للاجتماع في للسكان والزمان للعينين وقبل اجراء السكشف على المال أو النبيء الذي قررت الكشف عليه وفحص القضية وتمحيصها محلقهم اليمين بأن يؤدوا عملهم بصدق وأمانة ، ثم ينظمون تقريراً بما قاموا به وما اطلعوا عليه وما بدا لهم من رأي فيه ويوقعونـــه ومسادق عليه الحسكمة .

٣ ــ ببلغ كل من الفرقاء نسخة من التقرير ثم يتلى في جلسة المحاكمة واذا طلب أحد الطرفين دعوة الحداء لمناقشتهم جاز المحكمة أن تجيبه الى طلبه وبعد أن تسمع أقوال الطرفين ومناقشة الحراء محسكم بموجبة أو تقرر اعادته الى الخبراء أنفسهم ليكناوا ما فيه من نقص أو تعهد به الى آخرين ينتخبهم الطرفان! اتفقا وإلا فتتولى هي نفسها أمر انتخابهم •



ذاكان الطاوب المادة (١٦٥)

اذا كان الطانوب المكشف عليه في قضاء غير تضاء الهمكمة يجوز لهما أن تنيب الهمكمة الرجود في الكشف عليه في قضاء غسير دائرتها ذلك النهيء وعلى هذه المحكمة تقوم بالكشف بهيئنم ــــا وفق ما هو مبين في المادة السابقة وترسل

قضاء الحكمة تقرير الكشف الى المحكمة التي أنابتها .

الفصل العشرون في المحاسبة وتدقيق الحسابات

الايعاز باجراء المادة (١١٦)

يجوز المحكمة ان تقرر في أي دور من أدوار للحاكمة اجراء أي تحقيق أو محاسبة ترى انه ضروري التحقيقات بمعرفة خبير أو أكثر وأن تعطى له التعلمات التي تستصوبها . أو المحاسبات

إصدار تعلمات

مجوز المحكمة ان تعطى في القرار الذي تصدره باجراء التحاسبة تعلمات مخسوصة بشأن طريقة اجراء مخصوصة شأن المحاسبة أو التصديق على الحسابات وأن توعز بصوره خاصة باعتبار الدفانر الدونة فيها الحسمابات المبحوث عنها عند أجراء المحاسبة كبينة أولية على صحة الواد للشملة عليها تلك الدفاتر دون ان مجحف ذلك في حق الفرقاء ذوي الملاقة .

الفصل الحادي والعشرون في دفع المال الى المحكمة والسحب منها

مجوز المدعى Wes (API)

عليه ان يدفع اذا اقيمت دعوى لاستيفاء دبن أو تعويضات بجوز المدعى عليه بعد إشعار المدعي ان يدفع الىاللحكمة في أي وقت مبلغا من المال تسديداً الادعاء أو تسديداً لسبب واحد أو اكثر من اسباب الدعوى .

ئیسین سیب او اسباب الدعوی

يجب ان يبين في الاشعار سبب او أسباب الدعوى التي ثم الدفسع عنها ومقسدار المباغ المسدفوع إلااذا التي تم الدفع عنها قررت المحكمة خلاف ذلك .

الدفيع الى

١ يجوز للمدعي خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الاشعار بدفع المبلغ ان يبلغ المدعى عليه بواسطة المحكمة اشعاراً ــ تحفظ منه نسخة في ملف الدعوى ــ بقبوله جميع للبلغ أو قسما منه تسديدا لسبب واحد أو اكثر من أسباب الدعوى التي يتعلق ذلك المبلغ بها ، وبحق المسدعي عندئذ ان يتمسلم المبلغ الذي قبل ان بسوفه .

٢ ـ عند دفع المال الى المدعي ، توقف الاجراءات في الدعوى كلها أو فيا ينعلق بالسبب أو الاسباب المينة من الدعوى حسب مقتضى الحال .

اذاً لم يسحب للبلغ للدفوع في الهيكمة بكامله فلا مجوز دفع ما تبقى منه الا تسديدا للادعاء أو لسبب أو أسباب الدعوى المينة التي دفع الباغ من اجلها ، وعوجب قرار تصدره الحسكمة بهذا الشأن في أي وقت قبل الحاكد أو خلالها أو بعدها .

الدام في الدعوى اللادة (١٧٧)

يجوز لأي مديم أو لأي عخص آخر اعتبر مدعى عليه في دعوى متقابلة أن يدفع اللبلغ الدعى به عليه

إذا أتيمت دعوى بالنيابة عن شخص فاند الاهلية فكل تسوية أو مصالحة أو قبول مبلغ دفع الى المحكمة للالغ المصلة المادة (١٧٣) سواء قبل سماع الدعوى أم خلالها أم بعدها لا يعتبر صحيحا فيا يتعلق بادعاءات ذلك الشخص فاقسد الاهلية لمات فأأدى دون موافقة الحكمة ولا مجوز دفع أي مبلغ من المال أو تعويضات جرى تحصيلها لحسابه أو حسكم له بها في نلك الدعوى الى وليه أو عاميه إلا بموافقة الهكمة سواء أكان الدفع نتيجة لحكم أو تسوية أو مصالحة أو بصورة الدفع في الحكمة أو بأية صورة أخرى قبل سماع الدعوى أو خلالها أو بعدها .

الفصل الثاني والعشرون في المقــود

١ ــ تىفذ احكام جميع العقود والتعهدات محق عاقديها وتكون مازمة لحم ما لم تكن تمنوعة بقانون او نظام facta llinge Illes (171) والماولات

خاص أو عناة بالآداب او النظام العام ، أو مخالفة للقواعد والاحكام المتعلقة بالاحوال الشخصيــة مثل اهاية التعاقدين ، والقواعد والاحكام المتعلقة بالارث والانتقال والنصرف بالاموال غير للنقولة وبالنقود الوقوفة والعقارات الموقوفة على ان الادعاء ببطلان العقد أو النعهد يكون مسموعا اذاكان العقود عليه

٢ ـ كل شي، بعد مالا متقوما يمكن ان يكون معقوداً عليه وكل ماكان تداوله متعارفا مــن الاعيان والمنافع والحذوق هو في حكم المال المنقوم والعفود التي تعقد على ما سيوجد في المستقبل هي معتبرة أيضًا . ٣ ـ متى اتفق العاقدان على نفاط العقد الاساسية يعتبر العقد ناما ولو بقيت النقاط الفرعية مسكسوتا عنها واذا لم يَفْقُ الطرفان على النَّفاط الفرعية تعينها الحيكمة عسب ماهية القصية وغاية العاقدين والعرف والمدالة.

الفصدل الثالث والعشرون العطيل والضمرر

وجوب ارسال الادة (١٧٥)

ان النفسنات التي يدعى بها على متعهد ما لعدم اجرائه احكام عقد اتفق عليمه لاجل عمـــل اوشيء أو تسليم اشياد معينة في على معين أو بسبب تأخره عن اجراء احكام ذلك العقد لا تلزم ذلك المتعهد ما لم يكن العاقد الآخر قد نبهه وأبلغه بواسطة الكاتب العدل اخطارًا (بروتستو) يدعسوه فيه لأن يقسوم باجراء

> جواز الاستغناء Illia(PVI)

اذا كان العقد عنوي على شرط مفتضاه انه لا حاجة الى الاخطار اذا انقضت للدة ولم يقم المتعهد بالشيء الذي تعهد به ، يعمل بهذا الشرط ويعتبر انقضاء المدة بمثابة الاخطار ولا يكون هناك ضرورة للاخطسار في إنزام المتعهد بضرر العاقد الآخر .

تقدير العطسل Illes (VVI)

أذا لم يقم المتعهد بأجراء ما تعهد به ينظر : ١ ــ ان كان عدم قيامه ناهثا عن سبب اضطراري لا عكن ان يعزى اليه وليس في وسعمه دفعه فسلا يازم

٢ .. ان كان ناهنا عن حيلة ودسيسة منه فالتضمينات الني تلامه هي الاضرار والحسارة اللاحقة بالعاقسد الآخر والربح الذي اضحى محروما منه.

٣ ـ اذا لم يكن ناهنا عن احتيال منه فالتضمينات هي المقدار الثابت من الضرر والحسارة اللاحقـين فعيـلا

196

الاتفاق على مبلغ

إذًا كان من شروط العقد أن كلا من العاقدين إذا لم يجر ما تعهد به يدفع للعاقد الآخر مبلغاً ميناً ﴿ معين كعطل سبيل المطل والضرر عكم بدفع ذلك البلغ إلا إذا ادعى النعمسد المدعى عله أن المباغ النفق عله فاحر بالنسبة اللاضرار التي لحقت بالفريق الآخر وعجز هذا الفريق عن إثبات تضرره بنسبة البلغ الذكور، بجوز للمحكمة في هذه الحالة أن تخفض ذلك الباغ إلى القــدار الذي تعتبره كافياً بصورة معقولة الترين

الحسكمبالفائدة المادة (١٧٩)

إذا كان التعهد به تأدية نقود في وقت معين وامتنسع المدين عن ادائها عند حاول الأجل محكم علم بالفائدة دون أن يكلف الدائن إثبات تضرره من عدم الدفع .

فاذا كان في العقد شرط بشأن الفائدة عكم بما قضى به الشرط وإن لم يكن هناك شرط بشأنها فنعب من تاريخ الاخطار وإلا فمن تاريخ المطالبة بما في لائحة الدعوىأو بالادعاء الحادث بعد تقديم لللانحاللذكورة ويشترط في ذلك أن لا تتجاوز الفائدة التي محكم بها في كل حال الحد القانوني .

الفصل الرابع والعشرون في وفاة المتداعين

(14.) أأأدة تأثير وفاةأحد

لا تسقط الدعوى بسبب وفاة المدعى أو المدعى عليه إذا ظل سببها قائماً أو مستمراً وإذا توفي أحسد الفرقاء بين اختتام الدعوى وإصدار الحسكم بجب النطق بالحسكم رغم الوفاة .

تبليسغ ورثة المادة (١٨١)

إذا توفي أحد الفرقاء أو تقرر إعلان إفلاسه أو طرأ عليه ما يفقده أهليته للخصومة والدعوى فأنما نبلغ المتوفي المحسكة ورثته أو من قام مقامه قانوناً بناء على طلب الفريق الآخر أو من تلقاء نفســها لزوم الحضور إل المحكة في وقت تمينه السير في الدعوى قبل الوفاة من النقطة التي وقفت عندها .

تطبيق أحكام للادة (۱۸۲)

تسري أحكام هذا الفصل على إجراءات الاستشاف والتمييز بالقدر الذي يمكن انطباقها عليها وعلى ذاك على اجراءات فان كلمة (الدعي) تشمل المنتأنف والميز ، وكلمة (المدعى عليه) تشمل المنتأنف عليه والميز ضده ، الاستئناف وكلمة (دءوى) تشملالاستئناف والتمير . والتمير

الفصل الحامس والعشرون في الاستدعاءات والطلبات الأخرى

ألطلبات يقدم كل طلب إلى الحسكمة استدعاء تبايغ صورة عنسه مع إشعار إلى الفريق الآخر إلا إذا ورد نص عَانُونِي عَلَى خَلَافَ ذَلِكَ ، وإذا اقتنعت الهُمَّة بأن التأخير الدي ينجم عن تبليغ الاشعار من شأنه أن يسبب عَمْرَدًا الدُّمَّا لَلسِتَدَهُمْ قَلْمًا أَنْ تُصَدِّرُ قُرَازًا عَضُورَ قُرِيقٌ دُونَ الفَّرِيقَ الآخر في أساس ما تستصوبه من الشروط بشأن الساريف أو تسكليفه تقدم تعهد يضمن به المطل والضور الذي قد يلحق بالفريق الآخر ·

للفريق الذي صدر محقه قرار على الصورة المينة في المارة السمايقة أن يطلب من الهـكمة الرجوع عرق طلبات الرجوع القرار والفائه إذا كان قد صدر في غيامه .

الفصل السادس والعشرون في الأحكام والقرارات

الطق بالحكم اللدة (١٨٥)

. . . تنطق المحكمة بالحسكم فور اعلانها الحنتام المحاكمة إذا أمكن وإلا ففي جلسة أخرى تعين لهذا الفرض ويكون الحكم مكنونا و-وُرخاً وموتماً من قضاة المحكمة . ٧ ـ تصدر الحكمة قرارها بالاجماع أو بالاكثرية وعلى الفاضي المحالف أن بيين أســــبـاب محالفته في ذيل

٣ _ بجوز النطق محكم وقعته الهيئة التي فصات في الدعوى وتغيب أحد أضائها وفي هذه الحالة ينبغي ألث يؤرخ الطق بالحسكم بتار مخه .

١ - عب ان ينضمن الحكم الوجاهي بيانا موجزاً عن القضية والاستنتاجات التي توصلت اليهما المحكمة بشأن الاءور الواقعية للادية والنقاط القاست عت الفصل والقرار الذي صدر بشأ فهاو علل الفرار وأسبابه. ٧ - اذا كان موضوع الدعوى مالا غير منقول ، بحب ان يشتمل القرار على وصف له يساعد على تمييزه عن غيره واذاكان في الامكان عبره محدود وارقام شيئة في سجلات دائرة التسجيل بجب ان تذكر في القرار تلك الحدود والازقام .

الفصل السابع والعشرون في الصاريف و أمين دفعها

المار عكم الحكمة عند اصدارها الحبيج النهائي في الدعوى برسوم ومصاد ف الدعوى وجميع الاجراءات التي غللها لمستخدمًا من الفرقاء مع مراهاة احكام أي قانون او أصول محاكمات ، وبجـــوز لما ان تحكم اثناه الها كما بمصاريف أي طلب معين او جلسة معينة في وقت طلبها الى أي فريق من الفرقاء دون ان يؤثر في ذلك أي قرار قد يصدر فيها بعد بشأن الصاريف.

> معاريفالدعوى الادة (۱۸۸)

يحكم برسوم ومصاريف الدعوى المتقابلة بالصورة التي يحكم بها في الدعوى الاصلية . المالة

يعكم برسوم مصاريف الحسكم النبابي على الحكوم عليه غبابًا دون ان يكون له الحق في الرجوع بعاطي.

خصمه ولو ربح الدعوى في نتيجة المحاكمة الاعتراضية .

الدوق المعاوط يحكم عبياريف تدقيق الحلط والحتم والامضاء وبسنمة الانسيع على منكره أو ودعي تزوره اذا ثبت في بنجة النحقيق والضاهاة عدم صحة انكاره او ادعائه التروير .

توزيسم

اذا ظهر أن الندى غير محق في قسم من دعواه محكم له بالرسوم والصاريف بنسبة النباغ المسكوم أ. به الخاكان سلفا معينا وإلا بنصف الرموم والمساريف اذاكان المدعى به لا عكن تغيين قيمة له ١

الفصل التاسع والمشرون اعتراض أأنسير

كل شخص لم يكن خصا في حكم لا إصالة ولا وكالة ولم يدع الى المحاكمــة الصادر فيها الحسكم المذكور تقديم اعتراض المادة (٠٠٠) صفة شخص ثالث وكان ذلك الحكم عس حقوقه ، يحق له أن يعترض عليه إعتراض الغير .

> المادة (۲۰۱) اعتراض الغير

يقسم اعتراض الغير الى اصلي وطارى. الاصلي

١ _ الاعتراض الاصلي يمدم الى الحسكمة التي أصدرت الحسكم المعترض عليه بلائحة تنضمن بيان الأسباب التي يستند اليها المترض في جرح الحكم وابطاله تبلغ نسخةمنها الى المعرض عليه ثم عجري تبادل|الوائحج

بين الطرفين وفق احكام هذا الفانون .

٢ _ الاعتراض الطارى، يكون على حكم سابق ابرزه أحد الحسمين اثناء النظر في الدعوى القائمة ليثبت به مدءاه فيمترض عليه الحصم الآخر لدى المحكمة التي تنظر في الدعوى للذكورة بلائحة تتضمن الاسباب التي يستند النبها في انطاله ، فإن كان الحكم المعرض علمه صادراً منها أو من محكمة اخرى مساوية لها في. للمحكمة إنه صادر من محكمة أعلى في الدرجة تفهم للعترض أن عليه مراجعة تلك المحكمة وتستمر هيه في رؤية الدعوى الأصلية إلى أن يرد اليها من تلك الحكمة ما يشعر بتأخير الدعوى الأصلية الى نهاية

> Ile: (٢٠٢) تسمع دعوى اعتراض الى ان بمر الزمان على الحقوق التي يتخذها للعترض اساسا لاعتراضه .

اعتراض الغير

الى مق تسمع

المادة (۲۰۳) دعوى أعتراض

لا نؤخر دعوى اعتراض الغبر تنفيذ الحسكم للعترض عليه هي انه اذا ثبت وقوع ضرر مرح تنفيذه فللمحكمة التي قدمت البها دعوى الاعتراض أن تصدر قراراً بتأخير التنفيذ للمدة وبالشروطاني تراهامناسية.. الفر لا تؤخر

مسدى تأثسير

الحسكم الذي تصدره للحكمة لا يبطل من الحسكم للعرض عليه الا الجمة التي تحص للعرض الا اذا كانت اعتراض النبر مادة الحكم للذكور لا تعبل النجزئة فحينئذ يبطل الحكم بكامله فيما له علاقة بالمدعى وللدعى عليه معاً.

> الفصل الثلاثون في الاستشاف

المادة (٥٠٧) الم كمة الق تستأنف الاحكام الصادرة من المحاكم البدائية وعاكم الصلح الى عكمة الاستشاف طي اث تراعي 🐌

ذلك أحكام أي قانون آخر . الاستثناف

> الاتفاق على عدم المادة (۲۰۲)

اذا اتفق الفريقان على ان ترى دءواها وتفصل في الحسكمة البدائية دونُ أن يكونُ لأي منها الحق 🎒 استثناف حج تلك الهكمة لا يبقى لاي منها الحق في استثناف الحكم الذي تصدره عكمة البداية فنها ميت

14-2 11145 (191)

اذًا تعدد الحكوم عليهم وكانوا متضامنين في أصل الدعوى يلزم كل منهم بالتضامن بالرسوم والصاريف بالساريف اذا حميمها ، وان كانوا غير متضامنين فان كان الهـكوم به مبلغاً معيناً يازم كل منهم بالرسوم وللصاريف بنسبة race Itakes ما عكم به عليه وإلا فبالتساوي ينهم اذا كان الدعى به لا عكن تمين قيمة له . عليسهم

14 29

أذًا ادخل شخص ثالث في الدعوى بناء على طلب أحد الفريقين وحكم عليهما باصل الدعوى بلزمان بالمعاريف على معا بالرسوم والصاريف ، وإذا حكم على الشخص الثالث وحده يلزم هو بالرسوم وللصاريف . النخصالالث

> المادة (١٩٤) مقدار انماب

بالاضافة الى الرسوم والصاريف على اختلاف انواعها محكم الهسكمة باتماب المحاماة طي ان لا تقل عن 14_115 عشرة دنانير ولا تزيد على خسة وسبعين ديناراً مهما كانت قيمة البلغ المحكومية أو كان لا عكن تعيين فيماله.

> الفصل الثامن والعشرون في الاعتراض على الاحكام الغيابية

الاعتراض على المادة (١٩٥)

الاحكام الفيابية ١ ــ كل حكم أو قرار يصدر بحضور فريق واحد بسب مخلف الفريق الآخر عن حضور المحاكمة أو لعدم تقديمه لأنحة الدفاع أو محضور فريق واحد دون دعوة الفريق الآخر ان يعترض عليه خيلال خمية عشر يوما من تاريخ تبليغه اليه أو أن يستأنفه خلال شهر من ذلك التاريسخ .

٧ - يقدم الاعتراض بلاُّعة على نسختين الى للحكمة التي أصدرت الحكم أو القرار الديابي تبلغ نسخة منها الى العترض عليه ومن ثم يعين يوم للنظر في الاعتراض .

٣ ـ أذا حضر الطرفان في اليوم المين وغاير المحمَّة أن الاعتراض قدم ضمن المدة القانونية تقرر قبوله وتنظر في أسباب الاعتراض وبينات المترض عليه الاضافية ثم تقور رد الاعتراض اوفسيخا لحسكم النيابي وابطله

المادة (۱۹۹) ود الاعتراض

أَذًا لم محضر المترض أو الطرفان كلاها في اليوم المين النظر في الاعتراض رغم تبليغها حسب الاصوله عندعدم حضور تقرر المحكمة رد استدعاء الاعتراض ولا عق للمعترض أن يعترض عليه ثانية . للعسترض أو الطرفسين

> الأدة (۱۹۷) استئنساف

الاعتراض الحسكم برد الاعتراض قابل الاستئناف.

Ille: (191) عذم حشور

اذا لم يحضر المعترض عليه في اليوم المعين رغم تبليفه حسب الاصول تقرر المحكمة بناء على طلب للعترف السير في دعوى الاعتراض عن المعترض عليه غيابيا وقبول الاعتراض اذا ظهر لحسا انه قدم خلين للسسد القانونية وتنظر في أسباب الاعتراض وتصدر قرارها برد الاعتراض أو فسنغ الحسكم النيابي وابطاله أو تعدية على أن يسكون للمعترض عليه الحتى في استثناف هذا القوار من تاريخ تبليمه اليه .

من بعدم المكم المادة (١٩٩)

الله الله الله الله الله الله عامور الاجراء التنفيذ خلال سنة من الربيخ صدوره سنر ملغي .

01

196

عول الاستئناف (Y·Y) ١ مدة الأستثناف ثلاثون يوما تبتدى. من تاريخ تفهيم الحسكم للستانف ، اذا كان وجاهياً وإلا أن في الاحسكام الوجاهسة تاريخ تبليغه اليه اذا كان غيابياً . ٢ - يجوز استثناف الحسكم الفيابي قبل تبليغه حساب مدة المادة (۲۰۸) الاستثناف في

أذًا كان الفريق الراغب في الاستثناف قدد قدم استدعاء يطلب فيه اصدار قرار بتأجيل دفيع رسوم حالة طاب الاستثناف فالمدة التي تبتدىء من يوم تفدعه الاستدعاء وتنتهي في يوم ابلاغه القرار الصادر بشأن استدعائه تأجيل الرسوم لا تحسب من المدة للعينة لنقدم الاستثناف.

> وفاة أحسد المادة (١٠٩)

الفريقين خلال الاستثناف بجب أن يبلغ الحسكم إلى ورثته أو من يقوم مقامه قانونا سواء أكان ذلك الحسكم وجاهباً أم و الاستثناف غيابياً ويعتبر هذا التبليغ مبدأ لمده الاستثناف .

يسدم مهسل 11/65 (17)

الاستشاف في اذا كان الحسكم مستندا الى سند مزور تبتدى. مدة الاستشاف من تاريخ اعتراف الحصم بالتزوير أو من تاريخ الحبكم عليه بذلك واذا كان مستند الحبكم سنداً كنمه الحصم في يده فتبدى. للدة من حااتي التزوير وحبكتم السند تاريخ وصوله الى يد صاحبه الاستئاب التبعي

يحق المستأنف عليه ولو بعد مفي مدة الاستشاف ان يقدم خلال اسبوع واحــد من تاريخ تبلينه اللائحة الاستثنافية استشافا تبعياً يطلب فيه تعديل الحسكم للستأنف لصالحه وتباغ صورة عنه للمستأنف.

امسول

١ ــ تقدم لائحة استثناف الى قلم المحكمة التي هي مرجع الاستثناف أو إلى قلم للحكمة التي أصدرت الحسكم الا ستئناف الستأنف لترفعه مع أوراق الدعوى الى للحكمة الستأنف اليها .

٢ - تباغ لائحة الاستشاف إلى جميع للسنانف عليهم .

٣ - يجوز لفريقين أو أكثر في الدعوى أن يشتركوا في استشاف واحد . Mes (417)

محتويات لاعمة تتضمن لأعد الاستثناف التفاصيل الآتية : الابيتنباف

إلى المستأنف وشهرته ومهنية وهل اقامته وعلوان التبليغ.

٧ ــ اسم الستأنف عليه وشهرته ومهنته ومحل اقامته وعنوان التبليغ.

٣ ــ اسم للحكمة التي أحدرت الحسكم الستأنف وتاريخه ورقم الدعوى التي صدر فيها .

\$ - تاريخ تبليغ الحكم للسنأنف الى للسنأنف (اذا كان غيابيا) . ه _ أسباب الاستئناف .

أسيساليد الله (١١٤)

يترتب على الستأنف ان يذكر جميع اسباب الاستثناف في اللائحة بصورة موجزة وخالية من الجدل وفي ينود مستقلة ومرقمة بارقام متسلسلة .

(410) ieh ille (417)

مُرَافِعُ الْإِنْمُ أَلَى * مُرَافِعُ لِانْعِلَانِهِ الْآسِيَالِمَانِي:

١ - بعدد من نسخ الحكم يكفي لتبليخ المستأنف عليهم مع نسخة المحكمة مصدقة جميعها من رئيس كتبسة المكة الق أصدرت الحكم

٢ _ ودد من نسخ لا عجد الاستشاف يكفي لتبليغ المستأنف عليهم . على انه اذا كان محام واحد ينوب عن اكثر من واحد من الستأنف عليهم مجوز تقديم نسخة واحسدة نقط من كل مستند من المستندات الشار اليها أعلاه لتبليغها اليه بالنباية عنهم .

بابغ لانحـة اللدة (٢١٦)

يباغ الستأنف عايه :

١ _ نسخة من لائحة الاستشاف . ٧ _ ناخه معدقة من الحكم الستأنف.

على انه اذاكان محام راحد ينوب عن اكثر من واحد من الستأنف عليهم يكتفى بتقديم نسيخة واحدة من الاوراق الذكورة انبايخ المحاسي الذكور .

٣ ــ يحق الديناً نف عايه ان يقدم لائحة جوابية خلال أسبوع من تاريخ تبليغه لائحة الاستثناف .

الإناساف ١ - تنظر المحكمة البدائية ومحكمة الاستثناف في الاحكام الصادرة من محاكم الصلح التي رفعت اليها لتنظر

فيها استمَّافا وتعد لان فيما تدقيقا دون سماع الطرفين إلا :

أ ــ اذا قررت الحكمة المستأنف اليها سماع الاستثناف مرافعة ، أو ب - اذا طاب ذلك الستأنف في لأعتب الاستثنافية أو الستأنف عليه في لا مُعتب الجوابية ووافقت

٧ _ تنظر محكمة الاستشاف مرافعة في الاحكام الصادرة من الحاكم البدائية القررفعت اليها لتنظر فيها استشافا.

مين بوملماع

لدى استيفاء الشروط والاحكام المعينة في هذا الفانون تعين الهـكمة يوما لسياع الاستثناف وتبلغــه الى وابلاغالمالغرناء الفرقاء.

غنف الطرفين الأدة (٢١٩)

في اليوم المعين لسماع الاستثناف : ١ ـ اذا تخلف الطرقان أو تخلف للستأنف عن الحضور الىالمحكمة بعد ان بافوا موعد النظر في الاستثناف

بجوز للمحكمة ان تؤجل سماع الاستثناف أو تقرر اسقاطه . ٢ ـ أذا حضر المستأنف ولم يحضر المستأنف عليه بعد أن بلغ موعد النظر في الاستثناف حسب الاصول بجوز

المحكمة ان تؤجل سماع الاستثناف أو أن تقرر عما كمة المستأنف عليه غيابيا وتسير فيصماع الاستثناف. ٣ ـ اذا طلب الستأنف اسقاط استثنافه موقتا ووافقه المستأنف عليه فالمحكمة ان تسقيط دعوى المستأنف دون ان مجعف هذا الاسقاط في حق للستأنف في تجديد استثنافه بعد ان يدفع الرسوم القانونية عنه . واذا لم يوافق للستأنف عليه المستأنف فعلى المحكمة ان تسير في الاستثناف وتصدر حكمها فيه .

٤ ـ اذا كان المستأنف أو المستأنف عليه مدعيا أصليا أو كان مدعيا في دعوى متقابلة وطلب فسخ الحسكم واسقاط دعواه فلا مجاب الى طلبه إلا اذا وافقه الفريق الآخر .

للادة (٢٢٠) رد الاستثناف

١ - يرد الاستثناف اذا لم يقدم ضمن مدته القانونية .

٧ ــ اذا لم يرفق الستأنف النسخ البينة في المادة و٧١٧٥ من هذا القانون بلائحة استثنافه فللمحكمة ان تجهله مدة معينة لقيام بذلك حتى إذا ما انقضت هذه للدة دون اكمال ما ذكر ردت الاستثناف .



Ilica (177) ساع الاستثناف

في اليوم العين تسمع المعكمة ما يتقدم به الستأنف لتأبيد استثنافه واذا لم تر دالحكمة الاستثناف في القور تسمع ما يقوله الستأنف عليه سوايا فل الاستثناف وفي هذه الحالة بحق المستأنف ان يدلي برده .

مجوز المحكمة

لا بر منتح المستأنف أن يقدم اثناء الرافية أسبابا لم بذكرها في اللائحة والم تسمح له المحكمة بذك بنار الاتسمع السط على أسباب كافية ، غير أن المدكر، لا تنفيد عند الفصار في الاستشاف بالاسباب المبينة في لانحة الاستثناف أو أسباب لم تذكر الاسهاب الأخرى التي تبسط اذن المحكرة بذناسي هذه الفقرة . في اللائميسة

البينات الاضافية (110 (717)

 ١ - ٧ عن الفرقاء الاستشاف الله والما الصافية الله بن الله إلى المواحة السنائف منهاولكن: أ ـ الد كانت المعدة الديائف كروا قد وفشت فنول بيه كان بن الواجب فبولها أو ، ب وأد الدهمة المسأنف اليوال و اللام ابراز ما د أو الشار شاهدا العشامة لتعكنين الديال في الدعوى أو لاي دع موه ي آخر .

فيجور له ال تد مع فاء ار منا وسا المسد لندفيه او احضار ذلك الشاهد اساع شهادته. ٣ - في هجرم الحالات التي تسمع فيها للحكمه للمنأنف اليها بتقديم بينا. انفادية بترتب عليها أن تسجل في اسطالسالدي عامالداك .

طريقة استماع

البينة الإضافية الستأ من حكمها أو الى أية يحلمه بدائيه اخرى باستاع هذه البينة وتقديمها اليها بعد استاعها .

صلاحية الحيكم

اذًا كانت المحكسة التي صدر منها الحسكم المستأنف قد أغفلت ان تفسل في مسألة تنملق بامور واقعة في تعين السائل مما يلوح المحكمة المستأنف اليها انه جوهري للوصول الى اصدار حكم في القضية ، مجوز لها ان تعين تلك K-Ilylleras المسائل وعبابها الى المحكمة المستأنف منها لأعامها ولها ان توعز بسباع بينان اضافية يُم ضي صماعهما وعلى البدائسية المحكمة الستأ نف منها بعد اعام تلك السائل وصماع البينات الإضافية ان تقدمها الى المحكمة المستأنف اليها مع الاستناج الذي توصلت اليه بشأنها . الاعتراض على

الاستناجات

إِنْ البينات و لاستناجات الشار اليها في المادة الساعة تؤلف قسماً من صبط الدعوى وجوز لأي من الفرقاء أن يعترض على أية بينة أو استنتاج من البينات أو الاستتتاجات المذكورة .

الاقسرارات

والبيئات السق مُع مراعاة أحكام هذا الفصل فيما يتعلق بقبول البينات الاضافية يفصل في الاستثناف بناء على الرافعــات التي قدمها الفريقار والاقرارات الصادرة منها والبينات التي قدماها في الحكمة الأصلية كا هو مدرج يستنداليهاعند الفصل في القضية . في منبط القضية .

الاستادال اسباب اللدة (٢٢٨)

يجوز لهذكمة الاستثناف عند إعطاء حكمها أن تستند لأسباب خلاف الاسباب التي استندت البها المجكمة البدائية في قرارها اذا كانت تلك الاسباب مدعمة بالبينة المدرجة في الضبط.

Credian 154 17% وتالحافظين أويكية للاستفاف إنلاعة الاستثناف قدمت يضمن المدة الفانونية وانها مستوفية للشروط للطاوية

١ - تؤيد الحكم المستأنف إذا ظهر لهما أنه موافق للاصول والفانون مع سرد الاسباب التي استند اليها في رد أسباب الاستشاني والاعتراضات بكل وضوح وتفصيل .

٧ .. وإذا ذارر لها أن في الاجراءات والعادلات التي تنارت بها المحكمة للستأنف منها بعض النواقص في الشكل أو بن الم منوع أو أن في القرارات التي أسدرتما عالمة الاصول والقانون تد دارك ما ذكر بالاصلاح فاذا الهر لها مد ذلك أنه لا تأثير لنلت الاحراءان والاخطاء على 1-لكم المستأخب من حث النصحة

وانه في عدداته ، وافق القانون اصدر - القرار بتأسف ع. . وإذا نا ن مك الاجرا أن والاحطا، فان تدارك ما بالاصلاح مما فهر نتيجة ألم كم أو كان الحسكم في حد ذاته عزالما للمأنون فسعت الحكم المدأنف كله أو سفه وحكت باداس الدعوى بقرار واحمد بالسه ، و التي ترى أنها واقعة للمدل ، المانون .

الم الدكم الرسوم الما أن النسبة عن الدعوى من حين اللمنها في محكمة البداية إلى حين و الدارث الماد (۲۳۰)

الح لام يها أمد المنا واستد ما أحديد النام النصل السابح والعشر الله وبتداط من إلى أن أساب المعلما التي إلكم بها في نتيجه المحاكمات الاستثنافية لا نقل عن خمسة عشر ديناراً ولا تزود عي الذ دينار منها كانت فيمة البلغ المحكوم به أو كانت لا يمكن تسيينها .

لإدان على الماد (٢٣١)

عمر التمان المستأنف النبي تقرر إسفاط استثنافه والستأنف عليه الذي صدر الحسكم محقه غياياً أن ينفرص في المرار أو الحركم الغياسي خلال خمسة عشر بوساً من تاريخ تبليغه إياه .

تى دوى الاعتراض على الأحكام الفيات الصادرة من للحاكم الاستشافية وفق الأصول والقواعد الجارية النظر فيدعوى في المحاكم الدُّن السَّطْرُ فِي عَوَى الاعتراضُ عَلَى الْأَحْكَامُ الْعَالِيةُ ،

> الفصل الحاري والثلاثون في إعادة المحاكمة

بجوز المحكوم عليه أو من يقوم قامه أن يطلب إعارة المحاكمة في الاحكام السادرة من محاكم الاستثناف الاحوال الي المامة (٢٣٣)

وفي الاحكام التي تصدر من المحاكم البدائية ولا ينه ل فيها الاعتراض وذلك في الاحوال الآتية : ١ - أن تصد محكمة بداية أو استثناف حكما في إحدى القضايا مخالفاً لحركم أسدرته سابقاً مع أن ذات وصَّة الحسمين اللذين صدر بينهما الحكم لم تنفرا والدعوىذات الدعوى السابقة ، ولم تظهر بعد صدور الحُـكُمُ الأول مادة بمكن أن تـكون سبأ اصدور حكم آخر مخالف له .

٢ - ظهور عملة أ خلها الحصم أثناه رؤية الدعوى كان لها تأثير في حكم المحكمة .

٣ ـ أن يقر المحكوم له بعد الحسكم بتزوير الاوراق والسندات التي انحذت أساساً للحكم أو يثبت تزويرها حكماً وذلك قبل ان يستدعي المحكوم عليه إعادة المحاكمة .

٤ - أن يرر المحكة بعد الحسكم أوراق ومستندات تصلح لان تكون أساسة المحكم كان الحصم قد كتمها أو حمل على كنمها .

تقديم طلب إعادة المادة (٢٣٤)

يقدم طلب إعادة الدحاكمة إلى المحكمة التي أصدرت الحبكم ويجري في ذلك تبادل اللوالح بين



مدة تقديم طلب المادة (٢٢٥) مدة إعادة المحاكمة هي المدة المسينة للاستثناف وتبندى، في حالة تتاقض الحسكمين من تاريخ تفهم الحكم إعادة المحاكة الثاني إذا كان وجاهماً ومن تاريخ انقضاء مدة الاعتراض إذا كان غيابياً وفي الحالات الثلاثة الاخرى من وم ثبوت الحيلة أو تزوير الاوراق والمستندات والحصول على الاوراق المكنومة . يجوز طلب إعادةالمحاكمةبالاستناد إلىالاسبابالئلانة الاخيرةمنالمادة (٣٣٣)ولوكان الحكم الاخيرقدايدته محكمة التمييز . Illia (177) ەق تقرر المحكمة قبول أذاً ظهر في المحاكمة الجارية أن طلب أعادة المحاكمة فد قدم من المدة المينة قانو نا وأنه ينطوي على مب أو اكثر من الأرباب المدينة في المادة و٢٢٣٪ تقرر المحكمة قبول الطلب والنظر في اساس الدعوي وبعد طليب اعادة استماع الفرقا والندقيق في أور الهم النبوتية ومعاع اقوالهم تصدر قرار ابرد الطلب وفسخ الحسكم وابطالة أوتعديد المعا كرة Illes (477) وجود حكمين اذا قبل طلب إعادة المحاكمة بناء على وجود حكمين متباينين وثبت ذلك يلني الحكم الثاني ويظل الأول مساسين نافذ المفعول . الأحوال التي لا 11/45 (177) لا يقبل طلب إعادة المحاكمة ثانية على حكم صدر بناء على حكم أعيدت المحاكمة عليه . يقبل معها الطاب الفصل الثاني والثلاثون في التمييز الاحكام القابلة الادة (١٣٩) ١ - كل حكم صدر من محكمة الاستثناف في المواد المبينة في الفقرة الثانية من المسادة العاشرة من قانون تشكيل الحاكم النظامية محق لأي من الفريقين أن يستدعي تميزه خلال ثلاثين يوما من تار خ تهيمه اذاكان وجاهياً ومن تاريخ النبليخ اذاكان غيابياً . ٧ - في الاحوال التي لا مجوز قبيها تميز الاحكام إلا باذن ، بحب على طالب الاذن ان يقدم الطاب خــــلال عشرة أيام من التاريدخ الذكور . ٣ ــ اذا رفضت عُكمة الاستثناف اعطاء الاذن ، عق لطالبه ان يتقدم بهذا الطلب الى رئيس محكمة النميز خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه قرار الرفض . ٤ ــ اذا صدر الفرار بالاذن ــ سواه من محكمة الاستثناف أم من رئيس محكمة النمييز ــ وجب على المعران يقدم لائحة التمييز خلال عشرة ايام من تاريسخ تبليغه قرار الاذن . و فادَأُ حِدالِقُو يِقِينَ خسالال مهل اذًا توفي أحد الفريقين أو تقرر إعلان إفلاسه أو فقد أهليته للخسومة إخلال مهل التمييز بجب انبيلغ الحسكم الى ورثنه أو من يقوم مقامه قانونا ويعتبر هذا التبليغ مبدأ لمدة النميز . النميس مدة التمين في اللدة (٢٤١) اذا كان الميز قدم طلباً بتأجيل دفع رسوم النميز فالمدة التي تبدأ من يوم تقديمه الطلب وتنتهي في يوم اللاغة القرار بشأن طلبه لا عسب من مدة النميز . يتأجل دلع الرسوم الله تقدم لا مع الله (٢٤٢) يرفع التعبير يُقدر المُحَمَّةُ إلى عكمة التعبير في عمسان أو إلى عكمة الاستثناف الق أصدرت الحكم.

mym لترفعها مع أوراق الدعوى الى محكمة التمسر. عزبان لائمة اللدة (٣٤٣) تنشمن لانحة النمييز النفاصيل ما يأتي : إ _ اسم المميز وشهرته ومهنته وعنوانه النبلسغ . ٧ _ اسم الممرز صده وشهرته ومهنته وعنوانه. ٣ _ اسم الحسكمة التي أصدرت الحكم الممر وثار يحد ورقم الدعوى التي صدر فيها . ٤ - تاريخ تبايد ع الحسكم المدير الى المدير (بكسير الياء) اذا كان غيابياً . أسباب الطون في حكم عكمة الاستثناف بصورة دوجزة ، وفي بنود مستقلة و برقمة بارقام متسلسلة. رزنال لانحة المادة (٢٤٤) ١ - نـ نخ الح. كم يكفي لتبليخ المميز ضمه هم ، م نسخة إضافيسة مصدقمة جميعها من رئيس كستاب محكمة ترفق لا أعة النميز بعد من ا الندير الاستثناف التي أصدرت الحكم. ٢ ـ نسخ لائحة النمييز بكفي لتبليغ المميز طدهم . على أنه أذا كان عام واحد ينوب عن اكثر من واحد من المميز ضدهم بكتفي بتقديم نسخة واحدة من الاوراق المذكورة أتبايغها اله بالنيابة عنهم تلغالارراق اللهة (١٤٥) إن الما يز ضاه : --١ _ نسبة من لا نموز النبيد . ٧ ـ نسخة مصدقة من الحكم المديز على انه اذا كان محام واحد ينوب عن اكثر من واحد من المميز ضدهم ، يكننهي بنقديم نسخة واحدة من الاوراق المذكورة لتبليغها اليه بالنبابة عنهم . ٣ _ يحق للم يز ضده أن يقدم لا يحة حوابية خلال أسبوع من تاريخ تبليفه لا أيحة التمييز . يردكل تمبيز لم يقدم خلال مهل التمبير او لم تراع فيه احكام المادتين السابقتين . لزوم نقدليم المديز خلال المدة المعشة كفة النظر ١ ـ. تــظر محكمة الشـــيز في محضر الدعوى واللوائح التي قدمها الفرقاء وسائر اوراق الدعوى تدقيقاً في النهيميز الا أذا قررت من تَنقأً، نفسها أو طلب أحد الفرقاء النظر فيها مرافعة ووافقت على ذلك . إ ـ إذا فررت المجكمة النظر في الدعوى مرافعة تعين بوماً للمعاكمة وتدعو الفرقاء المعضور فيه . ٣ _ أ _ في اليوم المين تباشر المحكمة رؤيةالدعوى محضور من حضر من محامي الفرقاء وبعدان تستمع لانوال واعتراضات الحاضر منهم وتستوضع ما ترى ضرورة لاستنضاحه تدقق في القضية ب_ لا يسبع لاي من الفرقاء ان يرافع امام يحكمة التمهير الا بواسطة عاممه ، واذالم بحضر محامي اي فريق في الجلسة ننظر المحكمة في القضية على ضوءٌ محضـــر المحاكمة واللوائح والاوراق.

ج _ اذا لم تنكن المحكمة من فصل اللضية في جلسة واحدة تؤجل رؤيتها الى جلسة آخرى مح

تصدر قرارها اما بتأييد الحسكم واما بنقضه واعادته للمحكمة التي اصدرته . ٤ ـ لمحكمة التبديز أن تحركم في الدءوى دون أن تصدها الى مصدرها أذاكان الموضوع صالحًا للعسكم

والحكم الذي تصدره مذه الصورة لا يقبل اي اعتراض أو مراجعة احرى .

وسوا. احضر محامو الفرقاء هذه الحالسة او ما يناوها من حاسات او تخلفوا جميعهم أو بعضهم

الموجودة رئصدر قرارها ,

المستأنفة

نلنى الحكم ١ - وقوع خطأ في اصول المحاكمة يعتبرالنقض شاملًا لذلكالقسم من الاجراءات التي وقعت بعدالسبب ٢ _ كونه مفايراً القانون، يترتب على المحكمة الني اعبد البها أن تدعو الفريقين وتصحح حكمها بمواجهتها • الحكمين كأبهابجب اعادة الدعوى الى المحكمة التي من اختصاص النظر فيها لتراها وتفصل فيهامن جديد. اذا نفص الحسكم المهيز واعد الى المحكمة التي اصدرته وحب عليها 'ان تدعو الفرقاء في الدعوى للرافعة في يوم تعدُّنه لهذا الغرض بناء على مراجعة أي منهم وتستأنف النظر في الدعوى • في البوم المعين تــار المحكمة قرار النمييز المتضمن نقض الحسكم وتسمع اقوال الفرقاء بشأن قبول النقص او عدم قبوله ثم نقرر فبول النقص او الاصرار على الحسكم السابق ، فاذا فررت القبول تسير في الدعوى بدءاً من النقطة المنقوضة وتفصل فيها ، وإذا قررت الاصرار على حكمها السابق العلل والاسباب التي استندت المها في الحركم المدَّقوض واستدعى احد الطرفين قير أو الاصرار يجوز لمحكمة النمييزان :

تصدر محكمة النمييز قراراتها بإجماع الآراء او باكثريتها وبيجب ان تحتوي هذه القرارات على :--

٣_ الاساب التي اوردها الطرفان للطعن في الحكم المميز او لتأسده]. إ ـ القرار الذي أصدرته محكمة التسييز بتصديق الحكم المميز أو نقضه واعادته أو نقضه والحكم في القضة مع بيان اسباب النقض او الحكم والرد على اسباب الطعن الني لها تأتير في جوهره سواء في النصديق أو النقض .

احكام عكبة المادة (٥٥٥)

كل حكم رفع الى محكمة التمييز وأصدرت قرارها بتأييده يعتسبر قطعياً لا يقبل اي اعتبراض

الغصل الثالث والثلاثون الاصول الني تتبع امام محكمة التسير بصفتها محكمة عدل عليا

المادة (٢٥٢) تبدأ كافة الاجراءات لدى محكمة النسير بصفتها محكمة عدل عليا بتقديم استدعاء الىقلم المحكمة

٣ _ نفض الحسيم الاخير من الحكمين المتناقضين فلايبقى لزوم لرؤية الدعوي الثانية ولكن اذا نقض

النظر بالدعوى ولاحة الحكمة الني اعد الما الحكم الناوض

١ ـ تدقق فيه مرة ثانية وتصدر قرارها اما بتأييد الحكم او نقضه فاذا قررت نقضه للأسباب السستي ارجبت النقض الاول تعبد الدعرى الى المحكمة التي اصدرت الحكم فيها وعندئذ يسترنب عليها

٢ _ تتولى رؤية الدءوى مرافعة وتفصل فيها بالوجه الذي تواه موافقاً للمدل والقانون ، والحكم الذي يصدر بهذه الصورة لا يقبل اي اعتراض او مراجعة آخرى .

١ _ اسم الغريقين وعنوانها ومهنتها ومحل افامتها .

بالاكترن ٢ ـ خلاصة وافية للحكم المميز .

ه ــ تاريخ صدور القرار . ٧ _ الرسوم والمصاريف .

او مراجعة اخرى .

اسباب نقض (1 1 A) 50 [[] 1Kady

تنقض محكمة النمبيز الاحكام المميزة للاساب النالية : ـــ

١ - اذا كانت المحكمة التي اصدرت الحسكم قدنظرت في الدعوى مع أن رؤيتها لم تكن من اختصاما

أ _ أن الصلاحة الموقعية لا تكون سباً النقض الا أدا اعترض عليها عند البد، في نظر الدعوى ثم اعترض عليها ايضاً لدى محكمة الاستثناف .

ب ان يكون لمحكمة النمييز الحق في ان تبحث في الوظيفة (الصلاحية الذائية) ولو لم يطلب

٣ ـ ان يكون الحكم مخالفاً للقانون وذلك : _

أ ـ بتطبيق فانون لم يكن معمولا به عند وقوع القضة المحكوم بها الا اذا كان في ذلك الثانون نص على أن تسري أحكامه على ما سبقه .

ب ان يكون الحركم في ذانه في محلم الا ان المحكمة اسندت حكمها الى مادة فانونية اسامت فهم معناها فحملتها على غير محملها القانوني .

حِــ انْ نَكُونُ المُمكمة آخطأت في تأويل مفاد سند بحتوي على عقد بين الفريقين وفسرته بنني يخالف مفاده الصحيح او الحطأت في تأويل معنى للقانون او النظام الذي يتعلق بذلك السندو شروطه . د - أذا كانت المحكمة لم تستند في حكمها ألى مادة قانونية معينة تنطبق على القضة الني صدر الحكم فيها،

٣ ـ ان ترد الدعوى بصورة مخالفة لاصول المعاكمة : _

أ _ اذا كمانت هذه الاصول بما يتعلق بواجبات المحكمة المتر نب عليها اجراؤها من نفسها وبدون طلب الفريقين فهذه المخالفة تستازم نقض الحسكم ولو لم يطلب ذلك احد الفريقين اثناء رؤية الدعوى في محكمة البداية او الاستشاف .

ب- اذا كَانتُ الْحَالَفَة تَتَعَلَّقُ مِحْقُونَ الْحُصِينُ فَلَا تَكُونُ سَبًّا لِلنَّفْضُ الْا اذا طلب احدها ذلك وأهملت المحكمة البعث فيه .

 إذا صدر في دعوى وأحدة حكمان يناقض أحدها الاخر مع أن ذات وصفة الطرفين لم تنغير اينقض الحكم الثاني منهما كما ينقض الاول ايضاً اذا كان قد صدر بصورة مخالفة للاصول والقانون .

المادة (١٤٩) محكمة التسيز تقسرو نقض

اذا كان في الحسكم والاجراءات المتخذة في الدعوى مخالفة صريحة للقانون اركان في اصولي المحاكمة مخالفة نتعلق بوأحبات المحكمة فعلى محكمة التمييز أن نقرر نقضه ولو لم يأت مستدعي التمييز والمديز ضده في لوائعهما على ذكر اسباب المحالفة المذكورة . لم يرد في اللائمة

اما اذا كانت المحالفة نتعلق بحقوق الحصمين فلانكون سبياً للنقض الا اذا اعترض عليها في محكمتي البداية والاستثناف واهمل الاعتراض ثم اتى احد الفريةين على ذكرها في لائحته النسيزية وكان من شَأَمْهَا أَنْ تَغْيَرُ وَجِهِ الْحُمْ .

نقض الم

و اعادة النشية الدعوى الا اذا كان النقض بسبب عدم صلاحية المحكمة ووظبفتها ، ففي هذه الحالة تحيل الدعوى الى المحكمة التي من اختصاصها النظر فيها .

(rol) sall

194

(Yoy) salt! الن_ ظر

لدى تقديم الاستدعاء يعين رئيس المحكمة وقتاً لسماع المستدعي او محاميه ــ دون دعوة النويق الآخر - بشأن اصدار قرار موقت او اصدار مذكرةلبيان الاسباب الموجبة او المانعة وتنظرالمكمة في الاستدعاء في طلبه ، فان رأت أن الاسباب التي قدمها تبور ذلك ، تصدر قراراً موقتاً أو مذكرة بشليغاستدعا. المستدعى وما قدمه من اوراق مؤيدة له الى المستدعى ضده ولكل شخص آخر تأمر المحكمة بسلما اله. Illes (NOY) تقديم لائحية

اذا رغب المستدعى ضده في معارضة أصدار قرار قطعي رجب عليه خلال مُأنية ايام من تاريسخ چو ابیــــة تبليغه الاستدعاء أو خلال المدة التي نأمر بها المحكمة _ سواء اكانت اقصر ام اطول من ذلك _ ان

يقدم لا نحة جوابية مع نسخة منها لتبليفها للمستدعى فاذا تخلف عن تقديم اللائحة وفق ما ذكر لا مجوز سماعه في معارضة الاستدعاء ، الا أذا أوعزت المحكمة مخلاف ذلك .

تاريخ النظر

أذا فدمت اللائعة الجوابية يدوج رئيس المحكمة الاستدعاء في قائمة القضايا ويمســـبن تاريخ ووفت في الاستدعاء النظر فيه ويبلغ دُلك الفرقاء الا اذاكان موعد النظر في الاستدعاء قد عين في القرار الموقت .

رد کل من

١ - لدى النظر في الاستدعاء يقوم المستدعى ضده بادى، ذي بده بمخاطبة المحكمة ريكون المستدعي الطرفين على حجج الآخر الحق في الرد عليه ، ويشترط في ذلك أن يجوز المحكمة اذا ما استصوبت أن تسميح المستدى ضده ان يرد على أية حجم أدلى ما المستدعى .

٧ - يجوز للمحكمة ان تسمح الفرقا. بتقديم بينة بالطريقة التي تستصوبها .

1 Jes (177) اصدار قرار

ليس في هذه الاصول ما يمنع المحكمة من اصدار اي قرار تمهيدي تستصوب اصداره في القضة . الفصل الرابع والثلاثون

الاصول التي تنبع امام المحكمة الحاصة

الفصل فيا اذا المادة (٢٧٢)

كانت الدءوى اذا نشأت مسألة نتعلق بقضة فها اذا كالت قضة احوال شخصة داخلة في الصلاحية المطلقة المحرلة لمحكمة دينية أم لا فعلى الفرقاء ذوي الشأن أر على المحكمة التي نشأت امامها هـذه المسألة أن بجيادها احو السنمية الى المحكمة الحاصة المنصوص عليها في المادة (١١) من قانون تشكيل المعاكم النظامية بمذكرة تقدم الى رئيس كتية محكمة التماز.

شكل المذكرة (TTT) ist!

تحتوي كل مذكرة على فقرأت ترقم بارقام متسلماة وتتضمن بصورة موجزة : -٨ ـ الوقائع الجوهرية المتفق عليها من الفرقاء.

٧ ــ الوقائع الجوهرية التي هي موضوع الناذع.

٣ ـ ادعاءآت كل من الفريقين .

سماع المالة

يقوم وتيس الكنبة لدى تسلمه مذكرة كهذه بتبليغ الفرقاء مذكرات حضورالمشول امام المحكمة الْجَاصَةُ فِي المُؤْعِدُ الذِّي يُعِينُهُ لَذَلَكُ رَفِّي هَذَا المُوعِدُ لَسْمَعِ المُعكِّمَةِ اقوال الطرفين فيها يتعلق بالسَّالة الله يعلمُ النها اصدار قرارها فيها وفصلها وتحقيقاً لهذا الفرض يكون السعكمة الحاصة جميع الصلاحيات القولة الى تحكيمة بدائية بمتشفى هذا القانون وتتبع عندئة بقدر ما تنطلبه الطروف اصرول المحاكمات الطفولة الذي المثما "كم البدائية في تعلق بسياع الدعوى وقطلها .

. ر ١٥ ، \ عندما تتم المحكمة الحاصة فصل المسألة المقدمة اليها تسجل الاستنتاج الذي توصلت اليه بشأنهاو تصدر قرادها بنفس الطريقة التي تجري عليها المحاكم البدائية في مثل عده الحالة .

MAL

الفصل الحامس والثلاثون احكام مختلفة

(177) 3341 الكتابة او الحسابة التي تقع في الاحكام والقرارات عن طريق السهو العرضي . ly_kd_

لدى حساب الزمن ايفا. للغايات المقصودة من هذا الغانون تتسع القاعدة التالية : – إ ـ إن المدة الشار البها بعدد من الابام ابتداء من وقوع حادثة أو القبام بعمل أو شيء أو فيها يتعلق حاب المادة (١٢٧)

عَهِلَ الاعتراضُ والاستئناف والتمايزُ وتقديم اللوائح تعتبر غير شاملة للبوم الذي وقعت الحادثة

٧ عسب المام العطل الرسمية من المدة المقررة اذا جاءت في نهاية المدة .

ع _ كل اعلام صدر من محكمة يقى مرعاً ومعتبراً مالم نفسخه أوتنقضه مجسب الاصول والقانون تلك الهكمة أو يمكمة أخرى أعلى منها وينفذ حكمه على كلا الحصين المتداعين بالذات أو على من قام وقامها ولا يسري على غيرهما ، ومع ذلك فلو حكم على عدة الشفاص وكان بينهم وحه اوتباط قانوني ينع من الحكم على احدهم وبراءة ذمة الآخر ، فأنهم جمعهم يستفيدون من الحكم الصادر بتبرئة الذمة في الدعوى الاعتراضة أو في الاستثناف أو التسييز وأن كان المعترض أو المستأنف او المميز واحد منهم فقط .

> (ATA) ist! الالفياء

١ ـ قانون أصول المحاكمات الحقوقية العثماني الصادر بتأريخ ١٩ جادى الآخرة سنة ١٢٩٣ وذيله الصادر

٣_ قانون اصول المحاكمات الحقوقية رقم (١٤) لسنة ١٩٣٨ عدد (١) المبتاز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٧ أيار سنة ١٩٣٨ الملحق رقم (١) .

£ ـ قانون اصول المحاكمات الحقوقية رقم (٥٣) لسنة ١٩٣٩ عدد (٩٦٨) الممثناز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في 11 كانون الاول سنة ١٩٣٩ الملحق رقم (١) .

ه ـ قانون اصول المحاكمات الحقوقية (المعدل) رقم (٤٤) لــــة ١٩٤٤ عدد ١٣٨٠ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٤٤ اللحق رقم (١) .

٧ _ اصول المحاكمات الحقوقية لسنة ١٩٣٨ عدد (٧٥٥) الميناز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ الملحق رقم (٣) .

٧ _ اصول المحاكمات الحقوقية (المملة) لسنة ١٩٣٨ عدد ٧٨٠ الممتاز من الوقائع الفلسطينية المؤرج في ه أيار سنة ١٩٣٨ اللحق رقم (٢) .

SIN Co

190

ال هيأة النباء

يقتضى للادة (٣١) من الدستور

قانون العقوبات العسكري نانون رنم (٤٣) لسنة ١٢٥٢

446

المادة ٢ _ يكون للالفاظ والممارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المحصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينسة على

نعني كامة (فرد)كل شخص مستخدم في الجيش العربي الاردني بموجب شروط الاستخدام القانونية · وتعني كامة (الحدمة الحربية) الحالة التي يكون فيها الحيش ار قسم منه قامًا بمهمة حربية او في اية حالة

اخرى يعلن رزير الدفاع انها تعتبر خدمة حربية .

رتعني كلمة (الجيش) الجيش العربي الاردني . رتعني عبارة (رئيس الاركان) رئيس اركان حرب الحيش العربي الاردني .

المادة ٣ _ بجوز لرئيس الاركان او ايضابط ينتدبه ان يؤلف مجلساً عسكرياً من أجل محاكمة اي فردمن افراد الجيش

لاية جرية خلافاً لاحكام هذا القانون .

المادة ﴾ _ يؤلف المجلس المسكري من رئيس وعضوين على الافلوعندما يكون المتهم ضابطاً يجب ان يكون رئيس الجلس برنبة وكبل قائد فما فوق على ان لا يكون المتهم مرؤوسًا له مباشرة . اما في الحالات الاخرى فيعب ان يكون رئيس المجلس برتبة رئيس فما فوق ، ويكون اعضاء المجلس من الضباط الذين هم ليسوأ أدنى رئبة من المتهم او دون رئبة ملازم ثان .

المادة ٥ ـ مجوز المجلس العسكري ان يفرض عقوبة او اكثر من العقوبات التالية :

1_ الاعداء

٢ _ الحبس ألوبد

٣ _ الحبس مدة لا تزيد على حمس سنوات

ع ـ الطود من الحش

ه ـ تنزيل الرنبة

٧ - فقدان الاقدمة

γ ــ التعنیف او التوبیخ ۸ ــ الحرمان من الواتب مده لا تزید علی ثلاثة اشهر

p _ الاعتقال مدة لا تزيد على ثلاثة أسهر

المادة ٧ ــ اذا ثبت على شخص ارتسكاب جرم يستوجب الحكم عليه بالحبس المؤيد فيجوز للمحكمة ان تحكم بالحبس

المادة ٧ .. حيثًا ورد نص هذا القانون بفرض عقوبة عن اي خرم معنى نجوز للمحكمة أن تحكم بهذه العقوبة أو باية

٨ ـ أصول الحجاكيات الحقوقية (المعدلة) لسنة ١٩٣٨ عدد ٧٩٢ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٨ الملحق رقم (٢) .

٩ - اصول المحاكمات الحقوقية (المعدلة) لسنة ١٩٣٩ عدد ٨٧٥ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٣٠ آذار سنة ١٩٣٩ الملحق رقم (٢) .

١٠- اصول المحاكمات الحقوقية (المعدلة) غرة (١٢ لسنة ١٩٣٩ عدد (٨٩١) من الوقائع الفلسطينة المؤرخ في ١ حزيران سنة ١٩٣٩ اللحق رقم (٢) .

١١- أصول المحاكمات الحقوقية (المدلة) لسنة ١٩٤٥ عدد ١٤٠٦ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٣ أيار سنة ١٩٤٥ الملحق رقم (٢) .

١٢- أصول المحاكمات الحقوقية (المدلة) نمرة (٢) لسنة ١٩٤٥ عدد ١٤٤٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٥ الملحق رقم (٢) .

١٣- اصُولُ الْحَاكِمَاتُ الْحَقُوقَيَّةُ (المدلة) لسنة ١٩٤٧ عدد ١٩٠٢ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٧ آب سنة ١٩٤٧ الملحق رقم (٢) .

١٤_ أصول مخصصات الشهود لسنة ١٩٣٧ و ١٩٣٢ المنشورة في المجلد الرابع من مجموعـــــة القوانين الفلسطنية صفيحة ٢٠٤١.

١٥- اصول المحكمة العلما لسنة ١٩٣٧ عدد ٩٧٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١ نيسان سنة ١٩٣٧ الملحق رقم (٢) .

١٦- أصول المحكمة العليا (المعدلة) لسنة ١٩٣٩ عدد ٩٠٣ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٣ تموز سنة ١٩٣٩ الملحق رقم (٢) .

١٧٠ أصول المحكمة أأمليا (ألمعدلة) لسنة ١٩٤٠ عدد ١٠٥١ من الوقائع الفلسطينيــة المؤرخ في ١٧ تشربن الاول سنة ١٩٤٠ الملحق رقم (٢).

١٨- كل تشريع اردني او فلسطيني صادر قبل سن هذا القانون الى الذي الذي تكون فيه تلك النشاريع مغابرة لاحكام هذا القانون . المادة (٢٦٩)

رئيس الوذواء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

1404-0-44

اداهيم هاشم توفيق أبو الهدى وزير الندلية

رئيس الوزراء عارف عنبتاوي توفيق أنو الهدى

الذيــــل نفقات الشهود

عن الحضور المبلغ الذي تقرره المحكمة على أن لايتحارز عن كل ليلة يقضيها الشاهد خارج بيته ٠٠٠ فلس ۹۰۰ فلس الشخص الذي يدعى كيفير الناء مايتضه من الوقت في اي مل من احمال الحيرة بما تنطلبه النشية . ٠٥٠ فلسا ٠٥٠ فلسا ٠١ دئائير ٠٠٠ فلس

عقوبة أخف منها ، غير أنه لا بجوز في أية حالة أن تفرض عقوبة أشد نما ورد في النص س

40 EN CO

190

10

91

جـ افتحم عنوة اي بيت او مكمان يقصد النهب.

د ـ افتحم حندياً يقوم بنوبة الحفارة أو ضربه . ه ـ نام في اثناء قيامه بنوية الحفارة او كان مُمَلًا في نقطته .

و ـ تُوكُ خفارته او نقطته او دوريته او مركزه دون ان يكون قد تلقى او امر بذلك من ضابطــه

ز ـ سبب عن قصد احداث انذار كاذب بالحطر في اثناء المعركة وذلك بواسطة اطلاق النار او امتشاق

السوف او فرع الطبول ار اعطاء اشارات او استعمال الفاظ او باية وسيلة كانت .

حـ غادر النقطة الموكول الله خفارتم فر بل ان يستلم خلفه حسب الاصول . اما اذا ارتكب احدى الجرائم المذكورة وهو ليس في الحدمة الحربية فيعاقب بالحبس مدة لاتزيد

على خمس سنوات . ٢ _ يَمَا قَبُ بَالْحَبِسِ مَدَهُ لا تَزْيِدُ عَلَى خَسْ سَنْوَاتَ أَي فَرْدُ :

 آ - سبب عن اهمال _ احداث انذار كاذب بالحطر في اثناء الممركة او السير في الميدان او في اي مكان آخر وذلك بواسطة اطلاق النار او امتشاق السيرف او قرع الطبول او اعطاء اشارات المعركة او

بدرن سبب وجبه وكاف كامة مرور او كامة سر او الماوة جوابية تختلف عما تلقاًه ، او

ج ـ دعي لمساعدة اي ضابط او صف ضابط او اي فرد آخر في تنفيذ واجبانة فرفض اداء تلك المساعدة

د _ استعمل العنف ضد اي فرد يقوم بنقل المؤن او الذخائر الى الجيش او الى القوات التي تتعاورت معه او ارتكب اي حرم ضد الاموال والاشخاص في الـلاد التي مخدم فيها ، او ه _ استولى بصورة غير اصولية وخلافاً للأو امر الصادرة بهذا الشأن على أيَّة دُخَائر أو مؤن مرسلة الى

الحش ار أنة مفرزة منه .

المادة ١٥ ـ يُعاقب بالاعدام ار باية عقوبة الحف أي فرد : ١ - سب نرداً في الحبش او في الة قوة من قوات دولة حليفة او تأمر مع اي شخص آخر او السيخاص آخرين على التسبب في ايقاع ذلك او حاول افناع اي شخص في القوآت المشار اليها آنفاً بالانضام الى

٢ ـ انضم الى غرد قائم في قوة من القوات المشار اليها ٢ نفأ او شهد ذلك النمورد ولم يبذل جهده لقمعه . ٣-كان يغلم وجود تمرد أو بوجود نية القيام بسمود في أي من القوات المشار اليها آنفاً ولم يبلغ دلك فوراً لقائده الأعلى او لاي ضابط ينوب عنه .

١ ـ فترب ضابطة الاعلى وهو قائم بوظيفته او استعبل او الهدم على استعبال العنف معه يعــــاقب بالحس

الويد أو بانة عقوية أحف ٢ ـ ضرب ضابطه الاعلى او استعمل او اقدم على استعمال العنف معه او استعمل تجاهه الفاظأ تنطوي على

يعاقب بالحبس المؤيد اذا اوتكب الجرم في اثناه وجوده في الحدمة الحزبية اما أذا اوتكب ذلك

الجرم وهو النبي في الحدمة الحربية فيعاقب بالخبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

١ - على أي أمر بشروع بأصاده اليه شفضياً ضابطه الاعلى المريحااتناء قنامه عبالم يم طبقته بصووة يظهر معية

المادة ٨ ـ لا ينفذ الفرار او الحكم الصادر من مجلس عسكري قبل التصديق عليه من قبل رئيس الاركان اوالضابط المفوض من قبله ، يجوز لرئيس الاركان او الشخص المفوض من قبله اما ان يصدقالقرار او الحكم او ان يلغيه ويأمر باطلاق سراح المتهم او بمحاكمته ثانية او ان يصدق الفرار مع فنزيل العقوبة او وقف التنفيذ. المادة ، _ لا ينفذ حكم الاعدام ما لم يقترن بالتصديق العالي ونقأ لاحكام الدستور ولا ينفذ حكم الطرد ار تنزيل

الوتية بالنسبة لضابط محكوم عليه باحدى هاتين العقوبتين ما لم يقترن كذلك بتصديق جلالة الملك. المادة ١٠ ـ لا تؤثر احكام هذا القانون على ما لجلالة الملك من حق العفو بمتنضى الدستور .

المادة ١١ ـ يعاقب بالاعدام اي فرد:

١ - هجر او سلم بصورة شائنة اي حصن او مكان او نقطة او مخفر او استعمل اية وسيلة لارغام اي قائد او شخص آخر على ان بهجر أو يسلم بصورة شائنة اي حصن او مكان او نقطة او محفر نما هومترتب على ذلك القائد أو الشخص الآخر الدفاع عنه ، او

٢ ــ القي سلاحه او ذخيرته او عدته بصورة شائنة امام العدر ، او

٣ ـ تخابر مع العدو او اعطاه احداراً بصورة تنطوي على الحانة او ارسل الى العـــدو رابة المهادنة عن

ع ـ أمد العدو بالاسلحة أو الذخيرة أو المؤن أو آوى أو أجار عدواً ليس باسير وهو يعلم أمره ، أو ٥ ـ خدم مختاراً في صفوف العدر ، او امده بالمعونة مختاراً بعد ان اخذ اسير حرب ، ارْ

٦ ــ قام عن علم منه اثنا. وجوده في الحدمة الحربية باي عمل من شأنه ان يعرض للخطر نجاح ابة عمليــات يقوم بها الجيش او اية قوة من قوات دولة حليفة .

المادة ١٧ ـ يعاقب بالحبس المزيد اي فرد:

؟ ـ غادر الصفوف زعم الايقاع باسرى من العدو او للنهب او بحبعة حمل الجرحي الى المؤخرة دون ات يكون قد تلقى او امر بذلك من ضابطه الاعلى ، او

٧ ــ اتلف او اضر باي مال عن قصد دون ان يكون قد تاني اوامر بذلك من ضابطه الاعلى ، او

٣ ـ وقع اسيراً بسبب فلة احترازه او من جراه عصانه للاوامر او لاهماله الواجب عن قصد او تخلف بعد أن وقع اسيراً عن اللحاق بالجبش او باية قوة من قوات حليفة عند تمكنه من ذلك ، او

٤ ـ تخابر مع العدو او اعطاه اخباراً او بعث البه براية المهادنة دون ان يكون مفوضاً بذلك حسب الاصول، او ٥ ـ اذاع باللفظ او الكتابة او بواسطة الاشارات او باية صورة اخرى اخبارًا من شأنها ان تسبب رعبًا او قَنُوطاً لا موجب لمها ، او

٣ ــ استعمل الفاظأ من شأنها ان تسبب رعباً او قنوطاً في اثناه المعركة او قبيل ذهابه اليها ، او ν ــ اساء السارك او حمل غيره على ان يسيء السلوك امام العدر على وجه يظهر الحبن .

ية ١٣ ـ اذا اعطى اي ذرد عن خيانة كلمة المرور أو كلمة السر أو الاشارة الجوابية لاي شخص لا يحق لدان يتلقاها، او اعطى ، عن خيانة كامة مرور او كامة سر او اشارة جوابية خلاف كامة الرور او كلمة السر او الاشارة الجوابية التي أعطيت له فانه يعاقب يعقوبة الاعدام او باية عقوبة أخف وفقاً لما هو مذكور في هذا القانون اذاكان قد أرتكب أياً من الجرائم المشار اليها اثناء وجوده في الحدمة الحربية . اما اذا ارتكب ذلك وهو ليس في الحدمة الحربية فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خس سنوات .

١٤ - ١٠ مريعاقب بالحيس المؤيد أو أية عقوبة أخف أي فرد ارتكب في النساء الحدمة الحربية أي جرم من

7 نـ قرك خابطه الاعلى سعياً رواء النهب

مهد اقتجم مكانا عروسا

انه يتحدى السلطة عداً سواء اكانت الاوامر المذكورة قد صدرت اليه شفوياً ام كتابياً او بالاشاوة أم بخلاف ذلك .

٢ – عصى وهو في الحدمة الحربية اي أمر مشروع اصدره البه ضابطه الاعلى . يعاقب بألحبس المؤيد أو بابة عقوبة اخف ، أما أذا أرتكب ذلك وهو ليس في الحدمة الحريب

فيعاقب بالحبس مدة لا نزيد على ثلاث سنوات .

المادة ١٨ ـ يعاقب بالحبس مدة لا قزيد على ثلاث سنوات اي فرد : ــ

١ - كان ذا علاقة في شجار أو عراك أو أخطراب ورفض اطاعة اي ضابط امر بتوقيفه _ ولوكان ذلك الضابط دونه رتبة ـ او ضرب ذلك الضابط او استعمل او اقدم على استعمال العنف ضده .

٢ - ضرب شخصاً يتولى حراسته او استعمل العنف ضده ، سواء اكان ذاك الشخص خاضعاً للقوانسين العسكرية ام لم يكن وسوا. اكان ذلك الشغص ضابطه الاعلى ام لم يكن .

٣ ـ قاوم الحرس الذي من واجبه القاء النبض عليه او نولى حراسه .

٤ - فر من النكنة او المعسكر او المقر .

المادة ١٩ ـ اذا اهمل أي فرد اطاعة الإوامر العامة أو أوامر الحامية أو غير ما ذكر من الاوامر يعافب بالحبس منة لا تزيد على سنتين .

المادة ٢٠ - اي فرد : -

١ ـ فر او حاول الفرار من الجيش .

٧ ـ اقتع غيره من افراد الجيش بالفرار من الجيش او سعى او دبر او حاول اقناعه بذلك .

يعاقب بالحبس المؤبد او باية عقوبة الحف اذا ارتكب الجرم اثنا. وجوده في الحدمة الحربية . اما اذا ارتكب ذلك الحرم وهو ليس في الحدمة الحربية فعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات.

المادة ٢١ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أي فرد : ــ

١ ــ ساعد اي فرد من افراد الجيش على الفرار .

٢ -- كان مطلعاً على فوار اي فرد أو على اعتزامه الفرار ولم يبلغ ذلك فوراً لضابطه الاعلى ولم يتخذكلما غي وسعه من الوسائل للقبض على الغار او الذي ينوي الفرآر ·

آادة ٧٧ ـ بعاقب بالحبس مدة لا تؤيد على سنتين اي فرد : ــ

٢ - تخام عن الحضور الى مكان التجمع (الاستعراض) أو الى الملتقى الذي عينه له ضابطه الاطي أو غاذر أي مكان كهذا بدون اذن قبل استبدال غيره به أو غادر الصفوف دون ان يكون عملة سبب معقول

٣ ـ وجد وهو في المنم أو الحصن أو في مكان آخر خارج الحدود المبينة في الأوامر العامة أو أوامر الحصن أو هي أي أمر آخر أو وجد في أي مكان حظر عليه الوجود فيه عوجب تلك الاوامر دون أنْ يكون مزوداً يجواز أو تصريح كتابي من القائد أو من شخص فوض البه القائد صلاحية إصدار مثل همذه الجوازات

دة ٢٣ سـ أي قرد ابتر تقوداً أو تواطأ على ابتراز تقود او ما يقوم بالنقود بواسطة النهديد أو استمال المنف تجــــاه أي عيم أو بالمهامة غريمة ينص عليها هذا القانون ؛ يعافب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات .

دة و ٧٤ ... أي قرد كان مسؤولا عن مفظاه توريع أموال أو سلمعامة أوسلع خاصة الميش أو كان ذا صاة بدلك وسرق تلك الاموالياو السلع أوأسا ءاستعالما بطريق الاحتيال أوكان ذا صلة في سرقتها أوإساءة استعالما طي ذلك الوجه واختلاسها إو بواطأ فل ذلك أو اطلب الله السلع عن قصد ساتب بالحبس مدة لا الديد على مفس سنوات .

اللدة ٢٥ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات اي فرد :

١ .. عارض او نظاهر بالمجز او سبب لنفسه مرضاً او عجزاً . ٢ _ عطل عضواً من أعضائه أو آذى نفسه قصداً او عطل قصداً عضواً من اعضاء غيره من أفراد الجيش أو آذاه سواء أكان ذلك بطلب من ذلك الغير أو بدونطلب بقصد جعل ذلك الغير غير صالح للخدمة أوعمل

على تعطيل او ابدًا، نفسه من قبل شخص آخر بقصد جمل نفسه غير صالح للخدمة . ٣ ـ سلك عن قصد سلوكا سيئاً او عصى عن قصـــد وهو في المــتشفى او في غيره من الاماكن أية أوامر صادرة البه فسبب بسلوكه او عصيانه مرضا او عجزاً لنفسه أو أدى الى تشديد وطأة المرض أو العجز أو

المادة ٢٦ - يعاقب بالحابس مدة لا نزيد على ثلاث سنوات أي فرد سترق او اختاس مالا أو مناعاً محص أحد رفقائه أو أحد النباط أو مالا أو مناعا بخص ابة مؤسسة من ، وسسات الجيش او حصل على ما ذكر بطريق الاحتيال او

المادة ٢٧ ـ إذا ارتكب أي فرد جرم السكر يماقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات اذا ارتكب الجرم المشار اليه اثناء وجوده في الحدية الحرية واثناء قيامه بالوظيفة . اما اذا ارتكب ذلك الجرم اثناء قيامه بالوظيفة وهو ليس في الحدمة الحربية فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

للدنه ٢٨ - اي فرد يرئس حرساً او مختراً او دورية أو نقطة واطلق بدون تفويض قانوني سراح شخص عهد بسه اليه عاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات اذا كان قد ارتكب الجرم المذكور عن قصد، أما اذا كان عن غير قصد فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات

المــادة ٢٩ مــ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة اي فرد : ١ ــ استبقى بلا ضروره شخصاً نحت النوقيف ولم محضره المحاكمة او تخلف عن عرض قضيته على السلطة المختصة

٢ - عهد شخص الى ضابط او صف ضابط او احد افراد الانضباط ثم علف بدون سبب معقول عن تسلم

الضابط او صف الضابط او احد افراد الانضباط الذي عهد اليه بدلك الشخص بيانا خطياً موقعاً منهالحرم النسوب الى ذلك الشخص عند تسليمه اليه او حالما يمكنه ذلك او خلال مدة لا تشجاوز ٢٤ ساعة .

٣- كان ينولى قيادة حرس ولم يقم حال النهاء حراسته أو نوبته أو خلال ٢٤ ساعة من الوقت الذي وضع فيه أي شخص في عهدته اذا لم يستبدل آخر به قبل ذلك باعطاء الضابط المسؤول الذي أمر بالرجوع اليه اسم الشخص الوجود في عهدته والجرم النسوب الله بقدر ما وصل الله علمه واسم ورثبة الضابط أو الشخص الآخر الذي عهد المه بذلك الشخص مع أي بيان القاء بهذا الشأن .

المسادة ٣٠ ــ اذا كان أي فرد موقوفاً أو معتقلاً أو محبوساً فيالسجن أو موضوعاً تحت الحفظ القانوني على أي وجه آخر وفر أو حاول الفرار فانه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات.

السادة ٣١ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات أي فرد :

ا ــ حمل أي شخص عنوة على حمل أو نقل شيء أو تقديم . وْنْ دُونْ تَفُويْسْ قَانُونِي بِذَلْكَ . ٢ ـ فرض أي جمل على بيع المؤن أو السلع التي تجلب إلى أي حصن أو عنيم أو نقطة أو ثكنة اذا كان يتمتع
 فيه باية امرة أو سلطة أو على بيع العتاد والمؤن المجلوبة الاستعال الجيش أو أخاد أي رسم أو تقاضى أية منفعة فها بتعلق بأية مؤن أو أرزاق أوكانت له منفعة في ذلك البيع على أي وجه من الوجوء .

٧ _ على أو كانت له صلة في التخلي عن أسلحته أو أعندته أو مهاته أو ادواته أو ثبا به أو لوازمه العسكر يةأوعن أية أموال عامة صرفت له لاستعالة الحاص أو ارتمن عليها للمقاصد العشكرية (سواء أكان تخليه هذا عن طريق رهن الله الأهياء أو بينها أو اللافها أو غير ذلك) . :

190

٢ ــ اضاع عن إهال أي شيء من الأشياء للذكورة في الفقرة السابقة .

٣ - تخلي عن أي وسام عسكري ممنوح له سواء أكان تخليه هذا عن طريق رهن الوسام أو يعه أو انلافه. ٤ ــ ألحق عن قصد ضرراً بأي شيء من الأشياء المشار البها في الفقرات السابقة أو بأي مال عص احدرنقاله أو احد الضباط او محص منتدى الجيش او جوقة للوسيقي النابعة للجيش او بأية مؤسسة تابعة للجيش او

يعاقب بالحبس المؤبد إذا إرتسكب الجرم للشار اليه اثناء وجوده في الحدمة الحربية اما اذا ارتسكه في الاحوال العادية في وقت السلم فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات .

المسادة ٣٣ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أي فرد :

١ ــ ادخل عن علم منه اي بيان كاذب او إحتيالي او كانت له صلة في إدخال بيان كهذافي اي تقرير اوكشف او جدول دوام او جدول روانب او شهاده او دفتر امر عسكري او اي مستند آخر نما يكون قد وضعاهو او وقعه با. شائه او مما هو مكاف بالتحقيق عن صحته أو اجرى عن علم منه اي حذف او شيء مما تقدم ذكره بقصد الاحتيال اوكانت له صلة في ذلك.

٧ - حذف او شوه او غير او تسبب في ضباع اي مستند كان مكلفا بالمافظة عليه او بابرازه بقصد إلحاق الفرر بأي شخص او بقصد الاحتيال .

٣ ـ اعطى عن علم منه تصر بحاكاذبا بشأن اي امر يقضي عليه واجبه الرسمي اعطاء تصريح به. للسادة ٣٤ ــ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أي فرد :

١ - ترك في اي مستند يتعلق بالروائب او الأسلحة او اللخائر او العتاد او الالبسة او المهمات العسكرية لو الارزاق او الاثاث او الفراش او الاغطية او الشراشف او الملف او اللوازم أمدى توقيعه اياه اي مكان جوهري غير معماً مما يعتبر توقيعه عليه مستنداً.

٣ - رفض وضع او ارسال اي تقرير او كشف مماهو مكلف عكم الواجب بوضه او ارساله او تخلف عن وضع او ارسال ذلك التقرير او الكشف عن إهال بالغ .

أادة ٣٥ ما يعاقب بالحبس مسدة لا تريد على ثلاث سنوات أي فرد :

١ .. قدم شكاية كاذبة ضد أي فرد وهو يعلم أن شكواه كاذبة .

٧ - أدلى اثناء تقديمه شكاية عن حيف يعتقد انه لحق به ، بيبان كاذب ينال من سمعة أي فرد وهو يعــلم كذبه أو اخفى عن علم منه أية أمور، واقعية جوهرية .

٣ ــ قدم بيانا كاذبا الى أي شابط أو موظف مدنو فها يتعلق شمديد إجازته وهو يعلم كذبه . ادة ٣٧ ــ أي فرد :

١ ساتبلغ مذكرة للحضور أو امرآ بالحضور لاداه الشهادة أمام عجلس عسكري وتخلف عن الحضور .

٢ - رفض اداء السمن بعد ان كلفه المبلس بصورة قانونية لزوم ادائها .

٣ ــ رفض تقديم أية مستندات في حيازته أو تحت تصرفه طلبها منه المجلس المسكري بصورة قانونية •

٤ - رفين صنته هاهدا الاجابة عن أي سؤال طلب البه عجلس عسكري الاجابة عنه بصورة قانونية . ه سانتهك حرمة علس عسكري باستعال عبارات تنطوي على التحقير أو النهديد أو التعطيل أو يقصد بهاتعطيل

اجراءات ذاك المتلبي أوانشويشها .

و الله والما والم بين ما المهل المسمال الفيارات الله كوية في الفقرة الخامسة أو بقصد تعطيل أو تشويش. ر بالجراوات ذلك الحلس فيجوز للمجلين ذايه إن محكم على الفاعل بألمبس مدة لا تتجاوز واحداً وعشرين يوما بأمر بهداره الرايس موقعا بامضاله بدلامويها كمنه أمام بعلس مسكري آخر و

المادة ٢٧ - أي فرد يعطي بعد حلفه اليمين أمام مجلس عسكري بينة كاذبة وهو يعلم كذبها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد

المادة ٢٨ ـ ماقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أي فرد : ١ ـ بطلب من أي شخص مسكنا أو مأوى مهماكان نوعه مما لا عمق له ان يطلبه . ٧ ـ يسيء باستمال العنف أو يقصد اجراز لقال معاملة الساكن في أي بيت مخصص لسكني أي شخص أو لايواه

المادة ٢٩ ـ عاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أي فرد : ١ _ طلب عن قصد أنه سيارة أو عربة أو حبوان أو مركب أو أية واسطة اخرى من وسائط النقل أو أي طعام أو علف أو بربن او ارزاق مما لا يتطلبه الحيش بالفعل .

٧ - لم يغرج بوجه السرعة عن أية سيارة أو عربة أو مركب أو أية واسطة اخرى من وسائسط النقل مما لا عنام اليه الجيش بالفعل .

٣ _ اساء معاملة أي شخص يقوم باعمال النقل أو أي حيوان يستخدم لهذه الغاية .

٤ ـ توعد أي شخص لحله على تقديم أية عربة أو حبوان أو مركب او أية واسطة من وسائط النقل او ايطعام او علف او ارزاق او برين هو غير مكلف بتقديه او لوح باستمال العنف او بالوعيد بقصد حمل ذلك الشخص على تقديم ما ذكر .

المادة ٤٠ أي فرد اعطى عن علم منه جوابا كاذبا عن اي سؤال من الاسئلة المثبتة في نموذج التعهسد التجنيد وجهسه اليه الشخص الذي احضر امامه لاعطاء الاقرار أو وجه اليه بايعال من ذلك الشخيص ، يعاقب بالحبس مسدة لا

المادة ٤١ ــ عاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أي فرد :

١ ـ كان ذا صلة في تجنيد أي رجل وهو يعلم أو كان لديه سبب معقول يحمله على الاعتقساد بان ذلك الرجل في حالة تجمل محنيده منطويا على ارتكاب حرم خلافا لأحكام هذا القانون .

٧ ـ خالف عن قصد أي قانون أو نظام من القوانين أو الإنظمة المتعلقة بتجنيد افراد الجيش . الله الله ٢٤ ـ أي فرد او أي شخص مدني سبق ان خدم في الجيش وترك الحدمة افشى ، دون تفويد ف قانوني ، شفهيسا أو كتابة او بالاشارة او على وجه آخر عددرجال الجيش او عدد أية قوة من قواته او مواقعها او محسارن الاسلحة والدخائر او الارزاق الحاصة بها او أفشى أية تحضيرات او اواص تتعلق بعمليات أو حركات الجيش او أية قوة من قواته في أي وقت وعلى وجه يرى للمجلس ان افشاءه ما ذكر احدث اضراراً بالجيش او بأية قوة من قوات دولة حليفة يعاقب لدى إدانته امام عباس عسكري بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات .

المادة ٣] - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أي ضابط أو صف ضابط:

١ - ضرب جنديا أو أساء معاملته على أية صورة اخرى . ٧ ـ تسلم راتب أي صابط أو صف ضابط أو جندي واحتفظ به بغير حق أو رفض بصورة غير مشروعة الت

الحادة ٤٤ مـ أي فرد عاول الانتحار معاقب بالحبس مدة لا تريد على ثلاث سنوات .

للسادة 20 - أي فرد اعتبر مذنبا باتيان حمل أو تصرف أو اضطراب أو إحال من شأنه الاخسراد عسسن النظام والضبسط المسكري يعاقب بالحبس مدة لا تريد على خمس سنوات وفاقا لما هو مذكور في هذا القانون .

ويشترط في ذلك ان لايتهم أي قرد عوجب هذه المادة عبريمة ورد نص خاص بشأنها في أية مادة من موافد هذا القانون ولم تكن من الجرائم ألق ماقب عليها مقتضى القوانين الجزائية ومع ذلك فان إدانة شخص اتهم بالصورة للذكورة لا تعتبر باطلة لحبرد كون النهمة عنالقة لحدُه الفارة الشرطية إلا أذا ظهر أن الشخص للنهم قسد لحقسه الجعاف بسبب هذه المالة غير ان صعة الادانة لا تريل المؤولية الدِّيّة على الضابط بسبب هذه المالية ﴿

المبادة ٣٠ ع ـ أي فرد ارتكب داخل حدود الملكة الاردنية الهاشمية أو خارجها فعسلا يعد جريمة بمقتضى الحسكام القوانسين الجزائية الاردنية يعتبر أنه ارتكب جريمة بمقتضى أحكام هذا القانون ويعاقب بعد إدانته من قبل مجلس عسكري يالمقوبة المقررة في القوانين الجزالية المذكورة .

السادة ٧٧ ــ أي فرد يشترك بسورة فعالة في شؤون أية منظمة سياسية أو حزب علنا أو في نشر أو توزيع كتب أو شران لمؤازرة مثل هذه المنظرات أو الاحزاب بعاقب بالطرد اذا كان ضابطا وبالسجن مدة لا تزيد على ثلاث سنوان

المسادة ٨٤ ــ يَعَاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات أي فرد :

١ - يفتهي معلومات رسمية أو ينشر وثائق رسمية لم تعد للنشر الأشخاص غير مصرح لهم بمعرفتها أو يصدر وثالق أو معلومات بصورة شخصية أو من أجل غاية خاصة .

عسكرية بمكن شرها في الصحف في حين أنها لا نزال قيد البحثسواء ذكر أممه أو أغفله ، أو يشرك علنا في أي بحث يتعلق بأوامر وأنظمة وتعليات اصدرها رئيسه أو يبدي رأيا في أي موضوع عسكسري بدون صلاحية من رئيس الاركان .

٣ - ينشر في الصحف مقالة او معلومات دون موافقة رئيس الاركان .

لْمُلْسَادَة ٤٩ ــ ١ ــ لرئيس الأركان وأي شابط برتبة زعيم فما فوق السلطة في أن يعالج فوراً أية تهمة أسندت إلى ضابط برتبة أن يعالج الامر فوراً وإن يحكم بالجزاءات النالية :

ب ــ السَّجْن أو الحجز أو حسم الرائب لفاية ثلاثة أشهر أو تُديل الرئية أو تأخير الأقدمية لمدة سنة واحدة إذا كان المذنب نائياً أما دون .

سلطة الحسكم على شابط بفقدان الأقدنية .

٢ سالقائد الوحدة عند التحقيق في تهمة موجهة إلى عنص عمت أمرته لارتسكابه حرماً بموجب هسذا القانون ان يَضرف التهممة إذا كان يعتقمه انه ليس نمة ما يعزر السمير فيها والا فيتبخد ما يلام لاحالة للدنب إلى عجلس عسكري وعندما يكون التهم ضابطاً أو وكبلا أو نقيبا عيل القضية الى رئيس الاركان أو قائد الفرقة وفق نصوص هذا القانون أما إذا كان الدنب نائباً فما دون فيمكنه أن يعالج القضية ينفسه فوراً .

أ- المبس ثناية غهرين أو حسم الرائب لغاية شهرين أو تنزيل الرتبة .

يَّةِ الْهِ بِهِكُنْ يَجْوَيْكُمْ اللَّهُ وَمُعَدِّمُ اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

إذا كان من الرتب الاخرى .

٧ - ينشر بأية صورة أو بروي للصحافة رأساً أو بالواسطة أية معلومات عسكسرية أو يزود أياكان بمعملومات

صلاحية رئيس الأركان وبقية الضباط

أدنى من وكيل قائد وله أن يصرف النهمة بساع أو بدون صلع البينسية إذا اعتقد أنه ليس هنالك ما يرر السير بها أو أن يتخدما يلزم لاحالة المذنب إلى مجلس عسكري يمكنه بعد سماع البينة وقراءة خلاصة القضة أ .. تأخير الأقدمية لمدنستة أشهر أو بالتوسيخ الشديد أو بالتوسيخ إذا كان المذب ضابطاً أو وكيلا أونسياً.

٧ - يجوز لاي ضابط برتبة فريق أو زعم أن يومي بترميج قيد اي فرد من افراد الجيش كانت اعماله مشيئة أو كان ألد حكم عليه بالسجن للدة تزيد على شهرين .

٣٠ - رئيس الأركان ان غول ملاجية فريق أو زغم لقائد وحدة لا تقل رتبته عن قائد وليست لهــذا الشابط

فلسادة ٥٠ ــ ١ ـــ إذا أتهم اي فرد يخشع للقانون العسكري بتهمة ما لمائه عاكم في للرة الاولى من قبل قائد وحدته .

٣ سعندما يعالج قائد الوحدة القضية بنفسه عكنه الحسكم بالجزاءات التالية :

ب مرا لمجود لهاية عمرون أو التوميخ أذا كان للذنب عديفًا أما دون .

الما يتعرب اللمايات الزملوجة من قبل وليس الاركان شرط ال تكون ملاحية عدودة بتوكيع عقوبة الجبس

الحجز ، حسم الراتب لمدة ١٤ يوما على نائب ثما دون ، ويمكن للقائد في حالة ارسال وحسدة تحت أمرته الممل في مكان آخر أن يحول سلطة إيقاع الجزاء لضابط برتبة رئيس على نائب فمسا دون على أن لا يزيد على

شهر غرامة او شهر سجن او شهر حجز . ه _ تعني كلمة (قائد) في هذا الجزء (ضابط برتبة لا تقل عن قائد يقود وحدة من وحدات الجيش). وفي كل حالة يمكن لرئيس الاركان أن يخول السلطات الثامة الحاصة بقائد لضابط برئبة وكيل قائد شريطة ان تنطلب الظّروف ذلك بحسب رأيه ، وسوف لا تكون لدى ضباط الاركان أية سلطــة جزائيــة إلا على الضياط والجنود الذين عمت امرتهم رأسا .

للسادة ٥١ - يلغى قانون الجزاء العسكري رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٣ · للسادة ٥٢ ــ رئيس الوزراء ووزير السلاع مكلفان شنفيذ احكام هذا القانون .

1904-7-4

عبد الرحمى الرشيدات سلجاد عبد الرزاق لموقحان

رايس الوزراء وزير الدفاع توفيق ابو المدى سلمان عبد الرزاق طوقان

اعلان بطلان نفاني قانون موقت

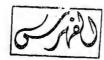
عملا بالمادة (٩٤) من الدستور ، قرر مجلس الوزراء العالي بتاريخ ٢٨ – ٥ – ١٩٥٢ اعلان بطلان نفاذ القانونوقم ٨٤ لسنة ١٩٥١ (قانون أصول الحاكمات الحقوقية الموقت المنشور في العدد ١٠٧٧) من الجريدة الرسمية وقد افترث هذا القرار عوافقة هيأة النيابة الجليله •

رئيس الوزراء توفیق ابر المدی





ملحق رقم ١ العدد ١١١٣ من الجويدة الرحمية الصادر بتاريخ ٢٤ رمضان سنة ١٣٧١ الموافق ١٦٣٧ حويران سنة ١٩٥٢



704	
704	استقالة معالي وزير الدفاع
701-YOT	وكالات معالي الوذراء
Yot	الموظفون
401	نعي
101-701 701	مواً زنة البلاط الملكي عقد اتفاق بين الحكومة الاردنية وشركة خط الانابيب عبر البلاد العربية
709-70V 777-77.	الجنسة الاردنية تطبيق قانون الاراضي لسنة ١٩٤٣
771-777 770-771	الاستبلاك قرار بادخال بعض التعديلات والاضافات على التعريقة الثمركية
170	قرار أعفاء من الرسوم الجمر كية تعريفة بدلات علف رواحل الموظفين الملكمين
770	أعلان عرجب نظام التشكيلات الأدارية
777 770	تطبيق قانون المجالس المحلية لسنة ١٩٤١ تطبيق قانون البلديات لسنة ١٩٣٤
777	تطبيق قائون نقييد الإيجارات لسنة ١٩٤١
117	نطبيق فانون (تسوية حقوق ملكية) الاراخي الإطباء
YY-YYV	الإطباء الاعلانات

و - وَأَفْقُ مَعَالِي وَزَيْرِ الْمَالَمَةُ عَلَى مَا يَلِي:

اعتباراً من ١-١-١٩٥٧ .

احتبار أ من ١٦٠١-١٩٥٧ .

١ - توفيع كل من موظفي ضربة الدخل السادة نظمي رصاص ونجاتي النابلسي وعمد الدجاني الى الدرجة السابعة

٧- ترفيع كل من موظفي ضريبة الدخل السادة اسجاق الانصاري وجمي الكيلة وعمد صالح الى الدرجة الناسمة

يسدد الباغ النصوص عليه في هذا الاتفاق ، حسب خيار التابلاين في كل حالة على حدة ، اما بالدولار الامسيركي أو

بالدة الاسترلينية ، أو بمزيج من هاتين العملتين تختاره التابلاين . ولمعرفة للباخ الواجب دفعه باللبرات الاسترلينية تحسب

القيمة المادلة على أساس سعر التحويل الرسمي بين الدولار والليزة الاستراينية المعترف به من قبل صندوق النقد الدولي .

في خلال سنة اسابيع من تاريخ هذا الاتفاق . وفي ٣١ كانون الأول ١٩٥٧ يدفع مباغ نسبي عن المدة البندئة في ١١ أيلد

ان الدفعة الأولى للتوجية بمقتضى هذه الفقرة عن مدة الاثني عشر عهراً للنهية في ١٠ أيار ١٩٥٧ عِري تسسديدها

١٩٥٧ والنتهبة في ٣١كانون الأول ١٩٥٧. وبعد ذلك مجري دفع البلغ السنوي على قسطين متساويسين ، يستحق الأول منهما في ٣٠ حزيران من كل سنة ، ويستحق القسط الثاني في ٣١ كانون الاول التالي .

٣ - تنعيد التابلابن ، مع مراعاة الشروط للذكورة في ما يلي : بان تقدم للبيع من الحكومة الاردنية في كل سنة من سي هذا الاتفاق قدم نسبياً من حاجات الاردن الداخلية من النفط الحام لنلك السنة كما هو محدد في ما بلي ، وبجري محديد همذا القسم النسبي بقسمة مجموع المكيات التي تتألف منها حاجات الاردن الداخلية من النفط الحام بالتساوي بسين شركان تقل النفط العاملة في الاردن ، فتتعهد كل من هذه الشركات بان تبييع الحسكومة القسم النسبي الذي يصيبها مسن القسم المذكور . ولأغراض هذه الفقرة ، ان عبدارة ﴿ الحاجات الداخلية من النفط الحام ﴾ تعني كمية من النفط الحام تكدني لتأمين حاجات الاردن من البنرين والكاز والعازاويل والمازوت (باستثناء الوقود لنموين البواخر الكبيرة وينرين الطائر ات ووقو دها وزيوت النزيت ومواد التشجم والسنحضرات النفطية) التي تستهاك داخلياً في الاردن خلال النة

وتعتبر الوقود التي تحتاجها البواخر والطائرات الاردنية من حملة الاستهلاك الداخلي . ومـــــن الفهوم ان النابلاين لا تتحمل أية مسؤولية بشأن للنتجات الزائدة التي ممكن ان تبحسل أو تتجمع من جراء تكرير النفط الحام للشسترى بموجب هذا الاتفاق ، سواء أكان هذا النكر ر من قبل الحسكومة الاردنية أو لحسابها .

غضع بيع النفط الحام من الحكومة الاردنية إلى الشروط التالية :

آ ـ يقدم النفط الحام للبيع بناء على طاب الحكومة الاردنية خلال كل سنة تقويمية من سني هذا الاتفاق. تشعر الحلومة الاردنية التابلاين من حين إلى آخر بالسكية أو الكيات من النفط الحام التي قد تنوي شراءها خلال تلك السينة، ويباع هذا الاشعار خطياً في كل حالة على حدة خلال مدة أقلها ثلاتون (٣٠) يوما تسبق تاريخ التسليم الطاوب. إن حق شراء النفط الحام لا يمكن ان يتجمع من سنة إلى سنة ، وإن أية كميات لم يتم طلب شرائها خلال سنة ما لا مكن المطالبة بشرائها في السنة أو السنوات التالية .

ب ـ يدفع الثمن بالدولار الاميركي ومحدد على أساس السعر الاكثر ملاعّة من جهة المشترى للنفط الحامن الصنفوالثل النوعي الماثلين ، والهدد فيمواني، شرقي البحر الابيض النوسط . على إن التابلاين تقبل ليرات استرليفية على حساب نمن الزيت الحام للباع في أيه سنة لغاية مبلغ لا يزيد عن مجموع للبالغ للدفوعة بالليرات الاسترليفية التي قد تكون التابلابن دفعتها إلى الحسكومة بموجب الفقرة الأولى أعلاه عن السنة السابقة وتحسب القيمة للعادلة للسيرات الاسترابنية كاهو منصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه . إذا اختارت الحسكومة بانفاق مع النابلاين على تسلم الزيت الحام الدي نشتر؛ الحسكومة في نقطة ما في الاردن واقعة على خط أنابيب الشركة ، فإن التابلاين تحسم عندالًا من الثمن مقدار الوفر الحاصل من راسوم للوهو ورسوم التحميل النائج عن التسليم في النقطة المذكورة .

ج سريجري تسليم النفط الخام للباع حسب خيار الحسكومة اما في مصب التابلاين في الزهراني أو في نقطة واقدة على خط أَنْاسِيم التابلاين في الاردن يتفق علما بين الفريقين .

٣ - أنه لشرط لتعهد التاءلابن في الفقرة السابقة بان الإعفاءات العامة والخاصة من الضرائب والرسوم للنصوص عليها في الادتين الرابعة والعاشرة من الاتفاقية العقودة بين التابلاين والحكومة الاردنية بتاريخ ٨ آب ١٩٤٦ تطبق على استبراد النفطالحام ويبعد إلى الحكومة عوجب هذه الإغاقية ، وعليه فلا غضع الاستيراد والبيع المذكورين لأي رسماستيراد أو ضريبة دخل أُو غَيْرِ ذَلِكَ مَنْ الصَّرَافِ والعواقدُ وَالْرَسُومِ اللَّالَيْدُ أَيْ كَانِ نوعها .

ع - في جالة عدم بمكراه التأكرين. في أي وقت من الأوقات ، من على النفط إلحام في خط أو خطوط أناسها بسبب الحرب أو القوة القاهرة أو أية ظروف اخرى خارجة عن الدادم لمدة تتجاون ثلاية اشهر ، فان كمية النفط الحام الن عن المحكومة لتبر أفيها بموجب الفقيرة المثانية من جليا الانفاق وللبغر الذي محق للعكومة قبضه بموجب الفقرة الأولى من هسدا الانفاق عَفِينَاكِ فِيسَةِ اللَّهِ اللَّهِ لَا تَعْبِهُ فَعَمَا النائلِينَ مِنْ قَلِيُّ النَّفَطُ الجَامِ

يُورُ رَائِدٍ تَهِيتِ الفَطْ الجَامِ أَفِي البَيْدِ النَّهِ بِهِ النَّهِ بِكُونُ النَّافِدِينِ فِي حليه من موجب السليمية أن دفعها بمقتمين طلنه الفقرة

لا مجوز ان تضاف إلى الكيات أو البالغ النوجب تمايمها أو دفعها عن أية مدة ثالية . ٥ ـ في مقابل ما نصت عليه الفقرة الثانية من هذا الاتفاق ، يلغي السكتابان التاليان المتعلقان ببيع النفط الحام من قبل شركات النفط للماة في هذه الفقرة ، أي الكتاب للؤرخ في ٢٤ آذار ١٩٥١ الموجه من السيد ك. ١ . عويكارت إلى فخامسة رئيس وزراء الملكة الاردنية الهاشية ، والكتاب المؤرخ في ٢٦ آذار ١٩٥١ الوجه من السيد ك . ١ . سويكارت إلى غامة رئيس وزراء الملكة الاردنية الحاشية ، وتعفى شركة ستاندرد أويل كـومباني أوف كاليفورنيا وشركة ستاندود أول كومباني (نبوجرسي) وشركة سوكوني فاكوم أويل كومباني وشركة تكساس كومباني وتحل من تعهدانها الواردة

في الكتابين الذكور بن المؤرخين في ٢٤ آذار ١٩٥١ و ٢٦ آذار ١٩٥١ . ٣ ـ توانق الحكومة الاردنية على أن يكون للنابلاين الحق خلال مدة هذا الاتفاق باستيراد وتصدير واستبدال العملات والقطع الاجنبي بالاسعار والتسه للت للوجودة في السوق الحرة أو الفعلية ، وذلك في حسدود الأنظمة والقوانسيين للعمول بها والطبقة على العموم . وإذا لم توجد سوق حرة أو فعلية في الاردن فالحسكومة الاردنية توافق على أن يمنح التابلاين في جميع الأوقات الا..مار والتسهيلات للوجودة لاستبدال العملات والقطع الاجنبي واستيرادها وتصديرها للنصوص عليها بمؤجب القوانين والانظمة للرعية الاحراء وللطبقة بصورة عامة على الشركات والافراد الذين بمارسون أعمالا نجارية في الاردن . ومن الفهوم انه في جميع مسائل استبدال واستبراد وتصدير العملات أو الفطع الاجنبي يكسون للنابلاين الحق في التمتع عماملة لا تقل ملاعة عن الماملة التي تنمتع بها الشركات الاردنية أو الاجنبية أو الافراد الاردنيون أو الاجانب.

٧ ـ يستدر هذا الاتفاق طوال مدة الاتفاقية المعقودة بين الحسكومة الاردئية والتابلاين بتاريخ ٨ آب ١٩٤٦ شرط تنفيسمة أحكامه وشروطه من قبل الفريقين ، وينتهي مفعوله بانتهاء أجل الانفاقية المذكورة أو بانهائها قبل ذلك .

٨ ـ وضع هذا الاتفاق خصير. عربي وانكامزي ويكون لكلا النصين ذات الفعول . ٩ ـ إن هذا الاتفاق يصبح نافذ للقول أدى قبوله من الحكومة الاردنية .

عمان في وحزيران سنة ١٩٥٢

ك . ١ . سويكارث ربيس شركة خط الانابيب عـبر البلاد العربية

جون نوبل نائب رئيس شركة خط الانابيب عبر البلاد العربية

رئيس وزراء الملكة الاردئية الهاشمية

توفق أبو الهدى

الجنسية الاردنية

قرر مجلس الوزراء العالي المواقلة على ما يلي : إ ـ اعتبار الدعو ارتورو جريس بنوره فاقداً جنسيته الاردنية التجنسه بالجنسية التشيلية .

٧ ــ الساح الددءو عصام محي الدين الحطيب بالتخلي عن جلسيته الألردنية ليتجنس بالجنسية السورية .

٣ ــ الماح السيدة مفيدة بنت عبد الذي السواف بالتخلي عن جنسيتها الاردئية لتتجنس بالجنسية السورية .

٤ ـ منح السيد نيكولاس بول سيمنسكي (سوداني) الجنسية الاردئية بالتحنس .

ه _ منح السيد سعود بغداد جفران العمرات (عراقي) الجنسية الاردنية بالتجنس .

٣ _ منع السيد عدنايف غياق (غزاقي) الجنسية الاردنية بالتجنس .

٧ .. منع السيد عجمي كنعان ميزر (عراقي) الجنسية الاردنية بالنجنس .



قانون الاراضي (استملاكها للغايات العامة) لسنة ١٩٤٣

اعلان مقتضى المادتين الحامسة والسابعة

ليكن معلوما أن الارض البينة أوصافها في الديل أدناه عتاج البها وزير المالية لفايات عامة بصورة مطلقة ، وهو مستعد

فَعلى من يدعي بأي حق أو منفعة في الارض المذكورة ويرغب في الحصول على تعويض عنها ان يرسل خلال شهرين من تاريخ شر هذا الاعلان في الجريدة الرحمية الى مساعد مدير دائرة الاراضي والساحة بالقدس بياناً بما علمك من حواو منفعة فيها ، مؤيداً بالبينة التي ينبغي أن تـكمون شاملة لتفاصيل التسجيل ، ان كان عمة تفاصيل فيا يتعلق بالتسجيل في سجلات لاراضي وبياناً بكل ادعاء يقدمه ذاكراً تفاصيل الإدعاء المطالب به يميزاً للبالغ الطالب بها وكيفية حساب كل تدويض على حدد. وليكن مملوما أيضاً أن وزير المالية ينوي وضع البدعلى الارض المذكورة في الحال لانهما ضرورية فوراً للغانة التي براد استملاكها من اجلها ، وقد أمر وزير الللية انه بجب على الاشخاص الدين يدعون بأي حق أو مصلحة في الأرض اللذكورة

قطعة أرض تباغ مساحتها (٣٩١) دونما تعرف بالقسيمة رقم (٦) من قطعة تسجيل ضريبة الاملاك رقم (٧) الواقعة في اللوقع العروف ب ﴿ وَادْ شَخِيطٌ ﴾ من اراضي قرية ارطاس التابعة أنضاء بيت لحموهي مخططة ومبينة باللون الازرق ع يخطط أراضي كفار عتسيون وقد اودعت نسخ عن المخطط للذكور في مكتب متصرف لواء القدس وفي مكتب قاءقام بيت لحم وفي. مكتب مساعد مدير تسجيل الأراضي بالقدس حيث مجوز الدوي الشأن الاطلاع عليها خلال أوقات الدوام العادية .

عبد الحلم الحود

قانون الاراضي (استملاكها للغايات العامة) لسنة ١٩٤٣

أعلان عنتفى للادتين الخامسة والسابعة

ليكن معلوما أن الأرض للبينة أوصافها في الديل أدناه محتاج اليها وزير المالية لغايات عامة بصورة مطلقة ، وهو مستعد

فُعلى من يدعي بأي حق أو منفعة في الارض للذكورة ويرغب في الحصول على تعويض عنها ، ان يرسل خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية الى مساعد مدير الازاضي والساحة بالقدس بياناً بما علسكه من حق أومنفة فيها ، مؤيدًا بالبينة التي ينبغي ان تسكون شاملة لنفاصيل التسجيل ، ان كان ثمة تفاصيل فها يتعلق بالتسجيل في سجلات الأراضي وبياناً بكل ادعاء يقدمه ذا كراً تفاصيل الادعاء للطالب به بمنرًا للبالغ للطالب بها وكيفية حسابكل تعويض على حده .

وليكن معلوماً أيضاً أن وزير المالية يتوي وضع اليد على الأرض للذكورة في الحال لأنها ضرورية فوراً للغاية التي يراد استملاكها من أجلها ، وقد أمر وزير المالية أنه عب على الأشخاص الدين يدعون بأي حتى أو مصلحة في الأرض للذكورة

مثر مربع 200 القرية والقضاء ظهر الحصان بيت أمر _ قضاء الحليل 187 ظهر التكدش بيت أمر .. قضاء الجليل . بيت أمر _ قضاء الحليل.

ان النسائم اللذكورة أعلاء مخططة و..ينة باللون الأحمر على مخطط أراضي كسفار عنسيون وقد اودعت نسخاعن الخطط الله كور في مكتب متصرف لواء الخليل ونسخة اخرى منه في مكتب مساعد مدير تسجيل الأراضي بالقدس حيث مجوز الدوي الشأن الاطلاع عليها خلال أوقات الدوأم العادية.

وزير المالية عبدالحلم الجود

YOY

قانون الاراضي (استبلاكها للغايات العامة) لسنة ١٩٤٣

اعلان مقتضى للادتين الخامسة والسابعة

ايكن معلوما ان الأرض للبينة أوصافها في الله لى أدناه عداج البهمـا وزير المالية لفايات عامة بصورة مطلقة ، وهو مستعد

فعلى من بدعى بأي حق أو منفعة في الأرض الذكورة ويرغب في الحصول على تعويض عنها ، أن يرسل خلال شهرين من تاريخ شر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية الى مساعســد مدير دائرة الأراضي والساحة بالقدس بيانا بما علمـكــه من حق أو منفعة فيها ، مؤيداً بالبينة التي يذفي أن تسكون شاءلمة لتفاصيل التسجيل ، أن كان تمة تفاصيل فها. يتعلق بالتسجيل في سجلات الأراضي وسانا بكل أدعاء يقدمه ذاكراً تفاصيل الادعاء الطالب به تميزاً للبالغ الطالب بهما وكيفية حساب كل

وليكن معلوما أيضاً أن وزير المالية ينوي وضع البد على الأرض الذكورة في الحال لأنهما ضرورية فوراً للفاية التي يراد استملاكها من أجلها ، وقد أمر وزير المالية انه يجب على الاشخاص الذين ايدعون بأي حتى أو مصلحة في الأرض للذكورة

قطعة أرض نبلغ ،ساحتها (٢٤٩) دونما تعرف بالقسيمة رقم (٧) من قطعة تسجيل ضريبة الا، لاك رقم (٢) الواقعة في الوقع المعروف ب و واد أبو الريشي » من أراضي قرية صور يف الناسة لقضاء الحليل وهي مخططة ومبينة باللون الأزرق على عظط أراضي كـ غار عتسيون وقد اودعت نسخة عن المخطط الماذكور في مكتب متصرف لواء الحليل ونسخة الحرى عنه في مكتب مساعد مدير تسجيل الأراضي بالقدس حيث يجوز لدوي الشأن الاطلاع عليهما خلال أوقات الدوام العادية .

عبد الحلم الجود

قانون الاراضي (استملاكها للغايات العامة) لسنة ١٩٤٣

أعلان مقتضى للادنين الحامسة والسابعة

لكن معلوما أن الأرض البينة أوصافها في الديل أدناه محتاج البها وزير المالية لفايات عامة بصورة مطلقة ، وهو مستعد

فعلى من يدعي بأي حق أو منفعة في الأرض المذكورة ويرغب في الحصول على تعويض عنها ، أن يرسل خلال شهرين من تاريخ شر هذا إلا بهلان في الجريدة الرسمة الى مساعد مدير دائرة الأراضي والساحة بالقدس بياناً عا علكه من حق أو منفعة فيها ، ويدا بالبيام القراعبُ على أن تكون عاءلة لتفاصيل التسجيل ، ان كان محسة تفاصيل فيا يتعلق بالتسجيل في سجلات الأراضي وبيانا بكل ادعاء يقدمه ذاكراً تفاصيل الادعاء للطالب به نميزاً المبالغ الطالب بها وكيفية حساب كل سويض في جديد

وليكن معلوما أيضاً أن وزير المالية ينوي وضع اليد على الأرض الذكورة في الحال لانها ضرورية فوراً للغاية التي براد استملاكها من أجلها ، وقد أمر وزير المالية انه بجب على الأشخاص الذين يدعون بأي حق أو مصلحة في الارض الذكورة أن يرفعوا يدهم عنها حالا .

اسال

قطعة أرض تبلغ مساحتها ٢٥٥ دونما تعرف بالقسيمة رقم (٦٣) من قطعة تسجيل ضريبة الاملاك رقم (٣) الواقعة نمي الموقع لمدروف « بالحبيلة وخلة جمجوم » من اراضي قرية الجبعه النابعة لقضاء الحذلل وهي مخططة ومبينه باللون الأحمر على مخطط أراضي كمار عتسيون وقد اودعت نسخة عن المخطط المذكور في مكنب متصرف لواء الحذليل ونسخة اخرى عنه في مكتب مساعد مدير تسجيل الاراضي بالقدس حيث بجوز لدوي الشأن الاطلاع عليها خلال اوقات الدوام العادية.

> وزير المالية عبد الحليم الحمود

قانون الاراضي (استملاكها للغايات العامة) لسنة ١٩٤٣

أعلان مقتضى المادتين الحامسة والسابعة

ليكن معلوما أن الأرض للبينة أوصافها في الديل محتاج اليها وزير المالية لغايات عامة بصورة مطلقة،وهو مستعد للغاوضة شأن استملاكها .

فعلى من يدعي بأي حق أو منفعة في الأرض المدكورة وبرغب في الحصول على تعويض عنها ، أن يرسل خلال شهر بن من تاريخ نصر هذا الاعلان في الجريد، الرسمية الى مساعد مدير دائرة الاراضي والمساحة بالقدس بيانا بما بملسكه من حق أو منفعة فيها مؤيداً بالبينة التي ينبغي أن تسكون شاملة انفاصيل التسجيل ، ان كان ثمة تفاصيل فيا يتعلق بالتسجيل في سجلات الأراضي وبياناً بكل ادعاء يقدمه ذا كراً تفاصيل الادعاء المطالب بمراً المبالغ للطالب به بها وكيفية حساب كل تعويض على حده.

وليكن معلوما أيضاً ان وزير للمالية ينوي وضع البدعلى الأرض للذكورة في الحال به بها وكيفية حساب كل تمويض على حده. استملاكها من اجلها ، وقد أمر وزير المالية انه يجب على الأرض للذكورة في الحال لانها ضرورية فوراً للفاية التي يراد أن يرفعوا يدهم عنها حالا .

استديل

قطية أرض تبلغ مساحتها (١٠) دونمات تعرف القسيمتين رقم (٢٥١) من قطعة تسجيل ضريبة الاملاك رقم (٨) الواقعة في الموقع للمدروف و بقرنة العلاطي » من أراضي قرية بيت أولا النابعة القضاء الحليل وهي مخططة ومبينة على الحريط الدرة المورخة في ١٩٥٢/٤/٢ وقسد أودعت نسسخة عن الحريطة لملذكورة في مكتب متصرف لواء الحليل ونسخة الحرى عنها في مكتب مساعد مدير تسجيل الاراضي بالقدس حيث يجوز لدوي الشأن الاطلاع عليها خسلال أوقات الدوام المحادية .

وور الله

(الا مملاق

اعلان

اعلن بقتضى احكام البند (آ) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بأن امانة العاصمة عازمة بعد منى (١٥) بوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالمي لاتخاذالقرار اللازم باعتبار استملاك ما مساحته السطحية ١٤ متراً مربعاً من ارض السيدة سامية عبد الكريم المنير وشركاها بغية دمج موقعها في السعة المقررة للشارع العام بجبل همان الجديدة كما يقضي بذلك المخطط رقم ١٩٧٧/١٥ تاريخ ٢٦ - ٤ - ١٩٥٢ المرجود لدى الامانة والمقتبس عن المخطط العمومي المصدق مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقانون المشاراك ومعدله.

امين العاصمة في ٢٦ - ٥ - ١٩٥٢

اعلان

اعلن بقتضى احكام البند (آ) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بأن امانة العاحمة عازمة بعد مضي (١٥) برماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرصية على تقديم طلب الى يجلس الوزراء العالي لاتخاذ القرار مضي (١٥) برماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسية على تقديم حصلفى حسن شركس بغية دمج موقعها اللازم باعتبار استدلاك ما مساحته السطحة ١٩٥٧ مترآ مربعاً من ارض السيد مصطفى حسن شركس بغية دمج موقعها في السمة المقررة المشارع العان بجرام حان الجديدة كما يقضي بذلك المخطط رقم ١٩٥٧ تاريخ ٧ - ٥ - ١٩٥٧ الموجود لدى الامانة والمقتبس عن المخطط العمومي المصدق مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود بالقانون المشار اليه ومعدله . امين العاصمة في ٢٦ - ٥ - ١٩٥٢

اعلان

اعلن بمقتض احكام البند (آ) من المادة الثالثة من قانون الاستبلاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بان امانة العاصمة عازمة بعد مض (١٥) برماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجزيدة الرسمية على تقديم طلب الى يجلس الوزراء العالي لاتفاله القرأر اللازم باعتبار استبلاك ما مساحته السطحية ٣٠ متراً مربعاً من ارض السيد محمد صالح جاوقة بغية دمج موقعها في السمة المغررة لشارع الملفوف يجبل حمان الجديدة كما يقضي بذلك المخطط رقم ١٩٥٧ تاريخ ٢١ - ٤ - ١٩٥٧ الموجود لدي الامانة والمقتب عن المحمل المعرمي المصدق مشروعاً المنفع العام بالمعني المقصود بالقانون المشار اليه ومعدلة . المهن العاصمة



صدقي القامم

01

اعلان

امين العاصمة

اللازم باعتبار استبلاك ما مساحته السطعية :

امين العاصة (صدقي القاسم)

اعلن عقيضي أحكام البند (T) من المادة الثالث بين قانون الاستبلاك إسنة ١٩٣١ و معدله بان امانة العاصة عازمة بعد مغيي (٩٠٥ يوما من الدين بشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمة على يقدم طلب إلى علس الوزداء العالي لاتخاذ القرار اللازم باهباد استملاك ما مساحته السطعة بها مسيداً مربعاً و مهستسيداً من ارض السيد حيين الزراع بغية دمج، موقيها في السبة المفردة الشارع العام يحيل النظف كما يقني بذلك المحطط وفي ١٩٨٦، بارخ وهـ ١٩٨٦، الوجود لدى الا مانة و المتسس من المنطط السبومي المحدي مشروعاً النفع العام بالمغي المتصود بالتانون المشار اليه ومعدله .

امين العاصة

اعلى بمقنضي أحكام البند (٦) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بان امانة العاصة عازمنيد مضي (١٥) يوماً من تاريخ نُشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزرا. العالي لانخاذالترار اللازم باعتبار استملاك ما مساحته السطحة ١٤ مترا مربعاً من ارض السدة رسمية بنت الحاج قاسم قصى شد بغية دسج موقعها في السعة المقروة الشارع العام بجبل الحسين كما يقضي بذلك المخطط رقم ١٥/٤٧٣ تاريخ ٢١ – ٤ – ١٩٥٢ الموجرد لمدى الامانة والمقتبس عن المخطط العمومي المصدق مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود بالقانون المشاز البه ومعدله .

صدقي القامم

اعلان

اعلن بمقتضى احكام البند (٦) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بان امانة العاصةعازمة بعد مبني (١٥) يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمة على نقديم طلب الى مجلس الوزواء العالي لاتخاذ الترار

متز مربع

من ارض السد مصطفى سيدو الكردي من ارض السيدة فاطمة جاموز شابسوغ 71.37 من أدض السيد ابراهيم صوقاد خورسا

يقفي بذلك الخطط رقم ١٥/٤٧٦ تاريخ ٢٤-١-١٩٥٢ الموجود لدى الامانة مشروعاً للنفع العام بالمنى المتصود بالثانون المشار البه ومعدله

1904-0-47

(صدقي القاسم).

اعلان

اعلى بقنضي إحكام البند (٦) من المادة الثالثة من قانون الاستبلاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بان امانة العاصمة عازمة بعد مني (١٥) وما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزرا. العالي لاتخاذ القرار اللازم باعتبار استبلاك ما مساحته السطحية :

متراً مربعاً من ملك السيد سعيد ملص بغية دمج موقعها في السعة المقررة لشارع المهاجرين بناء ارض مالية العاري كما ينفي بذلك المخطط رقم ٤٧٩ / ١٥ تاريخ ٨-٥-١٩٥٢ الموجود لدى الامانة والمقتبس عن المخطط العمومي المصدق مشهروعاً للنفع العام بالمنى المقصود بالقانون المشاء النه ومعدله . امين العاصمة

1907-7-8

اعلن بمقتضى إحكام البند (٦) •ن المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بان امانة العاصمة عازمة بْعد مخي (١٥) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى عجلس الوزراء العالي لاتخاذ القرار في الـمة المتررة للشارع العام بجبل اللوبيدة كما يتغني بذلك المخطط رقم ١٠٠ / ١٥ تاريخ ١٠ـ٥-١٩٥٢ المرجود لدى الإمانة والقتبس عن المخطط العبومي المصدق مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود بالفانون المشار البه ومعدله . صدقي القاسم

اعلان

عمَلًا بإحكام المادة (٣) من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ سيتقدم عجلس ادارة قدكم مصانع الاسمنت الاردنية الحد مجلس الوزراء العالي بطلب استملاك مايني متر مكعب من الماء يوميا من مياه قرية ماحص .

قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته للنعقدة بتاريخ ١١ – ٣ – ١٩٥٢ الوافقة على القرار النالي الدي وضعه معالمي وزير المرتبعة ال التجارة ومعالي وزير المالية لتعديل النعريفة الجركة :

عملا بالسلاحية الخولة الينا بموجب المادتين (٣ و ١٤٤) من قانون الجمارك والمسكوس لسنة ١٩٢٧ ،قررنا ادخال التمديلات والاضافات التالية على التعريفة الجركية على أن يعتبر هذا التعديل نافذ المفعول إعتباراً من تاريخ نشيره في الجريدة الرسمية وجعد مصادقة عجلس الوزراء العالي . وزير الالة

وزير التجارة

سلمان سكر



آم اللاعة	. حق	ابق اللا		صنف البضاعة الر	الرقم اللاحق	رقمالتعري ^{فة} السابق	وقم اللائحة	الرسم اللاحق	الرسم السابق	وحدةاستيفاء الرسم	صنف البضاعة	الرقم اللاحق	التعريفة السابق
**	• - Հաևի	٥	يمة	ل نابي ربريك العادي البعد العاديات . منذ معاملات العاد ق	de a	عِدداً	1.0	عربال ۱۲	و بالله	القيمة	الزيوت الجامدة بدرجــة ٢٠_٠٠	7 VJ	1
				يرات الطهرة والضادة الفطور اتاة العثدات وما يماثلهــا غير	١٩٤ مكرز ه المحف	مجدداً	1.4-1.7	ه بالماية	filli •	القيمة	الزبوت وللواد الدهنية الحيوانيسة والنباتية الحامضة	7 VJ	1
				كورة ولا الداخلة في مكان آخر ذلك جميع المحاصيات الصالحة	5.		1.4	م باللية	عياله ه	القيمة	الزبوت المكثفة أو الؤكســدة أو المطبوخة كزبت الـكنان	۲۸ ۱	
**	وأأة		لقيمة	ستعال نفسه والمصدر وللسعبالمفرق	.NJ			1.111	ه بالمایة	القسمة	الزبوت الاخرى	۲۸ ن	
471	ž III.	٥	لقمة	_ الاستفالات الرواحية			1.4-1.0		1.111.4.	القمة	الشوكلانه والاصناف الصوعة منها	٨٠٨	
474-474	1.UL	٥	لقيمة	1A xc	4				٠ بالمالة	القبمة	السكاكر الق نحنوي على الـكاكاو	1.4	
				اصل مطعر الحشب و حاصيل المسير النجات غير الذكورة ولا الداخلية	الر	عجددآ	141-144	-3uy 10	4.47	-	أوالشوكلانه غيرالمذكورة ولاالداخلة في مكان آخر		
3.47	£116 /	۲	القيمة	, مکان آخر	في			۳٥.		الكيلوغرام	التنباك	1 144	
. 140	1.111		القيمة	واح المظم (راوك سريين)	۱۹۶ مکررز اد	محددآ	171	الله ع			للعاجين والسوائل السنعملة الاسنان	141	
			- Angel	لقلفونية والراتنجات الصنعية القيا	وور مکرر حا	عجدداً	719	7.11 / 1	•	القيمة	اكعاب المكاوتشوك للاحذية	1410	
444-444	م بالایة		2. 20	ر عكن أن نفسو	1		444	Title A.		القيمة	غيرها	۲۱۵ ب	
	• • •		74_411	لحاصيل الكمارية والحضرات	١٦٤ مكررط ا	عددآ	FY4		A TIMPA	-	مسامير صناعة الاحدية	. 1445	
				الكماوية الاخرى الق يشملها هذا			777				للسامير المخروطية لتنعيل الحيوانات	۲۷٤ ب	
				الفصل غير الداخلة في مكان آخر			444	١ بالله			غيرها		
				الحركات الانفجار بأوذوات الاحتراق	£ £ Y		YYY	1.111 A	•	•	مأكنات قشر الارز	٤٥٧ ب	
777	tul.	filli 4.	• •	الداخلي			744	معفاة	المللية		نيرها		
		- 4 in 4 .	القيمة	المدة لأسيارات والدراجات وسفن	1		YAA		4 5 Mp 1		أمضامة .	1 1144	
۸۲۳	معفاة	ILLLY.		الرهة			10.		• TITP 4	-	بذور والحبوب الهمصة القمايلة	۱۲۴ ب	'
		Sui 4.	القيمة	المدة للسفن ذات الحرك الحراري	ب		/0.	rai A	الم المالية	•	د كل الغير مذكورة في مكان آخر	A)	
۸۲۳	معاة	LULY.		غير سفن النزهة					* 15	. القدمة	la .	÷ - 144	•
AYE	مفاة	oláza	القيمة	المعدة للطائرات وبواخر الملاحة	÷		10.		٠٠ ئاللە ٧	. 4.2	الاح الجوض اللاعضوية والدي	۱۹۲ مکرر ۱.	•
414	illy.	ZULY.	القرمة	المدة الاستعمالات الزراعية والصناعية	۵		444-444	4 ILL	بالماية ه	سيد ه	أدوض العضوية اللادورية. م اسس	-1	
			القيمة	غبرها	A						عضوية ,	3	
,	- no 14	. ہ فلس الکیاو	القيمة	مسحوق المكاكاو	1.4	1.4					المسلوا لحضرات الكماوية الإخرى	١٦٠ مكرر . الح	Ł
		اڪمور					444-446	- 1		44.6	حوم الفعالة - فحوم المظام (القحم	١٦ مكروأ الف	٤
							***	بالماية	•	عيمه	يواني)	Ц	
النال اللي	d at the	PH 14							9 %		أد المبكلة (بلاستيك الصنعية او ا	١٦ مگروب للو	٤ .
ر اللهي الرق	ייש ושכול. ו!	١٩٥١ الوافا	خ 11-1-1	وزراء العالي في جلسته للنعقدة بتأزير	قرر عِليورال		YV/	ર થા		And	ر اساسها الجبنين (كازئين) او ا		. , . >
تر دیه ،	ع الرسوم ال	الاردني مر	المش العربي	وزراء العالي في جلسته المنعده بسر. ية ومعالي وزير المالية لاعفاء لوازم أ	معاليهن التحاد				•		لامين (جيلانين) او ألنشاء	الم.	
			1		سي ردرد سې						اد الميكلة الصنعية الـ في اساسها ال	١٦ مكورج الو	٤
			فأء	قرار اء		,		1 filly		ليمة			
								. #		in the second	ر النجات) الصنعية التي يمكن ان	War Same	11:
11		: 4	٨ نقور ما يلم	قانون الجارك والمسكوس لسنة ٩٢٦	لاستناد المادة (٤٤) من	γL					و اوالقساه، حق المزوجة بالورق	تق	
ر لحساب نافي	التي تستورو	ت الاحراث	الله والتحديثان	developed in a new men				$\gamma_{ij}\beta_{ij}/\gamma_{ij}$	و روانا		و و المساوع المروجه بالورق النسيج و غيراها الما لم يذكر و لم	d le	
ارته والمالية بتنا	بذارا التحا	1: - 1.		، الشهروبات الروحية والما أولات الله ير ما يسمح باستيراده من هذه الشهر	1 J. J. U. G.						فل في مكان آخر ا	1 1 1 1 1 1 1 1	

1000年

قانون المجالس المحلية لسنة الم

نظام صادر بوجب المادة ١١ من مرسوم مجلس بيت ساحور الحلي لسنة ١٩٤٧

أن بجلس بيت ساحور الحلي عملا بالصلاحية الحُولة له بموجب المادة ١١ من مرسوم مجلس بيت ساحور الهلي لسنة ١٩٤٧ ربعد الحذ موافقة متصرف لواء القدس قد اصدر النظام التالي :

الماد: ١ ـ يطلق على هذا النظام اسم نظام مجلس بيت ساحورالمحلي (المعدل) لسنة ١٩٥٢ ويقرأ مع نظام مجلس بيت ـــ مى المار الله فيا يلي بالنظام الاصلي كنظامواحد . ساهورالهالي لسنة ١٩٥٠ المشار الله فيا يلي بالنظام الاصلي كنظامواحد .

اللوة ٢ - يستماس عن المادة ١٣ من النظام الاصلي بالمادة النالية :

المادة ١٣ تستر في عوائد منازل بنسبة ٨ ٪ من قيمة الايجار السنوي المخمن لاية بناية ضمن منطقسة اللهة ٣ _ يعمل بهذا النظام اعتباراً من اليوم الاول من شهر نيسان منة ١٩٥٢ .

رئيس الجلس جريس قيصه

اقترن بموافقتي : متصرف لواء القدس حدن الكاتب

قانون البلايات لسنة ١٩٣٤

هيئة بلدية البسيرة

مان للعموم ، وفقاً للفقرة (٧) من المادة العشرين من نظام ترشيسح وانتخاب البلديات المدرج في الديل السابع لقانون البلديات لسنة ١٩٣٤ ، أن مأمور الانتخاب لمنطقة بلدية البيرة قد الجذي كتابة ، أن الاشخاص للمرجة إسماؤهم ادناه الدين والعشرين من شهر أيار سنة ١٩٥٢ .

١) عبد الله جوده خلف

٢) وديم محسن حسن

٣) عبد الرزاق علي

٤) نقولا عيس رفيدي

ه) عقل محمود

۲) موسی فرج

٧) مصطفى صالح

,ه رمضان سنة ۱۳۷۱ ۲۸ أيار سنة ١٩٥٢

وزارة الدفاع وموافقة دولة رئيس الوزراء وعمد في هذه السنة بالسكميات المدرجة تفاصيلها في الجدول للرفق اكتاب معالي وزير التجارة رقم ١٥/٣/٣/٣/ بتاريخ ١٠-٥.٠٩٥٢.

٣ - يعفى ٥٠ ٪ من الرسوم الجركية المتحققة على السجاير الاجنبية المستوردة لحساب نافي الجيشالعربي الاردني وعردني هذه السنة بمليوني سيحارة على أن تحدد في السنةبل بفس الطريقة الواردة في الفقرة الاولى . ٣ - يعمل بهذا الفرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

> وزير التجارة عبد الحام الحمود سلمان سکر

تعريفة بدلات علف رواحل الموظفين الملكيين

استناداً إلى المادة ٢٩ من نظام الانتقال والسفر رقم ١ لسنة ١٩٤٧ قرر معالي وزير المالية بموافقة دولةرئيسالوزراءجل تعريفة بدلات العلف لرواحل الموظفين المسكيين اعتباراً من شهر حزيران سنة ١٩٥٧ حتى اشعار آخر اربعة دنانيروخماية فلس في الشهر الراحلةاو الهجين بدلا من سنة دنانير في الشهر .

اعلان بموجب نظام التشكيلات الادارية

لاعتبارات اداوية اقرر ضم اراضي الترى المحتلة التي لا تزال واقعة في المنطقة العربية الى القرى الغريبـــة منها على

القرية المقترح راضي المنفصلة بها	اسم	٠ امم	_
وأض النامات	الحاق الإ	الفرية ألمحتلة	القضاء
و حي محسود به			. At I.
	يالـــو	دير ايوب	رام الله (الرملة سابقاً)
	مواس	لطرون	(الرملة سايلنا)
	بلعين	مثلتا	
	أللبن	خربة مسار	
		لفثا	لقدس الماس
	بيت حنيا	قالونيه	1
	پنت سور		ىت بلد
۲۰ و ۵ ِــحوسان	الاحواص	القبو	
ــ وادي فوكين	الحوض ٢		
	بثير	الولجة	1
	شرفات	الالمة	
		Jan 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	March 16

قانون تقييل الايجارات لسنة ١٩٤١

عملا بالصلاحيات المخولة الي بالمادة ١١ (١) من قانون تقييد الإعجارات (العقارات التجارية) لسنة ١٩٤١ المدل لـ؛ إ ١٩٤٦ ، اعين الاشخاص الآتية اسماؤهم لرئاسة وعضوية محكمة امجارات في مدينة نابلس :

السيد محمد زكي القمحاوي _ رئيساً السد عادل الشكعة _ عضوا السيد نادر عبد الهادي _ عضوا

صدر بتوقيعي في اليوم التأني من شهر حزيران سنة ١٩٥٢ .

متصرف لواء نابلس (احسان هاشم)

قانون (تسوية حقوق ملكية) الاراضي اعلان بشأن عرض جداول الحقوق

. ليكن معلوما ان جداول الحقوق بشأن قطع التسجيل للبينة ادناه لاراضي جنين قد عرضت في مكتب مأمور النسوبا في نابلس وفي مكتب قائمقام قضاء جنين بمقتضى الفقرة (٣) من المادة (٣٣) من القانون للذكور .

والاحظمان	. 11 12120 5.	منطقة التسوية	القضاء	للدينة أو القرية	
	رقم القطمة أو الحوض		ter.	جنبن	
	۲۰۰۸۱	جنين	جنين	. یے الناریخ : ۲۹ ـ ہ	
والمساحة	و. مدير الاراضي		1907 - 0	مريح ١١٠٠	
	محمد الاسماعيل				

الاطبياء

صرحت وزارة الصحة للدكتور صليبا سعيد الاردني الناجية بمعاطاة مهنة الطب في للملكة الاردنية الهاشميسـة.

اعلانات صادرة بمقتضى قانىت تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧ المدركات لسنة ١٩٢٧ المدركة الماء (شركة اهرام الجارية) وقا الميانات الوضعة عالماً :

شركة اهرام النجارية . داود سليم اهرام وسليم وخليل وعدلي أولاد داود سليم اهرام . ارم الثركة

إسماء الشركاء عمان. ٩ دينار أردني . مركز النهركة داود سليم وخليل اهرأم مجتمعين ومنفردين رأس مال الشركة

أمهاءالنركاء المفوضين بنولي شؤون الثمركة

أعمال الشركة

أعمآل الشركة

١ - ٤ - ١٩٥٢ ولأجل غير مسمى . والنوقيع عنها استبراد ، تصدير ، قومسيون ، تجسارة معايات ومواد غذائيسة ومال تارخ المداء الشركة وانحلالها أعمال الشركة

ه لقد سجات في وزارة العدلية في هذا اليوم الثالث والعشرين من شهر نيسان سنسسة ١٩٥٧ الشركة المسهاة (شركة دكاوش نصراوي هداوي وشركاهم) وفقاً للبيانات الوضحة نالياً :

شركة دكلوش نصراوي هداوي وشركاهم . ر د حول سدوي سدوي وليم هداوي وافلين تقولاحنانيا . يوسف دكلوش والباس نصراوي ووليم هداوي وافلين تقولاحنانيا . عمان ويجوز فتح فروع لها فيالملسكةالاردنية الهائمية وينار أردني اسم الثيركة أمماء الثيركاء

مركز الشركة يوسف دكلوش أو السيد الباس النصراوي بالاشتراك مع ولم هداوي رأس مال الشركة أحاءاانبركاء الفوضين بتولي شؤونالشركة أو السيدة افلين حنانيا . والنوقيع عنها تاريخ ابتداء الشركة 1907 - 1 - 1 تاريخ انتهاء الشركة

لمدة ثلاث سنوات قابلة للنجديد . إستخراج السيرتو وكافة المشروبات الروحية والاعجار بها .

ه لقد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم الثامن والمشرين من شهر مايس سنة ١٩٥٧ الشركة المسهاة (شركة باصات اربد _ الشونه) وفقاً قبيانات الوضحة تالياً :

شركة باصات اربد ــ الشونه . أحمد داود عزبه ، جسين صالح السعيد وإبن أخيه مرعي ، فيصل أسم الشركة أسماء الشركاء النصراوي ، الحاجحس الشيخ حسين وولده محمد ، سلمان محمود عوض .

مديئة أربد . مركز الشركة . . ٧٧٠ دينار أردني رأس مال الشركة السيد أحد داود عزبة . أمماء الشركاءالفوشين بتولي شؤون الشركة والنوقيع عنها تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها

 ٧ -- ٥ -- ١٩٥٧ ولأجل غير مسمى .
 تسيير الباصات والسيارات علىخط أربد - الشونه - المنشيه - الباقورة العدسة _ وبالعكس .

774

140

اعلان

يعلن للعموم ان جدول الحقوق المختص فيهاراضي قرية غور الدراع قد علق في دائرةتسجيل\الـــكمركـبـتاريخ ١٩٥٢-١٩٥٢ ن من المستقد المستقد المستقدم لاحكامةانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧.

و . مدير الاراضيوالساحة مجد اماعيل

> دائرة الازاخي .. عمان . دائرة تسجيل ـــ الــكرك.

عنار قرية _ غور الدراع .

اعلان

يَّمَانُ لامدوم ان جدوو الحقوق الهنتمن في اراضي قرية خراب غور عسال والزرعـــــة قد علق في دائرة تسجيل الــكرك بتاريخ ١ ـ ٢ ـ ٢ - ١٩٥٢ فعلى كل من يود الاطلاع على الجدول للذكور ان براجع المحلات للدرجــة في ادناه — وإن كان له اعتران – عليه ان يقديه وفاقاً لأحكام قانون نسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧ . و . مدير الاراضيٰ والساحة

محد امماعیل

دائرة الاراضي -- عمان دائرة التسجيل ــ الكرك يخنار قربة ـ غورعسال والزرعة

الخبير في مضاهاة الخطوط والتو اقيع الذي بعنده ويثق برأيه الهامون والنجار وأسحاب الصالح لدى الهاكم والدوائر في الملكة الاردنية الهاشمية .

عنوانه : عفيف عكر - نابلس

 * قررت الهيئة العامة شمركة المكرك للتجارة العامة الساهمة المسجلة في وزارة العدلية في اليوم الثاني والعشوبن من نهر كانون الثاني سنة ١٩٥١ ، والمملن عنها في العدد ١٠٥٤ من الحريدة الرحمية الصادر بتاريخ ١ – ٢ – ١٩٥١ في اجتاعهسا السنوي العام النعقدبتاريخ ١٦ – ٥ – ١٩٥٢ ما يلي :

١ ــ انتخاب السادة يوسف العودات وكرم بن اسماعيل الحبالي وعبد الحيد الفرواتي وابراهيم بن سلامه القسوس وعمسد زين الدين أبو الفيلات وحميل الصري وخليل العارين أعضاء لمجلس الادارة الجديد .

٧ .. انتخاب مدير الادارة السيد يوسف العودات ممثلا للشركة امام للراجع الرسمية والقضاء والهيئات الاخرى .

٣ ـ تقويض السيد يوسف المودات بالاشتراك مع واحد فقط من الاثنين السيد محمد زين الدين أبو الفيلات والسيد عدالجبر الفرواني بالتوقيع هي الشيكات والسحوبات والساملات المالية الاخرى بالنبابة عن الشركة .

2 ـ تفويض السيد يوسف العودات منفرداً بفتح الاعتادات وقبول بوالس الشحن العائدة لها بالنيابة عن الشركة .

٥ ـ تعتبر هذه النفاو من نافذة الفعول إعتباراً من ١٧ ـ ٥ - ١٩٥٢ ولاشعار آخر .

اعلان

يعلمن للعموم أن جدول الحقوق المحتص في اراضي قرية غور اللسان قد علق في دائرة السجيل السكرك بتاريخ ١-٣-١١٥٢ فعلى كل من يود الاطلاع على الجدول الذكور أن يراجع المحلات المدرجـة في أدناه – وان كان له اعتراض ـ عليه أن بديه وفأقًا لاحكام قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧ .

و . مدير الاراضي والساحة مجد اسماعیل

دائرة الاراضي ـــ عمان. دائرة التسجيل ــ المكرك. مختــــــــــار قرية ـــــــ غور اللسان .

1907-7-1

اعلان

يعلن للعموم أن جدول الحقوق المختص في اراضي قرية غور عسال قد علق في دائرة تسجيل الكرك بتا ريخ ١-٣-١٩٥٢ فعلى كل من يود الاطلاع على الجدول المذكور ان يراجع الحلات المدرجة في ادناء _ وان كان له اعتراض _ عليه ان يعدمه وفاقاً لاحكام قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧ .

و . مدير الاراضي والساحة محد احماعيل

1904-7-9 دائرة الاراضي ــ عمان، داارة التسجيل ــ السكرك. مختسار قرية _ عسال .

اعلان

يطن للعموم ان جدول الحقوق المختص في اراضي قرية غوز النميرة قد علق في دائرة تسجيل السكرك بتاريخ ١-١٩٥٧-٠ قعلى كل من يود الاطلاع في الجدول المذكور أن يراجع الحلات للدرجة في ادناه ــ وأن كان له اعتراض ــ عليه أن يقدمه ولهامًا لا حكام قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧ .

عنسبار قرية - غور النيره ..

و . مدير الاراضي والساحة محمد اسماعيل

140

عافرة تسبيل - البكرك.

دائرة الارامي ـــ عمان .